



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

ماجستير مراجعة الحسابات

**دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية
في المصارف السورية
(دراسة ميدانية)**

قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في مراجعة الحسابات

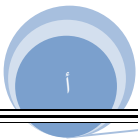
إشراف الاستاذ الدكتور :

عصام قريط

إعداد الطالب :

خالد وليد نضر الميداني

2010-2011



لجنة الحكم

■ الدكتور حسين دحدوح عضواً

الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق

■ الدكتور عصام قريط عضواً مشرفاً

الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق

■ الدكتور شوقي كريم عضواً

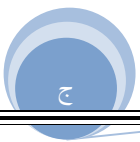
المدرس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

صدق الله العظيم



الإهداء

إلى من أفخر بأن أحمل اسمه مدى الحياة

إلى من علمني الصدق والصبر

إلى الشمعة التي تحترق لتضيء ما حولها

رمز الرجولة والإباء والتضحية والعطاء - مصدر قوتي واعتزازي

والدي الحبيب الغالي.....

إلى مثلي الأعلى في هذه الحياة

إلى من أعطتني الحب والحنان

إلى من سهرت الليالي وهي مشغولة براحتي

إلى تلك العيون التي أنارت ظلمتي

من كان رضاها ودعائها سر نجاحي وتوفيقي وسعادتي بالحياة

أمي الطيبة الحنونة

إلى الوجه الجميل الذي من خلاله رأيت معنى الحياة

إلى من يعيش لأجلي وأعيش لأجله

إلى شريكة حياتي ورفيقة دربي التي ساندتني على الدوام

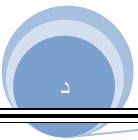
في وجوده حولي كل السعادة - العون - الحبة - الأمل

زوجتي الحبيبة

إلى ابتسامة اليوم وأمل الغد ، إلى ابنتي الحبيبة

رعاها الله

إليكُم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع



شكر وتقدير

بعد الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي ، بأن من علي بإتمام هذه الدراسة ، ومن علي بفضله ونعمه التي لا أحصيها ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

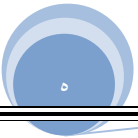
أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عصام قريط ، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ، ولما قدمه لي من دعم وتشجيع ورعاية علمية كان لها الدور الكبير في إخراج هذه الرسالة بالشكل التي هي عليه ، وإن كانت لغة الشكر وحدها لا تفي حق العالم على المتعلم ولا حق الأستاذ على طالبيه .

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر والعرفان و التقدير لجميع الأساتذة الكرام في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد الذين لم يدخروا جهداً في تقديم أي معونة أو نصيحة للمساعدة في إنهاء عملي المتواضع هذا .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة على ما يبدون من ملاحظات من شأنها الارتقاء بمستوى هذه الرسالة .

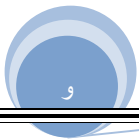
كما لا أنسى شكر كل من مد لي يد المساعدة لإنجاز هذا العمل ولو بكلمة .

خالد نضر الميداوي



المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
المحتويات	هـ
فهرس الجداول	ز
فهرس الأشكال	ح
فهرس الملاحق	ط
ملخص الدراسة	ي
الفصل الأول : الإطار العام والدراسات السابقة	
أولاً : تمهيد	1
ثانياً: محددات الدراسة	3
ثالثاً: مشكلة الدراسة	4
رابعاً: أهداف الدراسة	4
خامساً : أهمية الدراسة	5
سادساً: الدراسات السابقة	5
سابعاً : فرضيات الدراسة	18
الفصل الثاني : المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها	
أولاً : تمهيد	19
ثانياً: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته	20
ثالثاً: أنواع التسهيلات الائتمانية	22
رابعاً: مفهوم وطبيعة المخاطر الائتمانية	26
خامساً: أسس منح الائتمان المصرفي	29
سادساً : الأدوات الرئيسية لتحديد مخاطر الائتمان	30
سابعاً: إدارة المخاطر الائتمانية	33
الفصل الثالث : طبيعة المراجعة الداخلية ومعاييرها	
تمهيد	38
أولاً: نشأة المراجعة الداخلية وعوامل ظهورها	39
ثانياً : مفهوم المراجعة الداخلية	45
ثالثاً : فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية	50
رابعاً : أنواع المراجعة الداخلية	51



55	خامساً : أهداف المراجعة الداخلية ونطاقها
58	سادساً : المعايير المهنية للمراجعة الداخلية
72	سابعاً : قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية
74	تاسعاً : واقع المراجعة الداخلية في البنوك في سورية
	الفصل الرابع : الممارسات السليمة لإدارة المخاطر الائتمانية ودور المراجعة الداخلية في دعمها
87	تمهيد
81	أولاً : الممارسات السليمة الواجب إتباعها لإدارة المخاطر الائتمانية
84	ثانياً : المسؤوليات و الأعمال التي تقوم بها إدارة مخاطر الائتمان
88	ثالثاً : مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم الممارسات السليمة لإدارة المخاطر الائتمانية
	الفصل الخامس : الدراسة الميدانية
94	المبحث الأول : منهجية الدراسة وإجراءاتها
94	أولاً : تمهيد
94	ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة
95	ثالثاً : أدوات جمع البيانات وتحليلها
97	رابعاً : الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة
98	خامساً : عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة
102	المبحث الثاني : التحليل الإحصائي
115	المبحث الثالث : اختبار فرضيات الدراسة
115	أولاً : اختبار الفرضية الأولى
117	ثانياً : اختبار الفرضية الثانية
121	المبحث الرابع : النتائج والتوصيات
121	أولاً : نتائج الدراسة
122	ثانياً : التوصيات
	المراجع
	أولاً : المراجع العربية
	ثانياً : المراجع الأجنبية
	ملاحق الدراسة
	Abstract

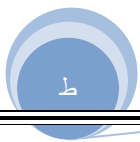


فهرس الجداول

الرقم	عنوان	الصفحة
1	معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي	59
2	توزيع المركز الوظيفي لعينة الدراسة	98
3	توزيع المؤهل العلمي لعينة الدراسة	99
4	توزيع التخصص العلمي لعينة الدراسة	100
5	عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة	101
6	لآراء عينة الدراسة بشكل تفصيلي	103
7	تحليل آراء عينة الدراسة	106
8	ترتيب آراء عينة الدراسة نسبة إلى المتوسط الحسابي	108
9	نتائج اختبار T لمجموعة واحدة عند درجة 3.5	116
10	نتائج اختبار T لمجموعة واحدة عند درجة 4	116
11	نتائج تحليل التباين أحادي الإتجاه على أساس المركز الوظيفي لأفراد العينة	117
12	نتائج الاختبارات البعدية على أساس المركز الوظيفي لأفراد العينة	118
13	نتائج تحليل التباين أحادي الإتجاه على أساس عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة	119
14	الاختبارات البعدية على أساس عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة	120

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان	الصفحة
1	الضوابط الوقائية والاكتشافية و التصحيحية لعملية إدارة المخاطر	48
2	دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر	89
5	توزع المؤهل العلمي لعينة الدراسة	99
6	توزع التخصص العلمي لعينة الدراسة	100
7	توزع عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة	101



فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان	الرقم
107	استبانة الدراسة	1
114	جدول قيم T	2
115	معايير التدقيق الداخلي باللغة الإنكليزية	3



دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية

في المصارف السورية (دراسة ميدانية)

بإشراف الاستاذ الدكتور عصام قريط

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة ودور المراجعة الداخلية وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية العامة والخاصة ، حيث تقوم المراجعة الداخلية بدورها في مساعدة الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مايلي :

- 1- تساهم المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة .
- 2- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء أفراد قسم المراجعة الداخلية وبين آراء قسم إدارة المخاطر الائتمانية في عينة الدراسة .
- 3- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء أفراد قسم المراجعة الداخلية وبين آراء أفراد قسم الائتمان ومنح التسهيلات في عينة الدراسة .
- 4- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء أفراد قسم إدارة المخاطر الائتمانية وآراء أفراد قسم الائتمان ومنح التسهيلات في عينة الدراسة .
- 5- كلما زادت عدد سنوات الخبرة في عينة الدراسة كلما ازداد مستوى التأكيد حول مساهمة المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية .

الفصل الأول

الإطار العام و الدراسات السابقة

أولاً: تمهيد :

لقد طرأت تحولات كبيرة على البيئة التي تعمل في إطارها البنوك على مر السنين فقد تميزت البيئة المصرفية خلال فترة السبعينات بالاستقرار نتيجة لعدة عوامل كالتنظيم القانوني الصارم للصناعة المصرفية وبساطة العمليات المصرفية التي تقوم على أساس تجميع الأموال وإقراضها وقد سهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة .

أما في فترة الثمانينات فقد شهدت الصناعة المصرفية تغيراً جذرياً نتيجة التطور التكنولوجي المضطرد في الصناعة المصرفية من ناحية والتطور في استخدام الوسائل الإلكترونية والأموال الإلكترونية من ناحية أخرى والذي أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك وإلى زيادة وتعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة .

وعلى مر السنين استمرت الصناعة المصرفية بالتطور بشكل مستمر وملحوظ متأثرة بالعديد من المتغيرات ، و تواجه البنوك اليوم تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً والتي نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، الاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات، والاتجاه نحو اقتصاد السوق وإن سياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي التي تنتجها سورية في الوقت الحاضر وما يرافق ذلك من إزالة القيود أمام الاستثمار، وشروع البنوك الخاصة بعملها، ألزمت البنوك المحلية بضرورة مواكبة التطورات، وإعداد نفسها على جميع الأصعدة وذلك بالعمل دائماً على تدريب الكوادر البشرية، ونظم الإدارة الحديثة وتطوير الأنظمة المحاسبية، وبصفة خاصة البنية التكنولوجية والبحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة للمصرف،

وهذا يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بالوظيفة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن المركز المالي لأي مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى

تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن أية عملية إقراض تكتنفها مخاطر معينة تتفاوت تبعاً لكل عملية وقد تقود هذه المخاطر إلى خسارة حقيقية واقعة لأنه إن لم يفعل ذلك فلن يحقق العائد الذي يريه ، وقد تقود هذه المخاطر إلى خسارة الأموال المقرضة أيضاً .

لذا فإن المصرف المقرض يقدر مخاطرة منح أحد الأفراد قرضاً فيعتمد إلى تحليل قدرة المقرض على السداد ، ومن هنا يجب ألا تشكل أقساط السداد وكذلك الأرباح التي سيتم تحقيقها من قبل المصرف عبئاً يؤدي إلى الإخلال بتوازن التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية للمقرض .

ومن هنا يمكن تعريف المخاطر بأنها¹ : هي احتمال حصول الخسارة بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته وبالتالي إضعاف قدرته على الاستمرار في تقديم أعماله .

ويمكن اعتبار المخاطر الائتمانية من أهم عوامل المخاطر في العمليات المصرفية والتي تتمثل في مخاطر عدم قدرة العميل بتسوية التزاماته بالقيمة الكاملة سواء عندما تستحق أو في أي وقت آخر بعد ذلك .

لذلك أصبح الشغل الشاغل للبنوك والمؤسسات المالية الدولية إدارة هذه المخاطر وإحكام السيطرة عليها فمعرفة المخاطر المصرفية وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتحقيق أهدافها .

ويقصد بإدارة المخاطر : استخدام الإدارة سياسات وإجراءات للتعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل من آثارها على المؤسسة ، فهي العملية المطلوبة لتنفيذ إستراتيجية البنك وأهدافه باحتواء المخاطر ومراقبتها والحد منها باستخدام ما يملك من أدوات وتقنيات .

نتيجة لكل هذه التطورات المتلاحقة فقد اتجهت البنوك لتحسين وتحديث أنظمتها الخاصة بالرقابة الداخلية ودفعت المراجعين الداخليين للسعي لإيجاد أساليب بديلة لتحل

¹ The institute of internal Auditors, International Standards for the professional practice of Internal Audit (Standards) , 2010, P19 .

محل عمليات التفتيش النمطية المطبقة حالياً ، والتحول من تلك الأنماط التقليدية في المراجعة الداخلية (أسلوب التفتيش الميداني المدعوم بالمتابعة والرقابة المكتبية) إلى الرقابة القائمة على إدارة المخاطر حتى يتمكنوا من تركيز موارد التفتيش والرقابة المصرفية المحدودة واستخدامها بكفاءة وفعالية للحصول على أفضل النتائج بأقل التكاليف وكذلك بالكشف المبكر عن المخاطر في العمل المصرفي وتقديرها قبل وقوعها .

ثانياً: محددات الدراسة :

تم الاعتماد في عينة الدراسة على البنوك الخاصة دون البنوك العامة وذلك للأسباب التالية :

- تأخر العديد من البنوك العامة في إحداث قسم مستقل للمراجعة الداخلية والفصل بينه وبين قسم الرقابة الداخلية .
- تعاني البنوك العامة التي أحدثت مثل هذا القسم مشاكل في تأمين الكادر المناسب لمثل هذه الأقسام وفي تفعيل هذه الأقسام وانخراطها في العمل المصرفي الحكومي .
- العديد من الدراسات السابقة¹ التي تمت في البنوك السورية العامة أظهرت أن المراجعة الداخلية لا تساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر بكافة أنواعه في البنوك السورية العامة وذلك في جميع مراحل وخطوات عملية المراجعة الداخلية فهي :
- لا تساهم في تحديد المخاطر .
- لا تساهم في تقييم المخاطر .
- لا تساهم في الاستجابة للمخاطر .

¹ شادي، البيجرمي ، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية في المصارف السورية) ، رسالة ماجستير

غير منشورة في قسم المراجعة ، كلية الاقتصاد ، 2010 .
- كيرزان ، فاتن ، مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم المراجعة كلية الاقتصاد ، 2010 .

ثالثاً: مشكلة الدراسة :

على الرغم من القرارات الواضحة من قبل المصرف المركزي والخاصة بضرورة الفصل بين مهام دائرة قسم المخاطر (والخاصة في وضع الإجراءات والسياسات) و مهام المراجع الداخلي والتي من أحد مهامه مراجعة مدى فعالية وتطبيق نظام إدارة المخاطر وطرق تقييمها ، إلا أنه هناك بعض البنوك لم تأخذ في عين الاعتبار هذه الأهمية ، وإنما اقتصر دور المراجع الداخلي على الدور التقليدي ، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة إجراء تغييرات جوهرية لديها تضمن تعديل وظائف المراجعة الداخلية بما يضمن اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة باستمرارية عمل البنوك وحمايتها من المخاطر الائتمانية .

وفي هذا السياق تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1. هل تساهم المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة ؟
2. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (قسم الائتمان و قسم إدارة المخاطر الائتمانية و قسم المراجعين الداخليين) ؟

رابعاً: أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- التعرف فيما إذا كانت المراجعة الداخلية تساهم في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة .
- 2- معرفة فيما إذا كان هناك فروق بين آراء عينة الدراسة (قسم الائتمان و قسم إدارة المخاطر الائتمانية وقسم المراجعين الداخليين) فيما يتعلق بدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الائتمانية .

خامساً: أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحفيز البنوك السورية على تركيزها على إدارة مخاطرها وخاصة المخاطر الائتمانية ، وبالتالي ولوجها في المنافسة في مجال الصناعة المصرفية العالمية ، بما في ذلك إبراز أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة هذه المخاطر .

حيث أكد معهد المراجعين الداخليين الأمريكي في تعريفه للمراجعة الداخلية عام 1999 على دورها في تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر ، من خلال ورقة العمل التي أصدرتها لجنة بازل عام 2001 حول الرقابة الإشرافية ، وعلى المستوى المحلي أكدت قرارات المصرف المركزي وخاصة قرار رقم (123/م ن/ب 4) بتاريخ 30/3/2005 حول اعتماد التعليمات الخاصة بمتطلبات المراجعة الداخلية في البنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية لتفعيل قسم المخاطر المصرفية في المصرف المركزي للاستعلام عن العملاء والتسهيلات الممنوحة لكل عميل للإلمام الكامل بالمخاطر الخاصة بكل عملية تمويل ممنوحة .

سادساً: الدراسات السابقة :

يستعرض الباحث بعض الدراسات السابقة المتاحة و التي تناولت مفهوم المراجعة الداخلية الحديث بعد تعريف عام 2001 الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي والذي بين الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر ، و حيث كون الباحث من خلال هذه الدراسات إطاراً معرفياً للانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة وتصميم الاستبانة التي تعتبر أداة الدراسة المستخدمة للوصول إلى النتائج .

أ- الدراسات باللغة العربية :

1- دراسة على عبد الله شاهين (2005)¹ :

وهي بعنوان "إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف " ، حيث اهتم هذا البحث بدراسة وتحليل مشكلة أساسية تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية للعمليات التمويلية والاستثمارية في المصارف بشكل عام ، وذلك من خلال التعرض بالمناقشة إلى طبيعة وأنواع تلك المخاطر والعوامل المؤثرة فيها ومسببات نشوئها والآثار السلبية الناتجة عنها .

لقد تناول البحث مشكلة محورية تتعلق بكيفية إدارة هذه المخاطر واحتوائها مبيناً الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة عليها والتي تعتبر مفيدة في مجال بناء نظام رقابي فعال يستطيع تقييم عناصر الخطر ويعمل على احتوائه .

فقد استنتج الباحث بأن نظام إدارة المخاطر يعتبر أحد الاتجاهات المعاصرة اللازمة لتقييم عناصر الخطر وتوفير المعلومات التفصيلية التي تساعد على ترشيد القرارات من خلال القيام بالتدابير والإجراءات التالية :

1- وضع السياسات اللازمة لترشيد العمل المصرفي تهدف إلى التأكد من كفاية رأس المال المصرفي والتأكد من شفافية الهيكل الإداري والهيكل التنظيمي للمصرف بما في ذلك نوعية نظم الإدارة والرقابة .

2- الحد من تحمل المخاطر المفرطة من جانب ملاك المصارف ومديريها : وتهدف هذه القيود على تشجيع العمل المصرفي السليم وذلك بالحد من تركيز الإقراض ومن الإقراض للعاملين في المصرف ومن اختلالات السيولة .

¹ علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الاول المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في فلسطين 2005 .

3- إجراء مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يظهر فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف والإدارة العليا ، ومتخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة .

4- إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان ، ونظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن البنك من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر ائتماني .

5- يكون مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن تنفيذ إستراتيجية الائتمان وسياسات مواجهة المخاطر الائتمانية وان تضع حدود للائتمان للمقترضين باختلاف أنواعهم ودرجة المخاطر التي يتعرضون لها .

2- دراسة عبد الفتاح (2008) :¹

وهي بعنوان " إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية " ، هدفت هذه الدراسة إلى وضع منهج مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر كأداة هامة لإدارة المخاطر المصرفية في إطار تنفيذ متطلبات لجنة بازل (2) ، و تم تحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية كما يلي :

- أ- التعريف بالمخاطر المصرفية الأساسية وتحديد أنواعها .
- ب- إبراز أهمية المراجعة الداخلية في إطار الحوكمة بصفة عامة ، وفي إطار الحوكمة المصرفية بصفة خاصة .
- ت- التعرف على التجربة المصرية في إدارة المخاطر المصرفية .
- ث- توضيح الدور التكاملي بين نموذج الأداء المتوازن ونموذج إدارة مخاطر المنشأة في تحقيق فعالية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في ضبط المخاطر المصرفية .

¹ عبد الفتاح ، محمد عبد الفتاح محمد ز إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الفكر المحاسبي ، مجلة علمية محكمة متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس السنة الثانية عشر ، أيلول 2008 ، العدد 2 .

حيث عقد الباحث مقابلات شخصية مع مسؤولي إدارات المخاطر ببعض المصارف المصرية وكذلك مسؤولي إدارات التفتيش بالمراكز الرئيسية لبعض المصارف إضافة إلى مسؤولي إدارات المراجعة الداخلية بفروع المصارف .

وقد توصل الباحث إلى أن التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال بصفة عامة وفي المصارف بصفة خاصة يضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في تحقيق الاستقرار والنمو وتحقيق العائد المتوقع ،

3- دراسة مراد (2008)¹ :

والتي جاءت بعنوان " دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية " ، و هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية باعتبارها أحد عناصرها الأساسية ، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة وزعت على عينة من مراجعي الحسابات الداخليين ، وعينة من المدراء الماليين ، وعينة من المراجعين الخارجيين للشركات المساهمة في مدينة دمشق وريفها ، وتوصلت إلى عدد من النتائج منها :

يوجد مجموعة من المهام التي تقوم بها المراجعة الداخلية ، وهي :

- تقوم بتبليغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر وفاعلية الرقابة للمستويات الإدارية المناسبة في الشركة .
- تقدم خدمات استشارية وتوصيات لتحسين العمليات والإجراءات وتحسين فاعلية وكفاءة الشركة .
- تساعد المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة .
- تساعد لجنة المراجعة في تقارير عن حالات الغش والتلاعب في الشركة .

¹ مراد، درويش فيصل، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات السورية (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة دمشق ، 2008 .

- تتأكد من وجود سياسات وإجراءات تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح .
- تساعد لجنة المراجعة في مراجعة نظم الرقابة الداخلية المطبقة .

4- دراسة محمد سعد الدين (2009)¹:

" تفعيل الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية (دراسة ميدانية في البنوك التجارية المصرية) " ،

هدف البحث بصفة رئيسية إلى تحديد مسببات وتداعيات الأزمة المالية العالمية القائمة في مصر ، وتفعيل الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي ، وذلك بالتطبيق على عينة من المراجعين الداخليين العاملين بالبنوك التجارية المصرية .

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة :

- وجود شبه إجماع بين المحاسبين و الاقتصاديين والمحللين الماليين على أن الممارسات غير الأخلاقية وارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي بالإضافة إلى استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول العقارية والأصول المالية ، وكذلك بنود خارج الميزانية وانتشار صناديق التحوط والتوريق كانت من الأسباب الرئيسية لوقوع الأزمة المالية .
- تمثلت أهم التداعيات المحاسبية للأزمة في اتساع دائرة النقاش حول جدوى استخدام القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية ، وتزايد الاهتمام بالاعتراف بانخفاض قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة ، كما تزايدت معاشات ومكافآت التقاعد خلال النصف الثاني من عام 2008 ، كما قامت العديد من البنوك والمؤسسات المالية بإعادة الهيكلة والاندماج .

¹ محمد سعد الدين ، إيمان ، تفعيل الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية (دراسة ميدانية في البنوك التجارية) ، دراسة منشورة في مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد الرابع والسبعون ، 2009 .

- تنامي التوجه نحو قيام المراجع الداخلي بالمشاركة في إدارة مخاطر المنشأة ، باعتبارها شريكاً استراتيجياً للإدارة العليا ولجنة المراجعة ، كما يمكنه مساعدتهم على مواجهه آثار الأزمة المالية العالمية وبخاصة بعد فشل مراقبي الحسابات في التنبؤ بالأزمة وتفاقم آثارها السلبية .
- كما أكدت قواعد حوكمة الشركات على أهمية دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وفعالية الرقابة الداخلية .
- وأظهرت نتائج الدراسة على أن توافر المعايير الذاتية في المراجع الداخلي تمكنه من الحد من مخاطر الائتمان المصرفي وذلك من خلال التطبيق على عينة من المراجعين الداخليين بالبنوك التجارية العاملة في مصر .
- كما كشفت نتائج الدراسة على وجود علاقة معنوية بين متغيرات المعايير الذاتية في المراجع الداخلي والدور المنوط به في إدارة مخاطر الائتمان وبين احتمالية الحد من مخاطر الائتمان .
- وتمثلت أهم متغيرات دور المراجع الداخلي تأثيراً في الحد من المخاطر في تقديم المراجع الداخلي تقريراً دورياً ومفصلاً بنتائج التقييم المحاسبي لمخاطر الائتمان إلى لجنة المراجعة ، وأقلها تأثيراً إبداء المراجع الداخلي لرأيه الفني حول مدى كفاية التدفقات النقدية المستقبلية للعميل حتى يفي بالتزاماته .
- اختلاف إدراك المراجعين الداخليين لدور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان وفقاً لمؤهلاتهم العلمية والعملية .

5- دراسة كيرزان (2010)¹ :

" مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها " ،

¹ كيرزان ، فانتن حنا ، مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة دمشق ، 2010 .

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها ، من خلال مساهمة المراجعة الداخلية فيما يلي :

- تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية في المصارف .
- تقييم إدارة المخاطر في المصارف .
- حوكمة الشركات في المصارف .

ومن ثم التعرف على ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين إدراك الإدارة العليا في المصارف العامة ونظيرتها في المصارف الخاصة لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي :

- 1- تدرك الإدارة العليا في كافة المصارف السورية العامة منها والخاصة أهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها .
- 2- يوجد فروقات لصالح القطاع الخاص بين إجابات المستجيبين من القطاع الخاص والعام للمجال المتعلق بإدراك الإدارة العليا في المصرف لأهمية مساهمة المراجعة الداخلية في :

- تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية .
- إدارة المخاطر .
- الحوكمة.

ب- الدراسات باللغة الإنكليزية :

1- دراسة Kinney (2003)¹ :

بعنوان " تقييم خطر المراجعة وعمليات إدارة المخاطر من خلال المراجعة الداخلية

اعتمدت هذه الدراسة على الإطار المتكامل لإدارة مخاطر المنظمة الصادر عن لجنة COSO عام 2002 التي عرفت إدارة المخاطر بأنها :

عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد، وتشمل الرقابة الداخلية وتطبيق الإستراتيجية عبر المنظمة، وتصمم لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لإنجاز الأهداف التالية (كفاءة وفعالية العمليات – و الاعتماد على التقارير المالية – والإذعان للأنظمة والتشريعات المطبقة) .

وقد هدفت الدراسة إلى مجموعة من الأهداف أهمها : إظهار الدور الهام لوظيفة المراجعة الداخلية في المنشآت في تقديم خدمة قيمة من خلال تقييم خطر المراجعة إدارة مخاطر المنشأة . وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها مايلي:

- يوجد ثلاثة أنواع من المخاطر التي تواجه المنشأة هي مخاطر البيئة الخارجية ومخاطر عمليات الأعمال ومخاطر المعلومات ، كما يوجد سبع مكونات لإدارة مخاطر المنشأة توفر إطار مفاهيمي لمعرفة التهديدات التي تواجه المنشأة تشمل : (البيئة ، تحديد الأحداث ، تقييم الخطر ، الاستجابة للخطر ، أنشطة الرقابة ، الاتصال والمعلومات ، المراقبة) .
- إن وظيفة المراجعة الداخلية يمكن أن تلعب دوراً عظيماً وتقدم خدمة قيمة من خلال تقييم إدارة مخاطر تلك المنشأة .

¹ Kinney, Auditing Risk Assessment and Management Processes 2003.

وقد أكدت الدراسة على أنه يوجد العديد من المخاطر التي تهدد منظمات الأعمال ، كما يوجد إطار مفاهيمي لمعرفة التهديدات التي تواجه منظمات الأعمال ، مؤكدة على أن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن أن تلعب دور عظيم وتقدم خدمة قيمة من خلال إدارة مخاطر المنظمة ، الأمر الذي يدل على أن عمل المدققين الداخليين يتمثل بشأن إدارة المخاطر في توفير تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات والرقابة الداخلية في المنظمات .

2- دراسة Edward et al (2001)¹ :

بعنوان " المراجعة الداخلية في الصناعة المصرفية " والتي هدفت إلى التعرف على الخصائص الشخصية للمراجعين الداخليين وطبيعة المراجعة الداخلية في المصارف الأمريكية .

حيث قام الباحثون بعملية مسح لوظيفة المراجعة الداخلية شملت / 600 / مراجع داخلي منهم / 76 / يشغل وظيفة مدير دائرة المراجعة الداخلية في البنوك الأمريكية .

أظهرت هذه الدراسة عدم وجود اختلاف كبير بين المراجعة الداخلية في المصارف والقطاعات الاقتصادية الأخرى فيما يتعلق بحملة الشهادات المهنية مثل شهادات :

(CPA Certified Public Accountant, CIA Certified Internal Auditor)
أما فيما يخص شهادة (CBA Certified Banking Auditor) وهي شهادة المراجعة المصرفية فقد وجد أن حامل هذه الشهادة من المراجعين الداخليين في المصارف هم أكثر بالمقارنة مع عددهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وبينت هذه الدراسة بأنه يجب على المراجع الداخلي في المصارف أن يستمر في مراجعة العمليات لتقديم الاستشارات والنصائح للإدارات وذلك بعد جمعه للبيانات وفهمه لخطورة التقييم .

¹ Edwards , Donalda E , Kusel , Jim, and Oxner , Tom. Internal Auditing in the Banking Industry , Bank Accounting and Finance , Feb. 2001. P 63-68

وتمثلت نتائج الدراسة في أن 10% من المراجعين الداخليين قد تخلوا عن أعمالهم خلال أقل من عامين من استلامهم لها ، وذلك من أجل البحث عن مراكز إدارية أعلى ، كما بينت الدراسة أن رواتب المراجعين الداخليين تعتمد على طول مدة الخدمة في المصرف ومدى الخبرة في مجال الحاسوب .

وبينت الدراسة فيما يتعلق بطبيعة المراجعة الداخلية أن 32% من المجيبين يرون أن المراجعين الداخليين يقومون بمهام المراجعة التشغيلية على الأغلب في المصرف .

3- دراسة معهد المراجعين الداخليين (2004)¹ :

بعنوان (دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل) بين اللجنة الراعية لمنظمة مجموعة تريداوي من خلال خطة عملها المنشورة حول إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ، وبين معهد المراجعين الداخليين ومعهد المراجعين البريطاني والإيرلندي .

وتمثل الغرض الرئيسي في هذه الورقة حول مساعدة مدير المراجعة التنفيذي في المنشأة في الاستجابة والتعامل مع صعوبات إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ، وتم اقتراح عدة طرق تساعد المراجعين الداخليين في تحقيق المتطلبات الموضوعية والمستقلة المعتمدة وفق المعايير الدولية المهنية للمراجعة الداخلية .

و تناولت ورقة العمل هذه دراسة التأثير الفعال لنظام الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر التشغيل في المنظمات بشكل مختصر .

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة النظرية :

- إدارة المخاطر هي عنصر أساسي في حوكمة الشركات .

¹ The institute of Internal Auditors . The Role of Internal Auditing In Enterprise – Wide Risk Management . September 29,2004 , www.theiia.org .

- الإدارة العليا للمنظمة مسؤولة عن تأسيس وتفعيل بنية إدارة المخاطر .
- يجب أن تقدم وظيفة المراجعة الداخلية الضمان الكافي للإدارة من أثار المخاطر المحيطة بها .
- عندما تزيد المراجعة الداخلية من أنشطتها بالإضافة إلى تطبيق دورها الأساسي فإن ذلك سوف يساعد على إجراء حمايات محددة تضمن وظيفة المراجعة الداخلية من تنفيذ التزاماتها وتقديم الخدمات الاستشارية وابعاد من ذلك تطبيق كافة المعايير المهنية المرتبطة بذلك .

4- دراسة Sarens & Beelde (2006) ¹ :

" إدراك المراجعين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر : دراسة مقارنة بين الشركات الأمريكية والشركات البلجيكية " :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المراجعين الداخليين ، للدور المطلوب منهم القيام به في مجال إدارة المخاطر ، وقامت الدراسة على تجميع البيانات التي تم توثيقها وتحليلها ، عن طريق المقابلات الشخصية مع رؤساء المراجعة الداخلية في عشر شركات مختلفة النشاط ، وتوصلت إلى أنه في بلجيكا يقوم المراجعون الداخليون بدور محدود في إدارة المخاطر ، وأنهم يتطلعون إلى تهيئة الفرص في شركاتهم ، لتبيان الدور الهام لوظيفة المراجعة الداخلية في هذا الصدد ، وأنهم يدركون أن المراجع الداخلي يمكن أن يلعب دوراً رائداً في مجال ضبط المخاطر من خلال إحاطته بها وأنه يمكنه القيام بدور رسمي في هذا المجال ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المراجعين الداخليين يدركون أهمية التقييم وإبداء الرأي الموضوعي بالنسبة لفحص نظم الرقابة الداخلية ومتطلبات الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية ، طبقاً لما ورد في قانون Sox(Sarbons Oxaly) .

¹ Gerrit Sarens & Ignace De Beelde , Internal Auditor Perception about Their Role in Risk Management ,2006 p 63-80

5- دراسة Kamit (2008)¹:

" دور المراجعين الداخليين في البنك والمؤسسات الإشرافية " و هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المراجعة الداخلية في المصارف على اعتبار أن دورها أصبح حاسماً تبعاً لتغيير بيئة الأعمال وطبيعة التحديات المعاصرة .

و تضمنت هذه الدراسة أن اتفاقية بازل 2 اشترطت في أنه يتوجب على المراجعة الداخلية أن تلعب دوراً كبيراً في التطبيق بما في ذلك التأكد من فعالية هذا التطبيق لإجراءات إدارة المخاطر ولمنهجية تقييم الخطر ، وكذلك قيامها بتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ، لأن قيام المراجعة الداخلية بهذا الدور في الإطار المذكور يعتبر مهماً كونه يساهم في تخفيض المخاطر ، ويمكن المراجعين الداخليين من لعب دورهم الحاسم في حماية المصرف من هذه المخاطر .

وقد وضحت الدراسة إلى أنه لتحقيق نظام حوكمة فعال وإنجاز لما ورد في بازل 2 ، لا بد من تضافر مجموعة من الجهود بين المراجعين الداخليين والمؤسسات التنظيمية وأطراف أخرى معنية بهذا الخصوص .

6- دراسة Stanciu (2008)²:

وهي بعنوان " مدخل المراجعة الداخلية في البنوك " ، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الجديد للمراجعة الداخلية في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبازل 2 ، وتبيان مدى أهمية المراجعة الداخلية لتطبيق المتطلبات الدولية المتعلقة بها في ظل البيئة التنظيمية الجديدة .

¹ Kamit , L. Wilson , Role of Internal Auditors in the Bank Supervised institutions , Bank For International Settlement , Review 89 , 2008

² KStanciu , Victoria. Internal Audit Approach in Bank , Faculty of Accounting and Management Information System .

وتضمنت الدراسة أن إدارة البنك مسؤولة عن متابعة ومراقبة تطبيق متطلبات بازل 2 تبعاً لجميع أنواع المخاطر ، ولذلك فإن مهمة المراجعة الداخلية تتضمن تقييم مستوى المخاطر ومراقبة كيفية تطبيق تلك المتطلبات بما فيها الحد الأدنى لرأس المال ، وكذلك تقييم مدى مطابقة التنظيم الداخلي مع متطلبات اتفاقية بازل . وكانت نتيجة الدراسة أن جودة واحترافية وشمولية ومهارة المراجعة الداخلية يعتبر هاماً لتحقيق استجابة الإدارة لمبادئ الحوكمة .

7- دراسة (Ismail 2010)¹:

بعنوان " إدراك المدققين الداخليين لدورهم في تدقيق إدارة المخاطر في قطاع المصارف المصري" ، وهدفت هذه الدراسة إلى تكوين إطار شامل لمفهوم إدارة المخاطر ولتوضيح الدور الذي يمارسه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى محاولة تجميع آراء المدققين الداخليين حول العوامل المؤثرة في تدقيق إدارة المخاطر ، حيث تم توزيع استبانات على المدققين الداخليين العاملين في المصارف واختبار النتائج .

وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقة قوية بين شكل ملكية المصرف وبين جودة عملية التدقيق القائمة على المخاطر ، حيث أظهرت النتائج أن هذه العلاقة كانت لمصلحة المصارف الخاصة والمصارف المشتركة ، وأكد ذلك أن المدققين الداخليين في هذه المصارف يرون أنفسهم قادرين على ممارسة دور كبير في عملية تدقيق إدارة المخاطر بدلا من تكليف المحاسبين القانونيين والمستشارين بها .

¹ Ismail,Tariq Hassaneen , Internal Auditors , Perception About Their Role in Risk Management Audit in Egyptian Banking Sector , international journal of Economic and accounting , ISS 4, 2010 .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

- تميزت هذه الدراسة أولاً في أنها ركزت على بيئة عمل المصارف السورية الائتمانية خاصة فيما يتعلق بدور المراجعة الداخلية في المصارف السورية في لعبها لدورها الفاعل في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية خاصة كونها تمس مباشرة العمل المحلي للمصرف السوري بما في ذلك ربحيته .
- وأكثر من ذلك فإن عينة الدراسة شملت العاملين في أقسام التدقيق الداخلي وأقسام الائتمان وأقسام إدارة المخاطر الائتمانية للمصارف الخاصة بهدف الاستفادة من التباين والاختلاف في وجهات النظر لأفراد العينات معا .

سابعاً : فرضيات الدراسة :

تحقيقاً لأهداف الدراسة قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية :

- 1- تساهم المراجعة الداخلية في تقييم فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة .
- 2- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مجموعات عينة الدراسة فيما يتعلق بدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الائتمانية .

الفصل الثاني

المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها

أولاً: تمهيد :

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، كون أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيس لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. وينظر إليه في ذات الوقت على أنه استثمار تحيط به المخاطر الناجمة عن الإقراض والتسهيلات المتعثرة.

واستناداً إلى ماسبق يصبح لازماً وضرورياً الاهتمام بالوظيفة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن المركز المالي لأي مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن أية عملية إقراض تكتنفها مخاطر معينة تتفاوت تبعا لكل عملية وقد تقود هذه المخاطر إلى تكبيد المصارف بخسائر حقيقية ، وقد تقود هذه المخاطر إلى خسارة الأموال التي تم إقراضها أيضا .

سيتناول الباحث في الفصل الثاني الائتمان المصرفي والمخاطر المصاحبة له فيما في ذلك توجهات إدارة البنوك في تناولها لهذه المخاطر من تحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل من أثارها السلبية على المصرف نفسه وذلك لتحقيق عوائد مرتفعة عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر .

ثانياً: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته:

بالعودة إلى الأدبيات المتاحة فقد تناول الباحث الائتمان بتعاريف متعددة وما يلاحظ من قبل الباحث أن مضامين هذه التعاريف اختلفت وتفاوتت تبعاً لنظرة الباحث نفسه إلى الائتمان المصرفي وفي العودة إلى الأساس الاصطلاحي للائتمان باللغة الانكليزية Credit فإننا نجد بأنه مصدره نشأ عن عبارة Credo اللاتينية ، وهي تركيب لاصطلاحين :

- Crad ويعني باللغة السنسكريتية ثقة.

- Do ويفهم باللغة اللاتينية أضع .

وعليه فالمصطلح معناه " ضع الثقة " ¹.

هذا و إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد ² هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على البنوك بأنواعها.

ويمكن الاستدلال على طرفي الائتمان كما يلي :

1- الطرف الأول : ويمثله مانح الائتمان أو المقرض والذي يتوقع جراء قيامه بعملية إقراض الأموال أن يحصل مستقبلاً على ما يعادل قيمة القرض الأصلية إضافة إلى الفوائد .

2- الطرف الثاني : ويمثله الجانب المدين أو المقترض والذي يتعهد بسداد القرض في أوقات محددة ومتفق عليها مع الطرف الأول إضافة إلى الفوائد أو ما يسمى بتكلفة الحصول عليها .

و يعرف الائتمان المصرفي بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة

¹ عبد المعطي رضا ارشيد ، إدارة الائتمان ، الجامعة الهاشمية ، ص 35 .

² الدغيم ، عبد العزيز ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006 .

زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد¹

وتعرف القروض المصرفية أيضاً بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.²

والائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي³:

أ- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

¹ خطيب، منال. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، 2004، ص4.

² عبد الحميد، عبد الطيف. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص103.

³ الدغيم، عبد العزيز، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006.

ج- السيولة: أي احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف (النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي) لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة.

و هنا يمكن الإشارة إلى أنه يجب على كل مصرف أن يقوم بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن: " إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية (تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة) لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم".

ثالثاً: أنواع التسهيلات الائتمانية :

مع تطور الخدمات المصرفية لم تعد القروض تقتصر على أشكالها التقليدية أي القروض النقدية ، بل امتدت لتشمل أشكالاً جديدة للائتمان مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وعليمات حسم الأوراق التجارية . هذه الأشكال التي لم تكن معروفة من قبل . وبناء على ذلك أصبح استخدام كلمة " قروض " في هذا المجال نادراً ، واستخدمت بدلاً منها كلمة " ائتمان " أو " تسهيلات ائتمانية " حتى تتضمن كل الأشكال الجديدة للائتمان المصرفي انسجماً مع التحولات التي طرأت على البنوك

واستنادا إلى ذلك يمكن تقريع التسهيلات الائتمانية من حيث أنواعها إلى عدة تصنيفات من أهمها¹:

أولا : أنواع التسهيلات الائتمانية من حيث القطاعات الاقتصادية :

تقسم التسهيلات المصرفية من حيث القطاعات الاقتصادية إلى عدة أقسام بحسب عدد القطاعات الاقتصادية الموجودة على سبيل المثال التسهيلات الممنوحة للقطاع الزراعي أو الصناعي أو التجارة العامة والاستيراد والتصدير و التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات وخدمات السياحة والفنادق والمطاعم والتسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الأخرى .

ثانيا : أنواع التسهيلات الائتمانية من حيث طبيعتها :

و يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية من حيث طبيعتها إلى ثلاثة أنواع :

1- التسهيلات الائتمانية المباشرة :

فبينما تعتبر الودائع بكافة أشكالها المصدر الرئيس لأموال البنوك التجارية فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمقابل تعتبر التوظيف الأساسي لتلك الأموال ، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة ثلاثة أشكال أساسية هي :

أ- القروض والسلفيات : وهو أبسط صور الائتمان ، وتعتبر عملية منح القروض للعملاء هي النشاط الأساسي لتحقيق الأرباح في البنوك التجارية فالأرباح المتولدة تحتل مركزا بارزا من حيث أهميتها النسبية بالمقارنة مع أرباح مجالات التوظيف الأخرى للبنوك التجارية .

ب- الجاري المدين : أو كما يسميه البعض الاعتماد البسيط ، وهو اتفاق بين البنك وعميله على حق العميل في أن يسحب من الأموال التي يسمح له البنك بسحبها وأن يكون حسابه مدينا بسقف أعلى متفق عليه وذلك خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة ويستفيد العميل من ذلك إما بقبض هذا المبلغ كله أو بعضه خلال المدة أو بسحب شيكات عليه أو بأية كيفية أخرى وفي مقابل ذلك يتعهد العميل برد

¹ عبد المعطي رضا ارشيد ، إدارة الائتمان ، الجامعة الهاشمية ، ص 95 ، مصدر سبق ذكره .

المبالغ التي يستعملها فعلا وما قد يتفق عليه من فوائد وعمولة ومصروفات¹

ت- الكمبيالات المخصوصة : سند الأمر أو الكمبيالة وهو محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين ، لأمر شخص آخر هو المستفيد أو حامل السند ، وهي أداة ائتمان واجبة الدفع والتنفيذ أما غب الطلب أو في تاريخ استحقاق محدد ومكتوب عليها ، حيث أن عملية الخصم تعني بأن يقوم بتظهير الكمبيالة التي لم تستحق بعد تظهيرها ناقلا للملكية ، مقابل أن يدفع البنك قيمتها بعد خصم نسبة معينة من قيمة الورقة (تسمى سعر الخصم) وهذا يعني وكأن البنك أعطى للعميل قيمة الكمبيالة (بعد الخصم) كقرض يسدد للبنك بتاريخ الاستحقاق عندما يقدمها البنك إلى محررها للحصول .

2- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة :

لا تقتصر عمليات الائتمان المصرفي على التسهيلات الائتمانية المباشرة من قروض وجاري مدين وكمبيالات مخصوصة ، بل أنها تمتد لتشمل أشكالاً أخرى من التسهيلات غير المباشرة والتي لا تنطوي على دفع نقود إلى العميل بشكل مباشر .

ومن أهم أشكال التسهيلات الائتمانية غير المباشرة :

أ- خطابات الضمان Letters of Guarantee : وهي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلب العميل في حدود مبلغ محدد ولمدة معينة تجاه طرف ثالث هو المستفيد ، فالكفالة هي تعهد من البنك يقبل فيه دفع مبلغ إلى المستفيد الذي تصدر الكفالة لصالحه عند طلب ذلك المستفيد ، ويتقاضى البنك مقابل ذلك عمولة محددة من العميل المكفول ، وتتخذ خطابات الضمان عدة أشكال من أهمها :
خطاب الضمان الابتدائي - خطابات ضمان حسن الأداء - خطاب ضمان الصيانة - خطاب ضمان الدفعة المقدمة .

¹ علي البارودي ، القانون التجاري . (بيروت : الدار الجامعية ، 1991) ، ص 368 .

ب-بطاقات الائتمان Credit Cards: وهي بطاقة من البلاستيك أو على شكل شريحة إلكترونية ، حيث تعطي الفرصة لصاحبها الحصول على الائتمان الذي يريده ضمن شروط محددة .

ت-الاعتماد المستندي Letter of Credit (L/C) : وهو تعهد يصدر عن البنك (فاتح الاعتماد) بناء على طلب من العميل بدفع مبلغ معين مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقاً للشروط المتفق عليها .

3- التأجير التمويلي Finance or Capital Lease :

وهو أحد الخدمات التمويلية الحديثة التي تشبه إلى حد كبير عقد الإيجار العادي فعقد الإيجار بمفهومه العام هو اتفاقية تتضمن السماح للمستأجر باستعمال آلات أو أجهزة معينة أو مباني أو غير ذلك من الأصول الثابتة ، وقيام المستأجر بدفع مبالغ من النقود إلى المؤجر مقابل استخدام الأصل وانتفاعه به ، أما التأجير التمويلي فهو يتضمن قيام البنك بتمويل شراء الأصل وتأجيره للغير مقابل دفعات محددة ووفقاً لشروط معينة بالإضافة إلى إعطاء المستأجر حق تملك الأصل المستأجر .

وتعتبر عقود التأجير والتمويل كالتسهيلات الائتمانية المباشرة غداً أن توقيع العقد بمثابة اقتراض للأموال ، فالمستأجر لا يقوم بدفع قيمة الأصل لكنه يقوم بدلا من ذلك بدفع مبالغ محددة في العقد .

أما من حيث التشريعات القانونية التي تحكم عملية التأجير التمويلي فإن الدول النامية في معظمها تعاني من عدم استطاعة قوانينها مواكبة تطورات العصر .

وبالنسبة للتشريع السوري فقد تم إصدار قانون التأجير التمويلي حديثاً بهدف مواكبة متطلبات العصر الحديث وخاصة تطورات البنوك الإسلامية التي تعتبر صيغ التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك من أهم الصيغ المنصوصة في سياسته بالإضافة إلى صيغ تمويل المراجعة المستمدة من الشريعة الإسلامية .

رابعاً: مفهوم وطبيعة المخاطر الائتمانية :

تزداد المخاطر المصرفية بازدياد درجة كثافة مخاطرة المصرف لأي عمل ، أو صناعة ، أو منطقة جغرافية ، أو بلد. فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون لدى محفظة القروض في المصرف تكثيف كبير على القروض أو الالتزامات لصناعة معينة ، ويمكن أن يكون لبعضها ، مثل العقارات والشحن البحري والمصادر الطبيعية ممارسات متخصصة عالية . وتقييم المخاطر ذات العلاقة المرتبطة بقروض المنشأة في تلك الصناعات قد يتطلب معرفة بتلك الصناعات بما في ذلك أعمالها وممارساته التشغيل والإبلاغ الخاصة بها .

ويمكن تعريف مخاطر الائتمان المرتبطة بالأنشطة المصرفية¹ بأنها مخاطر ناجمة جراء عدم قيام العميل أو النظير بتسوية التزاماته بالقيمة الكاملة سواء عندما تستحق أو في أي وقت آخر بعد ذلك . ويمكن اعتبار مخاطر الائتمان وبالذات من ناحية الإقراض التجاري ، من أهم عوامل المخاطر في العمليات المصرفية . وتنشأ مخاطر الائتمان من الإقراض للأشخاص المختلفين والشركات والبنوك والحكومات .

وتتضمن مخاطر الائتمان المخاطر التالية² :

- المخاطر المتعلقة بالدولة : والمتمثلة في مخاطر العملاء الأجانب والنظرء الذين يخفون في تسديد التزاماتهم بسبب عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية لبلد النظير الام وتكون خارجية بالنسبة للعميل أو الطرف النظير .
- مخاطر التحويل : والمتمثلة في مخاطر الخسارة التي تنشأ عندما لا تكون التزامات النظير بالعملة السائدة في بلده الأصلي . وربما لا يتمكن النظير من الحصول على العملة الخاصة بالالتزام بغض النظر عن الوضع المالي له .

¹الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ، إصدارات معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي ، طبعة عام 2010 .
²الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ، إصدارات معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي ، طبعة عام 2010 ، مصدر سبق ذكره .

- مخاطر الاستبدال (يطلق عليها أحيانا مخاطر الأداء) والمتمثلة في مخاطر إخفاق العميل أو النظير عن أداء بنود العقد . ويخلق هذا الفشل الحاجة لتبديل العمليات الفاشلة بأخرى بسعر السوق الحالي . ويمكن أن يتسبب ذلك بخسارة للمصرف تعادل الاختلاف بين سعر العقد وسعر السوق الحالي .
- مخاطر التسوية : والمتمثلة في مخاطر أن تتم تسوية عملية تجارية دون تسلم القيمة من العميل أو النظير . وهذا سيتسبب عموما في خسارة المصرف للمبلغ الأصلي بالكامل .

تتضمن معظم العمليات التجارية أكثر من واحدة من المخاطر المذكورة أعلاه . وزيادة على ذلك ، فإن المخاطر المختلفة المذكورة أعلاه يمكن أن يرتبط بعضها ببعض . فعلى سبيل المثال قد تزداد مخاطر الائتمان المصرف في عمليات الأوراق المالية نتيجة لزيادة أسعار السوق للأوراق المالية المعنية ، وبشكل مماثل ، فإن عدم الدفع أو الإخفاق في عمل التسوية يمكن ان تكون له نتائج على موقف سيولة المصرف .

ويمكن تحديد مخاطر الائتمان ببساطة¹ بأنه عبارة عن احتمال أن يخفق المقرض من المصرف أو النظير بالوفاء بالتزاماته وفقا للبنود المتفق عليها .

هذا وإن أي عملية ائتمان لا بد أن تكون محفوفة بالمخاطر ، فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده ، وقد يكون له القدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب لسبب أو لآخر في السداد .

والقروض والسلف هي المصدر الرئيسي لمخاطر الائتمان لدى معظم البنوك ، بسبب أنه تشكل الأصول الأكثر أهمية بالنسبة للمصرف عادة وتنتج أكبر جزء من العوائد . والعامل الأكثر إلحاحاً عند إجراء أي قرض هو مقدار مخاطر الائتمان المرتبطة بعملية الإقراض . وفي القروض المختلفة ، فإن مخاطر الائتمان تتعلق بقدرة المقرض

¹ مبادئ لإدارة مخاطر الائتمان ، ورقة استشارية أصدرتها لجنة بازل لرقابة الأعمال المصرفية .

ورغبته بالدفع ، وإلى جانب القروض ، هناك مصادر مخاطر ائتمان أخرى تتضمن القبول ، العمليات ما بين البنوك ، تمويل التجارة ، عمليات تبادل العملات الأجنبية ، المستقبل المالي ، عمليات المقايضة ، السندات ، حقوق الملكية ، وفي تمديد الالتزامات والكفالات وفي تسوية العمليات التجارية¹.

هذا وتمثل مخاطر الائتمان السبب الرئيسي لمشاكل المصرف الخطيرة وترتبط مباشرة بضعف معايير الائتمان للمقترضين والنظرء ، ولعدم الانتباه للتغيرات في الظروف الاقتصادية والأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور الموقف الائتماني لنظرء المصرف .

هذا وإن عمليات منح القروض تتطلب تقييم الملاءة المالية للمقترض ، وإن كان ذلك ليس صحيحا دائما لأنه قد تنخفض ملاءة مقترض معين مع الزمن لأسباب وعوامل معينة²، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية أو تقصير الطرف المقابل في الأداء وفق أحكام التعاقد تعد من المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك .

هذا وإن تحمل مخاطر إقراض كبيرة تجاه مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة هي من الأسباب المعهودة للمشاكل المصرفية ، حيث أنها تمثل تركيزا للمخاطر الائتمانية ، كما يمكن أن تنشأ إذا تم تركيزها في قطاعات أو صناعات معينة أو مناطق جغرافية معينة ، أو نتيجة وجود مجموعة من القروض ذات الخصائص المعينة التي تجعلها معرضة لتأثير العوامل الاقتصادية ذاتها مثل المعاملات التي تتطوي على حجم مرتفع من الاستدانة .

كما تظهر بعض مخاطر الإقراض عند منحه لأطراف ذوي العلاقة كمنح الائتمان لأفراد أو مؤسسات مرتبطة بالمصرف عن طريق الملكية أو عن طريق القدرة على

¹إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد و بيان ممارسة التدقيق المهني 1006 (الملحق) ، عام 2005 ص 781 .
²ديفيد فولكترس وآخرون، نحو إطار للاستقرار المالي، تقرير مترجم، صندوق النقد الدولي، 1999 ، ص 122 .

ممارسة سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على القرار ، مما يزيد في حالة عدم الرقابة عليها من درجة المخاطر بسبب عدم خضوعها في كثير من الأحيان إلى شروط تجارية محضنة ، وابتعاده عن أسس الإقراض والضوابط المعمول بها أو غياب الضمانات الكافية ، وما ينتج عنه من تحقيق الاستفادة الشخصية والبعد عن الموضوعية والأسس التجارية الواجبة لدى منح الائتمان وبالتالي تكون عملية التحقق من ملاءة المقترض لا تتم دوماً بشكل موضوعي ، الأمر الذي يرفع من درجة المخاطر التي تشكل تهديداً لموجودات المصرف .

والجدير بالذكر أن هنالك عدة أنواع من المخاطر ينبغي على إدارة البنك اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أضرارها¹، من هذه المخاطر :

- 1- مخاطر تغير القوانين المنظمة لحجز الائتمان ونوعيته
- 2- مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض
- 3- مخاطر قلة خبرة موظفي البنك
- 4- مخاطر الظروف الاقتصادية
- 5- مخاطر تذبذب أسعار الصرف
- 6- مخاطر تذبذب أسعار الفائدة
- 7- مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة

خامساً: أسس منح الائتمان المصرفي :

تتبنى البنوك أحد المنهجين التاليين أو كليهما كأساس لمنح الائتمان المصرفي² :

الأول : منهاج حذر يستهدف تقليل حجم المخاطرة الائتمانية للعمليات التي تحمل الشك في إمكانية استردادها عند الاستحقاق ، ويوجه ضابط الائتمان وفقاً لذلك جهوده إلى

¹ د. عبد المعطي رضا ارشيد ، رئيس قسمي العلوم المالية والمصرفية والمحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الجامعة الهاشمية ، إدارة الائتمان ، ص 213 .

² شريف مصباح ابو كرش ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الاول المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في فلسطين 2005.

تلافي أية خسائر تنتج عن منح الائتمان وتبعاً لهذا المنهاج يركز البنك نشاطه عادة في المجالات التي له خبرة سابقة فيها ولا يميل إلى الدخول في مجالات لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عنها .

الثاني : منهاج ينظر إلى المخاطرة الائتمانية على أنها جزء عادي من نشاط البنك ويقوم بموجهتها عن طريق تقاضي هامش أعلى على العمليات الائتمانية التي تتزايد فيها المخاطر والهدف من وراء ذلك تنمية نشاط البنك وعملياته الائتمانية مما يسمح بانخفاض نسبة القروض و التسهيلات المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض ويتطلب ذلك أن يتاح للبنك المعلومات التي تمكنه من التنبؤ بالظروف الاقتصادية والتوقعات في سوف الائتمان مع مهارة عالية في مجال التحليل¹ .

سادساً : الأدوات الرئيسية لتحديد مخاطر الائتمان :

في ضوء تغير المهام الرئيسية للبنوك وتعريفها باعتبارها المنشآت التي تدير المخاطر ، فقد ازداد الاهتمام بالتعرف على وسائل قياس المخاطر لإمكان متابعة الآثار الناجمة عن حدوثها وبالتالي تلافي الآثار السلبية لها بقدر الإمكان وتتعدد أساليب القياس المتبعة سواء من خلال المقاييس الإحصائية أو من خلال المؤشرات والنسب المحاسبية ، فتحدد المخاطر الائتمانية على المستوى الفردي لمخاطر الطرف الآخر وعلى مستوى المحفظة على الشكل التالي²:

- المستوى الفردي لمخاطر الأطراف الأخرى :

حيث إن النقطة الأساسية لتحديد المخاطر هي الطرف الآخر . فيتم تجميع مجموع الالتزامات (التسهيلات النقدية وغير النقدية) للطرف الآخر في عملية تحديد المخاطر ويعامل كافة المدينين الذين يرتبطون ببعض مالياً وقانونياً كعميل واحد .

هذا وإن التحليل الدقيق لقدرة المقترض ورغبته بسداد دينه طبقاً لبنود العقد وتقييم الضمانات والمراجعة الدورية للضمانات ومركز الطرف الآخر من شأنها أن تمكن البنك من تحديد وتقليل المخاطر قدر الإمكان .

¹ الدغيم ، عبد العزيز ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006 .

² شريف مصباح ابو كرش ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، مصدر سبق ذكره .

فالهدف الرئيسي لتحليل الائتمان هو الحكم على قدرة العميل في المستقبل على خدمة الدين وسداد أصل الدين وذلك بناء على معايير كمية ونوعية ،

- على مستوى المحفظة :

وهنا فإن الهدف الرئيسي لتحديد المخاطر الائتمانية على مستوى المحفظة هو تحديد تركيز المخاطر .

حيث يتعين على البنك أن يولي تعليمات ومتطلبات البنك المركزي أهمية خاصة ولاسيما تلك المتعلقة بالحدود على تركيز المخاطر الائتمانية .

- وبصفة عامة يمكن توضيح خطوات تحديد المخاطر الائتمانية وبحسب المراحل التي تمر بها عملية منح الائتمان على الشكل التالي¹:

أولاً : قبل منح الائتمان :

- يتعين التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم التسهيلات في حالة إذا ما توافرت لديهم الجدارة الائتمانية .
- يتعين إجراء الدراسة الجيدة للعميل والنشاط والتأكد من سلامة الجدوى وإمكانية السداد واستعلام شامل ودقيق وكذلك استكمال أوراق التسهيل كاملة لتكوين تصور شامل ومعلومات كاملة ودقيقة عن العميل .
- التعرف على المركز الائتماني المصرفي للعميل حيث أن المصرف المركزي يقوم بإجبار البنوك على الاستعلام عن العملاء عن العميل لدراسة وتحديد إمكانية منح الائتمان أصلاً (في حال ورود شيكات مرتجعة – في حال حصوله على قروض من بنوك أخرى وعدم سداده لها)
- تحديد مدى المخاطر ونوعها وكيفية تجنبها أو تغطية احتمالاتها .

¹الخطيب،سمير ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، عام 2005 ، ص 144 .

ثانياً : بعد قرار المنح :

- المتابعة والتحليل الدوري من استعلامات وتحليلات مالية وزيارات ميدانية ومتابعة كاملة للنشاط وأرقامه وتنفيذ بنود وخطوات الدراسة الأصلية وتحقيق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تبعاً لها ومدى سداد التزاماتهم تجاه البنك والآخرين .
- المتابعة للتأكد من سلامة هذه التسهيلات وعدم وجود بوادر تعثر في المشروع أو حدوث ما يؤثر على عناصر الائتمان و ضماناته بوما يضمن المقدرة على السداد .
- متابعة أصول المشروع و ضماناته واستمرارها وخطوات التنفيذ وفق البرامج المحددة ماليا وواقعيا والتأكد من المقدرة على تحصيل القيمة الممنوحة من تسهيلها حالة التعثر .
- متابعة الجوانب المحيطة بالعملاء اقتصادياً وماليا وإدارياً وفنياً للتعرف على سلامة التقرير السابق بالدراسات التي بنى عليها التسهيل من ظروف الانتاج والصناعة والقرارات السيادية والتطور الفني والتكنولوجي واتجاهات المستهلكين والسوق والأسعار بصفة عامة .

ثالثاً : التحليلات الدورية للمتابعة لحالات العملاء ومراكزهم المالية :

ويتم ذلك على مدار فترة التعامل ، من خلال تحليل المراكز المالية وإعداد تقارير دورية عن متابعة المحفظة الائتمانية لكافة العملاء ، وزيارات المختصين ، ليس بغرض التجديد وحده بل كأساس ائتماني هام لتحديد مدى قدرة العميل على السداد والتزامه اتجاه البنك واتجاه الجهات الأخرى .

سابعا: إدارة المخاطر الائتمانية :

واجهت المؤسسات المالية صعوبات على مر السنين وكانت هناك أسباب عديدة لتلك المشاكل ، وكان السبب الرئيسي للمشاكل المصرفية هو تدني معايير الائتمان للمقترضين والأطراف الأخرى وسوء إدارة مخاطر المحفظة ، وعدم أخذ المتغيرات الاقتصادية والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور في الوضعيات الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع البنك في الحسبان .

وهنا يأتي دور إدارة مخاطر الائتمان في إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات آمنة لتعظيم معدلات العوائد المعدلة حسب المخاطر المقبولة .

حيث أنه على البنوك أن تدير مخاطر الائتمان المتعلقة بالمحفظة بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والمعاملات الفردية ، كما يجب على البنك أن يأخذ في عين الاعتبار العلاقة بين مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى .

فإدارة المخاطر الائتمانية الفعالة تعتبر مكونا حيويا للأسلوب الشامل لإدارة المخاطر وضرورية لنجاح أي مؤسسة مصرفية على المدى الطويل فإن جودة محفظة القروض وإدارة الائتمان من أهم العوامل التي تؤثر على احتمالات تعرض البنك للمخاطر .

ومن هنا نستنتج أن التعرضات لمخاطر الائتمان لازالت هي المصدر المسيطر لمشاكل البنوك على مستوى العالم ، فعلى البنوك ومراقبيها أن يستنتجوا دروسا مفيدة من التجارب السابقة فالبنوك الآن لديها الدراية الجيدة لحاجتها في تحديد وقياس ومراقبة ضبط مخاطر الائتمان بالإضافة إلى المحافظة على معدلات معينة من كفاية رأس المال تكون قادرة على تغطية الخسائر التي قد تترتب عن مخاطر الائتمان .

كما وأنه يتعين تحديد المسؤولية العامة لإدارة مخاطر الائتمان والمسؤولون المخولون بالصلاحيات المتفق عليها والمنصوص عليها في (دليل صلاحيات الائتمان) فهم الذين يتحملون نتائج ممارستهم لتلك الصلاحيات .

ومن الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر¹:

1. تقليل المخاطر الائتمانية أولاً وأكثر من ذلك فإنه يجب أن تتناسب هذه المخاطر مع طاقة البنوك وقدرتها على تحقيقها للأرباح .
2. وثانياً إدارة كافة المخاطر الائتمانية والحد منها .
3. يجب التقيد بكافة القوانين والتعليمات في كل الأحوال .
4. يتعين أن يحاول البنك جاهداً تنويع محفظة الإقراض بشكل جيد .
5. يجب أن يتناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل .

وعليه فإنه لإدارة هذا النوع من المخاطر يستلزم الأمر مايلي²:

- أ- وجود نظام يسمح بإجراء تقييم مستقل وشامل لسياسات المصرف وإجراءاته المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات وذلك من خلال :
- التأكد من أن عمليات الإقراض والاستثمار تتم بشكل موضوعي وتستند إلى مبادئ سليمة .
- وجود سياسات مكتوبة وتحوطيه بشأن منح الإقراض وإدارته .
- تعزيز عمليات الإقراض بالوثائق الملائمة والمطلوبة .
- وجود معايير تحدد الضمانات من حيث النوع والحجم ومقبولة من قبل الإدارة .
- أن يكون اتخاذ القرار الائتماني بعيداً عن الضغوط غير المناسبة من قبل أطراف أخرى وبعيداً عن المصالح المتضاربة .

¹ حشاد ، نبيل ، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية ، موسوعة بازل 2 ، الجزء الثاني ، بيروت ، 2005 .
² علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الاول المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في فلسطين 2005 ، ص 9.

- وجود نظام للمعلومات وقاعدة للبيانات تقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع محفظة الائتمان بما في ذلك العمليات المتعلقة بتصنيف القروض وتقييمها .
- وجود إجراءات متطورة وكافية تتيح للمصرف إجراء متابعة مستمرة للعلاقات الائتمانية .
- ب- وجود سياسات وإجراءات ملائمة للتحقق من جودة الموجودات وكفاية الاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر الائتمان وذلك من خلال :
 - إجراء تقييم لسياسات المصرف بشأن قواعد تصنيف الأصول والتأكد من تنفيذها بشكل مناسب .
 - وجود إجراءات لمراقبة الائتمانات المشكوك فيها وتحصيل القروض المتأخرة السداد .
 - وجود آليات تعمل باستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحيّة الضمانات المقدمة .
- ج- وجود نظام للمعلومات لدى الإدارة العليا للمصرف يسمح بتحديد ومراقبة المخاطر المركزة الموجودة في محفظة القروض والاستثمارات وذلك من خلال :
 - تعيين حدود تحوطيه لحصر المخاطر المتصلة بالإقراض الممنوح لمجموعة مقترضين منفردين أو مجموعات من المقترضين ذوي الصلة ، وذلك بغرض وضع أساليب لقياس المخاطر الكبيرة والسيطرة عليها من خلال تعيين حدود قصوى لهذه الائتمانات منسوبة إلى رأس مال المصرف .
 - التأكد من أن عمليات الإقراض للأطراف ذوي العلاقة تتم على أسس تجارية محضة دون شروط تفضيلية .
 - مراعاة أن تكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة مرتبطة بحد أقصى لا يجوز تجاوزه وأن تخضع هذه المعاملات لموافقة مجلس الإدارة وإبلاغها إلى السلطات الرقابية أو منعها بشكل قاطع إذا كان لذلك مقتضى .

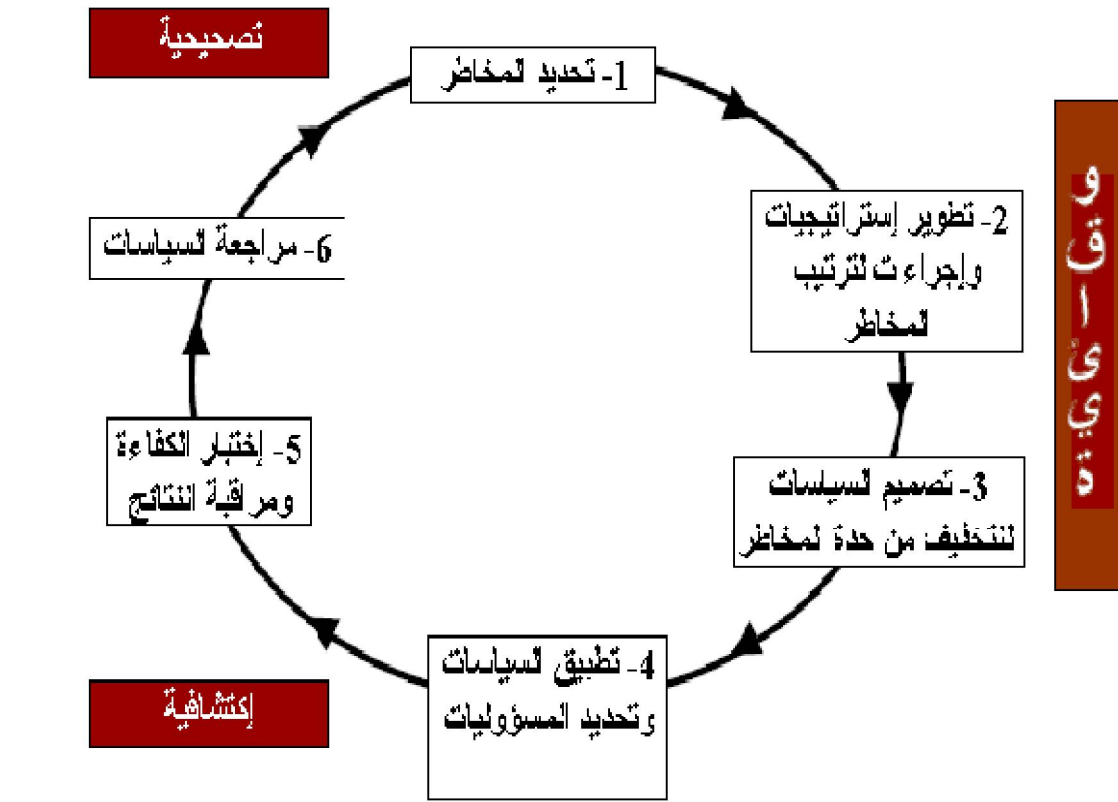
- وجود نظام يسمح بمراقبة المخاطر المركزة بحيث يتم إخطار السلطة الرقابية عن أية مخاطر إقراض تتجاوز حداً معيناً (مثلاً 10 % من رأس المال) .

و من المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية مايلي :

- يتعين أن يولي البنك اهتماماً كبيراً لمخاطر الائتمان ، وتتميز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية وبالحكمة والحذر ، فالثقة الائتمانية والالتزام والملاءة هي محور العلاقة بين المقرض والمقترض ، وبدونها لا يمكن أن تقوم علاقة بينهما مهما كانت ربحية أو ثروة المقترض الحالية والمستقبلية .
- يتعين أن يؤكد دليل الائتمان على حسن تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك في العمليات اليومية في هذا المجال ، ويتعين مراجعة هذا الدليل بصفة دورية لضمان تقيدها بسياسة البنك الائتمانية .
- منع حدوث خسائر من مخاطر الائتمان ويتعين أن تكون من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من مسؤولي البنك .
- يتأكد البنك دائماً لإدارة المخاطر من توافر المصادر الفنية والبشرية المناسبة لتحقيق الهدف .
- التأكد من أن صحة إجراءات الموافقات الائتمانية والدفعات والمستندات الائتمانية يتم مراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر .
- تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان يجب أن تكون هذه الطرق والأدوات متناسبة مع حجم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها وحجم المخاطر للبنك وتتقيد كافة مخاطر الائتمان بحدود مناسبة لكل منها وتتم مراقبتها دورياً .
- يتعين أن تتم معالجة القروض الصعبة على أساس اعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الائتمان المختلفة في هذا المجال .

ويمكن الإشارة إلى أن إدارة المخاطر الإئتمانية هي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل منها ، وتتضمن هذه الوسيلة كل من الوقاية من المخاطر المحتملة والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية والعمل على تصحيحها ، وهي عملية مستمرة ويتم إشراك جميع الموظفين فيها وعلى جميع مستويات الأنشطة المختلفة ويوضح الشكل التالي الضوابط الوقائية والاكتشافية والتصحيحية لعملية إدارة المخاطر :

الشكل رقم 1 إدارة المخاطر تتطلب دورة من الضوابط المستمرة تكون وقائية واكتشافية وتصحيحية¹



¹المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ،دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية ، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية – سنابل 2003 ، ص 7-8 ، www.sanabelnetwork.org .

الفصل الثالث

طبيعة المراجعة الداخلية ومعاييرها

تمهيد

ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي وذلك على صعيد كافة المنشآت بما في ذلك البنوك وخاصة أن النظرة إلى هدف المراجعة الداخلية قد تبدلت مع ما كان سائداً في السابق . فلقد أصبح المراجعة الداخلية عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة ، ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها ، حيث تعد إدارة الشركة هي المسؤولة عن اعتماد الضوابط المحاسبية والإدارية التي تتمثل في الاحتفاظ بالموجودات وتصميم السجلات المالية بصورة تمكن من الاعتماد عليها وتنفيذ العمليات بكفاءة معقولة ، وتتمكن الإدارة عادة من تنفيذ مسؤولياتها بالاستعانة بالمراجعة الداخلية لمساعدتها في تأدية أنشطتها بصورة سليمة بحسب الخطط المقررة ، و تتضح أهمية المراجعة الداخلية من خلال الدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة الشركة كونها في جوهرها تمثل ذراعها الرقابي لذلك تطورت الحاجة إلى المراجعة الداخلية كأداة رقابية تساعد الإدارة العليا على إنجاز وظيفتها المتمثلة في تلبية احتياجات جميع الأطراف ذات الصلة بمنظمات الأعمال، فالمراجعة الداخلية تعتبر الحلقة الأكثر تطوراً في منظومة الرقابة الداخلية التي يتم تصميمها لإمداد الإدارة بتأكيد مناسب على أن الأهداف التي تراها أساسية للشركة سوف يتم تحقيقها، هذا وإن نظام الرقابة الداخلية يعتبر أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المنشأة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية، يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، يسهم في حماية المنشأة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن، لذلك سوف يهتم هذا الفصل بإلقاء الضوء على المراجعة الداخلية في محاولة لتحديد مفهومها وتطورها وفقاً للمعايير المهنية المعاصرة.

أولاً: نشأة المراجعة الداخلية وعوامل ظهورها :

عرفت المراجعة منذ حوالي 5500 سنة (في مصر ، في السجلات العبرية ، في روما القديمة وفي اليونان...) ولا يستبعد أن يكون قبل ذلك ، حيث بدأ الاحتفاظ بالسجلات في القرن الثالث عشر مع توسع التجارة في إيطاليا ، ومن ثم تطورت هذه السجلات مع الثورة الصناعية وتحديداً في بريطانيا ، وعرفت الولايات المتحدة المراجعة في القرن التاسع عشر مع دخول الاستثمارات البريطانية¹.

لقد أسهم التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر بوضوح في عصرنا الحالي إضافة إلى تطور قطاع الأعمال وما أصابه من تطور كبير وأيضاً ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات ونشوء شركات كبرى للتدقيق في معظم دول العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى وذلك للحاجة الماسة لمعلومات موثوقة ودقيقة حول نشاط الشركات، والتوجيه و التحفيز نحو استثمارات مفضلة يكون العائد فيها مقبولاً، مما أدى إلى الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية لإعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه بأن الأعمال يتم إنجازها وفقاً لما هو مخطط وأن الأنظمة والقوانين يتم احترامها، وأن أصول والتزامات المنشأة حقيقية ويتم المحافظة عليها و الأعمال الاحتياطية يتم اكتشافها وأكثر من ذلك تتم الحماية والوقاية منها .

كل ذلك أدى إلى ظهور الحاجة إلى وجود مراجع داخلي يقوم بتقييم الأنشطة الداخلية في الشركة و يفحص الأداء المحاسبي فيها ويطلق على هذا المحاسب المراجع الداخلي²

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة ظهور العديد من حالات فشل وإفلاس الشركات خصوصاً تلك الحالات التي انهارت فيها شركات عملاقة بالإضافة إلى التغير في أنماط

¹صبيح ، داوود يوسف ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2007 ، ص33
²الدهرأوي . مصطفى كمال الدين ، سرايا ، محمد السيد ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2006 ص 161 .

الملكية ولاسيما في الشركات المساهمة نتيجة تحول ملكية الأسهم من المستثمر الفرد إلى المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق الاستثمار وغيرها ، وأدى ذلك إلى تركيز الملكية في أيدي قليلة من المستثمرين الذين أصبح لهم تأثير فعال على مجلس الإدارة وبدأ أن هؤلاء المستثمرون قد نادوا بضرورة التغيير في المواصفات الإدارية والإجراءات والأساليب الرقابية التي تستخدمها الشركات بما يحقق حماية مصالحهم وأكثر من ذلك اهتمام إدارة الشركات بضرورة التعرف على مدى كفاءة أداء العاملين فيها ومدى تنفيذهم لسياساتها وتوجيهاتها،

لذا سيقوم الباحث في هذا الفصل بعرض لمحة تاريخية عن المراجعة الداخلية بما في ذلك العوامل التي أدت إلى تطور هذه المراجعة الداخلية ومفهومها ووظائفها ومعاييرها

لمحة تاريخية :

تعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى عام 1941 حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين (IIA. Institute of Internal Auditors) في الولايات المتحدة الأمريكية، كمنظمة أخلاقية مهنية مماثلة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين¹، والتي مثلت الخطوة البالغة الأهمية لتأسيس المراجعة الداخلية كمهنة وخاصة أنه قد تم عن طريقه وضع المعايير الأخلاقية ومعايير الممارسة ، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته ، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجع الداخلي .

¹ أحمد محمد مخلوف ، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قس علوم التسيير في جامعة الجزائر ، ص 76

وفي عام 1957 عدل معهد المدققين الداخليين على قائمة المسؤوليات المراجع الداخلي وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي: على أنه مراجعة (review) للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض مع الإشارة إلى التفاوت والاختلاف في أهداف التدقيق أو المراجعة الداخلية كثيراً في مختلف المنشآت والتي يرى الباحث أنها قد تتميز وخاصة في المنشآت الكبيرة .

هذا وإن أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي تمثلت في قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية، وفي عام 1979 انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقريراً بنتائج دراستها والتي تم المصادقة عليها ، وهذه المعايير تم إقرارها من قبل غالبية ممارسي المهنة وروادها الممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له. وفي عام 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية والصادرة عن (IIA) ومن ثم تمت صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية عام 1999م من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي وتم تعريف نشاط المراجعة الداخلية على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى¹.

وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية² " على أنها نشاط تأكيدى مستقل وموضوعي ونشاط استشاري

¹مراد، درويش فيصل، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات السورية (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة دمشق ، 2008 .

²القاضي .حسين يوسف ، دحدوح .حسين أحمد ، قريط عصام نعمة ، التدقيق الداخلي ، جامعة دمشق . 2008 .

مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه (التحكم).

العوامل التي ساعدت على تطور المراجعة الداخلية :

تطورت نظرة المجتمع الاقتصادي لوظيفة المراجعة الداخلية وأصبحت المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية ، تتمتع باحترام وثقة كل من مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا لما تقدمه من فحص شامل وتقييم موضوعي للأنشطة فهي تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة الشركة ومخرجاتها ، ولأهمية المراجعة الداخلية كأداة للرقابة الداخلية فقد اتجهت إدارة الشركات إلى تطوير هذه الأداة الرقابية ، وتختلف الحاجة إلى وظيفة المراجعة الداخلية على أساس عوامل معينة بالشركة من أهمها حجم الشركة وطبيعة أعمالها وتنوع أنشطتها وعدد العاملين وكذلك اعتبارات التكلفة والعائد ، وقد ترغب الإدارة العليا في الحصول على تأكيدات موضوعية ومشورة عن المخاطر والرقابة¹.

وتفاعلت مجموعة من العوامل فعليا ساعدت لا بل ساهمت في تطور هذه المراجعة الداخلية ومنها :

1- ظهور الشركات ذات الفروع المنتشرة جغرافياً :

حيث أدى ظهور الشركات ذات الفروع وتباعد هذه الفروع جغرافيا عن المركز الرئيسي إلى ضرورة إيجاد المراجعة الداخلية كوظيفة ونشاط رقابي بالغ الأهمية وذلك بهدف ضمان سلامة العمل في تلك الفروع ، ويتم ذلك عن طريق إرسال المراجع الداخلي إلى هذه الفروع لمراجعة أعمالها ، ولمتابعته لتقييم

¹ خليفة، كمال و البديوي، منصور و حسن، شريفة علي، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها، المكتب الجامعي الحديث/مصر 2006

مدى التزام العاملين بالسياسات الإدارية واقتراح التعديلات ، و حيث تتزايد أهمية وظيفة المراجعة الداخلية كلما انتشرت أعمال الشركة جغرافياً¹

2- الحاجة إلى كشف دورية دقيقة حسابياً وموضوعياً :

حيث صاحب توسع حجم الشركة ظهور فجوة كبيرة بين الإدارة العليا والإدارات التنفيذية مما أدى إلى اضطرار الإدارة العليا إلى أن تعتمد على بيانات وتقارير معلوماتية وملخصات وإحصائيات عما يجري على صعيد كافة المستويات الإدارية من باب المتابعة والإشراف و التوجيه ، وهنا ظهرت حاجة هذه الإدارة إلى المراجع الداخلي لتقييم مدى التقيد بالخطط والاستراتيجيات المقررة و مدى تطبيق سياسة الإدارة العليا بمعرفة الموظفين المنفذين كما يتحقق من مدى صحة البيانات والإحصائيات التي تقدم للإدارة²

3- ظهور البنوك وشركات التأمين :

فقد أسهمت وبشكل واضح البنوك ومؤسسات التأمين ووضحت حاجتها إلى العمل الرقابي الدائم والمستمر على أعمالها وأنشطتها بما ينسجم مع التشريعات والقوانين السارية المفعول والتي لم تتحقق إلا عن طريق المراجعة الداخلية المستمرة واليومية ،

فالمراجعة الداخلية دخلت مرحلة من التطور المتسارع أفقياً و عامودياً وخاصة في المشروعات الكبيرة والمتوسطة مقارنة مع وجودها غير الفاعل وغير العملي وخاصة على صعيد المشروعات الصغيرة انسجاماً مع مفهوم حاجة المشروع إلى خدماتها .

¹القاضي .حسين ، دحدوح .حسين ، قريط عصام ، التدقيق الداخلي ، ص 104.
²أبو السعود ، ممدوح ، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، بحث منشور في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة ، سبتمبر 2005 ، ص 328

4- زيادة اهتمام المراجعين الخارجيين بوظيفة المراجعة الداخلية :

مع ظهور شركات الأموال وانفصال الملكية عن الإدارة والتوسع في حجم المشروعات ظهرت الحاجة إلى التفكير في وسيلة أخرى تسهل عمل المراجع الخارجي في أداء مهامه ، لذلك أخذ المراجعون الخارجيون يتحولون تدريجياً إلى نظام المراجعة الاختبارية وبدأ المراجع الخارجي يعتمد على نظم الرقابة الداخلية التي بدأت تظهر وتزداد أهميتها في تحديد حجم العينة ، وتعد المراجعة الداخلية أحد أهم مقومات البيئة الرقابية فالشركة التي يوجد فيها مراجعون داخليون يراقبون ويقيمون أنظمة الرقابة الداخلية تكون مطمئنة للمراجع الخارجي أكثر من تلك التي لا يوجد فيها وظيفة المراجعة الداخلية¹

5- الزيادة في حالات فشل الشركات وإفلاسها :

نتيجة للزيادة في حالات فشل الشركات وإفلاسها في الولايات المتحدة في الأربعينيات من هذا القرن ، أجريت العديد من الدراسات والبحوث حول أسباب هذا الفشل والإفلاس ، وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن السبب هو ضعف الأداء الرقابي فيها نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة ، أو انخفاض جودة أداء لجان المراجعة ، أو غياب وظيفة المراجعة الداخلية ، لذا بدا الاتجاه نحو ضرورة الاعتراف بالمراجعة الداخلية باعتبارها مهنة لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الغرض منها².

¹شناق ، باسل خالد مفلح ، تقويم مدقق الحسابات الخارجي لوظيفة المدقق الداخلي في ظل تطبي معيار التدقيق الدولي رقم 610 دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، 2005 ، ص 37

²القاضي .حسين ، دحدوح .حسين ، قريط عصام ، التدقيق الداخلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 106

ثانياً : مفهوم المراجعة الداخلية :

تمثل المراجعة الداخلية تلك الوظيفة التحليلية والعملية المستقلة والموضوعية على أنشطة الشركة وذلك لمساعدة إدارة الشركة في الحكم على كفاءة وفعالية أنشطتها بما في ذلك تحقيق أهداف الحماية من الأعمال الاحتيالية . يقوم بالمراجعة الداخلية وحدة متخصصة مهمتها فحص ومراجعة وتقييم كافة العمليات المالية والمحاسبية والإدارية والتشغيلية وتقديم المقترحات والتوصيات التي تستهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الفعالية .

و لقد ترسخ مفهوم المراجعة الداخلية منذ أن حدد معهد المراجعين الداخليين الأمريكي مسؤوليات المراجع الداخلي في عام 1947 ، و عرفت المراجعة الداخلية بأنها " نشاط تقييمي مستقل داخل المنظمة لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية ، والعمليات الأخرى من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة العليا وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى ، وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية والمالية ، ولكنه قد يتعامل بشكل أو بآخر مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية ¹ .

من ناحية أخرى قدم مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز في عام 1964 تعريفاً للمراجعة الداخلية جاء فيه ²:

" المراجعة الداخلية هي مراجعة للأعمال والسجلات تتم داخل المشروع بصفة مستمرة ، وبواسطة موظفين يختصون لهذا الغرض ويشمل نشاط المراجعة الداخلية خاصة في بعض المشروعات الكبيرة على أمور لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية " .

¹ Brink Victor , The Internal Auditor joint the management team ,reading on auditing ,Cincinnati .ohio.south-western publishing company,1960,p313

² العمرات ، أحمد صالح ، المراجعة الداخلية (الإطار النظري والمحتوى السلوكي) ، الأردن ، 1990 ، ص 34 .

وتاريخياً تم النظر لمفهوم المراجعة الداخلية من خلال عدة مراحل واكبت تطور الخدمات التي تؤديها وظيفة المراجعة الداخلية كأداة هامة تساعد الإدارة العليا في الشركات في تنفيذ مسؤولياتها على أكمل وجه ،

ففي عام 1971 قام معهد المراجعين الأمريكي بإصدار قائمة معدلة لمسؤوليات المراجعين الداخليين لتشمل جميع العمليات بغض النظر عن طبيعتها سواء أكانت مالية أو تشغيلية أو إدارية ، حيث جاء فيها ¹:

" المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي محايد ينشأ داخل المنشأة لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة ، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى " .

وفي نهاية السبعينات أصبح هدف المراجعة الداخلية خدمة المنظمة ككل وليس خدمة الإدارة العليا فحسب ، وتوضح معالم ذلك من خلال التعريف الصادر عن مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي عند إصداره قائمة معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في عام 1978 والتي جاء فيها مايلي ²:

" المراجعة الداخلية وظيفة تقييم مستقلة يتم إنشاؤها داخل المنظمة لفحص وتقييم كافة الأنشطة كخدمة للمنظمة " .

وعرف معيار التدقيق الدولي رقم (610) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المتعلق بمراجعة عمل المراجعة الداخلية بأنها ³:

¹ دحود ، حسين . القاضي ، حسين . قريط ، عصام. التدقيق الداخلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 108 .

² The Institute of Internal Auditor, " Statement for The Professional Practice of Internal Auditing " 1978 ,P14

³ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين - إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، شركة طلال أبو غزالة للترجمة القانونية، 2009 ، ص 644

" نشاط تقييمي ينشأ ضمن المنشأة لغرض خدمتها وتتضمن وظائفه اختبار وتقويم ومراقبة كفاءة وملائمة وفاعلية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية " .

وقد تبلور مفهوم المراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة بشكل أكثر انسجاماً مع التطورات الحديثة لمواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية بالإضافة إلى ضغوط العولمة وحالات الإفلاس التي أصابت الكثير من الشركات العاملة بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة ، وماتبعها من أحداث متلاحقة أدى إلى ضرورة وجود مجموعة من الضوابط الأخلاقية والمبادئ المهنية التي بدونها يصعب تحقيق الثقة والمصادقية في البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها عالم المال والاستثمار ، الأمر الذي دفع معهد المراجعين الداخليين الأمريكي في عام 1999 إلى تبني مفهوم جديد للمراجعة الداخلية يناسب متطلبات العصر ويؤكد أهميته للمنظمات أشار فيه ¹:

"المراجعة الداخلية نشاط مستقل موضوعي وتأكيدي استشاري صمم من أجل إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها ، ويساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كل من إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة " .

يتضح من خلال التعريف السابق بأن نشاط المراجعة الداخلية يتصف بمايلي :

- **الاستقلالية** : حيث تكون المراجعة الداخلية مستقلة عن الأنشطة التي تخضع للمراجعة ، وأن ترتبط وحدة المراجعة الداخلية بأعلى مستوى إداري بالتنظيم .
- **موضوعي** : حيث يكون بعيداً عن التحيز أثناء تأدية مهام المراجعة الداخلية ، ولتعزيز الموضوعية تقوم بعض الشركات باللجوء إلى أسلوب التوريد الخارجي لنشاط المراجعة الداخلية .

¹ Irvin N.Glem , " Internal Audit'S Role In Governance, Risk,And Control " , CIA Review,2004, P23

- **تأكيدي :** حيث تكون عمليات المراجعة منضبطة وتخضع للأساليب العلمية والمهنية السليمة في تأدية المهام موضع المراجعة ، ولأهمية هذا الجانب تلجأ بعض الشركات إلى تعيين مدير لتأكيد الجودة في إدارة المراجعة الداخلية .
- **استشاري :** حيث يكون نشاطاً استشارياً للإدارة العليا ومجلس الإدارة في الموضوعات التي ترى الإدارة ضرورة بيان رأيها فيها ، بالإضافة لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات .

تجدر الإشارة إلى اهتمام المنظمات المهنية في تطوير الفكر في المراجعة الداخلية في الاتجاه السلوكي ، ويستدل على ذلك من خلال احتواء معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية التي وضعها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي التي تستوجب ضرورة توافر المهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية والتعامل مع الأفراد أو القدرة على الاتصال الفعال في المراجعة الداخلية من خلال ثلاثة مرتكزات أساسية¹:

- 1- الإعلام عن وظيفة المراجعة الداخلية داخل الشركة يهدف لتوضيح الفلسفة التي يقوم عليها ، والأهداف التي تسعى إليها والإمكانات التي تمتلكها ، والخدمات التي يمكن أن تقدمها وذلك من خلال توثيق المراجعة .
- 2- اتجاه المراجعين الداخليين إلى تقديم خدمات ذات صبغة استشارية إلى جانب عمليات المراجعة الداخلية وأن يقتنع العاملون في الشركة أن المراجعة الداخلية تهدف لمساعدتهم في رفع كفاءة أداء الأعمال المنوطة بهم .
- 3- انتهاج المراجعين الداخليين لأسلوب تعامل السلوك الإنساني الإيجابي مع كافة الأفراد الذين تخضع أعمالهم للمراجعة والمسؤولين عنهم وذلك قبل وأثناء وبعد إجراء المراجعة الداخلية .

¹الوردات، خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2006 ، ص286

وتأسيساً على ما تقدم ومن خلال التعريفات السابقة للمراجعة الداخلية فإن وظيفة المراجعة الداخلية أصبحت تتعدى الحدود التقليدية وأن هناك تطوراً ملموساً في أنشطة المراجعة الداخلية التي انتقلت من مجرد فحص النشاط المالي إلى فحص النشاط التشغيلي ، كما انتقلت من تقييم أداء إدارة الشركات إلى تقييم القيمة الاقتصادية للشركة ككل ، وبالتالي أصبحت المراجعة الداخلية ذات مفهوم واسع من حيث شمولية إجراءاته إضافة إلى دورها الجديد البالغ الأهمية كما يرى الباحث في تقييم المخاطر التي من المحتمل أن تواجه الشركات مما يوضح بشكل جلي وواضح أهمية المراجعة الداخلية ودورها الفعال في تقييم إدارة المخاطر في البنوك وبشكل خاص أهميتها في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية التي تمثل العصب الرئيسي للمخاطر في البنوك والمؤسسات المالية

الجدول رقم (1) تطور مفهوم ووظائف ونطاق وأهداف المراجعة الداخلية¹:

مرحلة التطور للمراجعة الداخلية	المرحلة الأولى الأربعينات- الخمسينات	المرحلة الثانية الستينات- الثمانينات	المرحلة الثالثة التسعينات- الوقت الحالي
طبيعة وظيفة المراجعة الداخلية	أداة وقاية وحماية	أداة وقاية وأداة بناءة	أداة رقابة وبناءة، وأداة استشارية وتوفير المعلومات للإدارة العليا ولجنة المراجعة.
نطاق عمل المراجعة الداخلية	العمليات المالية والمحاسبية	جميع عمليات المنشأة	جميع العمليات وتقييم المخاطر والحوكمة
أهداف عملية المراجعة	رقابة الالتزام ورقابة الناحية المالية والمحاسبية	رقابة الالتزام وتقييم الأداء وتقديم المقترحات	رقابة الالتزام وتقديم المقترحات وتقييم عملية إدارة المخاطر والحوكمة
مدخل عملية المراجعة	التحقق من صحة العمليات المالية	التحقق وتقييم الكفاءة والفعالية	التحقق والتقييم والمراجعة على أساس المخاطر
التبعية	تتبع المدير المالي	تتبع إدارة المنشأة	لجنة المراجعة
التبليغ	—	الإدارة العليا	لجنة المراجعة ومجلس الإدارة

¹كيرزان ، فاتن، مرجع سابق، 2010، ص 55 .

ثالثاً : فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية :

يرى الباحث أن للمراجعة الداخلية على صعيد المنشأة بلا شك دورها الواجب أن يكون فاعلاً مما يطرح السؤال نفسه حول العوامل المحددة لهذه الفاعلية لوظيفة المراجعة الداخلية من جهة ومن جهة أخرى أيضاً عرض أنشطة المراجعة الداخلية خاصة مساهمتها الفعالة في مجال إحكام الرقابة على النواحي المالية و المحاسبية والتشغيلية لأنشطة المنشأة كافة ، وأكثر من ذلك يرى الباحث أن للمراجعة الداخلية كونها تمثل الذراع الرقابي للإدارة العليا دورها البالغ الأهمية في تحقيق وظائف الإدارة العليا خاصة الرقابية بما في ذلك المساءلة محاسبياً وأن ذلك يعتمد على مراعاة العوامل الأربعة التالية¹:

- 1- استقلال المراجع الداخلي.
- 2- تفويض السلطة للمراجع الداخلي .
- 3- تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية.
- 4- توفير الموارد اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية.

حيث يحتاج دور وظيفة المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة إلى توصيف رسمي في الدستور الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية، متضمناً تحديد أهدافها ونطاقها. كما يجب تحديد الترتيبات التي تكفل الاستقلال للمراجع الداخلي ، وكذلك تحديد مسؤولياته وواجباته. وإقرار دستور أو ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية يعزز مصدر السلطة المفوضة للمراجع الداخلي. ويجب توفير الموارد المطلوبة للوفاء بالأهداف².

¹ مخلوف ، أحمد محمد ، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2007 .

² أيوب، توفيق، -طبيعة التدقيق الداخلي، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد97، الأردن /لسنة1998، ص25

هذا و يجب أن تقوم الإدارة بتحديد أهداف واضحة لوظيفة المراجعة الداخلية عند إنشاءها بحيث تتطابق أهداف المراجعة الداخلية مع أهداف المنشأة وأغراضها، وأن تسهم في تدعيم مساعي الإدارة في انجازها لسياساتها وأهدافها المخططة والمقررة .

ومن الأنشطة التي تمارسها وظيفة المراجعة الداخلية هي تقييم مخاطر الأحداث التي قد تقع والتي تهدد تحقيق أهداف المنشآت، فنظم الرقابة هي عبارة عن المقاييس التي يتم وضعها بفعالية لمنع أو اكتشاف الفشل¹.

رابعاً : أنواع المراجعة الداخلية :

يمكن تبويب أو تقسيم المراجعة الداخلية إلى أنواع متعددة بحسب وجهات النظر المتعددة والمتفاوتة التي يتم من خلالها النظر إلى المراجعة الداخلية كما يلي²:

1- حسب موضوع المراجعة :

تقسم المراجعة الداخلية حسب موضوع المراجعة إلى مراجعة مالية وإدارية وتشغيلية ومراجعة الأداء .

أ- المراجعة المالية :

أو ما يسمى بالتوجه المحاسبي للمراجعة الداخلية ، ويعنى هذا النوع بمراجعة التقارير والسجلات والمستندات الثبوتية للتحقق من أن الأصول والالتزامات قد تم تسجيلها بدقة وتم إظهارها في الميزانية العمومية لإطار معايير إعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المقبولة عموماً³ والمعايير الدولية والتحقق من أن الإيرادات والمصاريف تم قيدها ، وتخصيصها أي أن الأرباح والخسائر قد تم

¹ - لطفي ،أمين السيد احمد، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال،الدار الجامعية/مصر، 2005،ص232.

² مراد، درويش فيصل، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات السورية (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة دمشق ، 2008 .

قياسها بدقة كما هي واردة في بيان الدخل . ويمكن تلخيص بعض مهام التوجه المحاسبي للمراجعة الداخلية بأنها¹:

- تعنى بشكل أساسي بفحص ومراجعة العمليات المالية ، وهذا التوجه يتوافق مع متطلبات الإدارة ومجلس الإدارة بصورة عامة وفي جميع الحالات .
 - تؤكد على صحة وعدالة البيانات المالية .
 - تهدف إلى تخفيض تكاليف المراجعة الخارجية .
- حيث تعتمد المراجعة المالية على معايير المراجعة المتعارف عليها في تحديد حجم وكفاية أدلة الإثبات اللازمة ، التي تؤيد المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق المقابلات والملاحظات وغيرها من الإجراءات .

ب- المراجعة الإدارية :

وتهدف إلى التأكد من أن الشركة الخاضعة للمراجعة تعمل بالانسجام مع القوانين والتعليمات النازمة لعملها أو الالتزامات العقدية المفروضة عليها ، بالإضافة إلى التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المقررة من الإدارة ، وهي تشبه المراجعة المالية التي يقوم بها المراجع الخارجي في مرحلة تقويم نظم الرقابة الداخلية ، وهي أكثر أنواع المراجعة الداخلية شيوعاً².

ت- المراجعة التشغيلية :

وتعرف بأنها عملية الفحص والتقييم الشامل لعمليات الشركة لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما تشمل تقييم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية³،

¹صحيح، داوود يوسف ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير المهنية ، مرجع سبق ذكره، ص45

²دحدوح. حسين، القاضي. حسين، قريط. عصام ، التدقيق الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص111

³الوردات، خلف عبد الله ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص57

بالإضافة إلى تقييم إجراءات مختلف العمليات والتأكد من أنها تحقق الكفاءة والفعالية والاقتصادية، وبالتالي مساعدة الإدارة على حل المشاكل من خلال تقييم المراجع الداخلي لتوصيات مجدية تعالج المشكلات السائدة مما يؤدي إلى زيادة الربحية في الشركة. وهنا الأمر مختلف تماماً بالمقارنة مع المراجعة المالية حيث لا توجد قواعد أو معايير تحكم حجم أدلة الإثبات وكفايتها بالمقارنة مع المراجعة المالية ويتوقف الأمر على دعم إدارة الشركة لنتائج المراجع التشغيلي وتوصياته بشكل كاف .

ث- مراجعة الأداء:

وتتضمن مراجعة الأداء مايلي¹:

- مراجعة الاقتصادية والفعالية :وهي مراجعة برنامج محدد أو نشاط يتعلق أساساً في الفعالية والاقتصادية لوظيفة معينة ويختبر :
- إذا ما كانت الشخصية المعنية حصلت على مواردها الاقتصادية واستخدمتها بفعالية .
- أسباب عدم الاقتصادية إذا كانت مطبقة .
- مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة .
- مراجعة البرامج : وهي مراجعة برنامج محدد أو نشاط محدد يركز بشكل أساسي على المخرجات من حيث كفاءتها ويختبر :
- إنجاز الأهداف المرغوبة المحددة مقدماً .
- فعالية البرامج لإنجاز أهداف محددة .

2- حسب الجهة التي تقوم بالمراجعة :

يقوم بالمراجعة الداخلية إما وحدة من داخل الشركة أو من خارجها :

¹دحودح. حسين، القاضي. حسين، قريط. عصام ، التدقيق الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص 111

أ- المراجعة الداخلية المنجزة من قبل المنشأة نفسها :

تقوم بالمراجعة الداخلية وحدة من داخل الشركة وهي تنشأ خصيصاً وتحديدًا للقيام بالمراجعة الداخلية تسمى دائرة أو قسمًا أو وحدة المراجعة الداخلية تكون مستقلة عن الإدارة المسؤولة عن العمليات بمختلف أنواعها المالية منها والتشغيلية والإدارية ولا تقوم بأي من الأعمال التنفيذية ويعين لهذه الدائرة رئيس يتم تعيينه وتحدد أتعابه من قبل مجلس الإدارة ويكون تابعاً له مباشرة .

ب- المراجعة الداخلية المنجزة من قبل منشآت المراجعة :

حيث يمكن أن تكلف الشركة جهة خارجية متخصصة للقيام بمهام المراجعة الداخلية حيث تكون من طرف خارج الشركة مستقلاً عن إدارة الشركة وذلك دعماً لاستقلالية الجهة القائمة بها .

3- حسب الغرض من المراجعة :

وأيضاً من الممكن تبويب أنواع المراجعة الداخلية بحسب الأغراض الرقابية التي تسعى إلى تحقيقها ومنها¹:

أ- الرقابة الهادفة : والتي تصمم لإحداث أو تشجيع النتائج المرغوب تحقيقها خططياً .

ب- الرقابة المانعة : والتي تصمم لتقليل وقوع الأحداث غير المرغوب فيها مثل الفصل بين الواجبات، كلمات السر في الكمبيوتر.

ت- الرقابة التصحيحية : والتي تصمم لتقليل ومعالجة الأحداث غير المرغوبة التي وقعت مثل إعداد التقارير الاستثنائية.

¹مخلوف ، أحمد محمد ، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2007 .

خامساً : أهداف المراجعة الداخلية ونطاقها :

لقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين الأمريكي في مقدمتها هدف المراجعة الداخلية الأساسي والمتمثل بمساعدة العاملين في الشركة على أداء مسؤولياتهم بفاعلية وكفاءة ، ولتحقيق هذا الهدف توفر لهم إدارة المراجعة الداخلية التحليل ، والتقييم ، والتوصيات ، والمشورة ، والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها .

وإذا أردنا التطرق إلى الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية فيمكن القول بأنه على الرغم من أن الهدف الأساسي لإدارة المراجعة الداخلية في أي شركة هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لها فإن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق¹:

- مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية .
 - قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف .
 - منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت .
 - التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية .
 - المشاركة في تخفيض التكاليف ومنع الإسراف والتبذير ووضع الإجراءات اللازمة
- وتهدف المراجعة الداخلية إلى تحقيق الرقابة الفعالة بتكلفة معقولة ، بالإضافة إلى فحص وتقويم كفاية وفاعلية الأداء ويشتمل ذلك مايلي²:
- مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ، وكذلك الوسائل المستخدمة في تحديد ، وقياس ، وتصنيف هذه المعلومات والتقارير عنها ز
 - التأكد من الالتزام بالسياسات والخطط ، والإجراءات ، والنظم ، واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير .

¹مقدم عبيرات، أحمد نقاز ، المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار - دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية Saaidal ص9 .

² الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2004 ، ص109 .

- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول ، والتحقق من وجود تلك الأصول كلما كان ذلك ممكناً .

- تقويم كفاءة استخدام الموارد المتاحة .

- مراجعة العمليات والبرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعية ، وأن العمليات والبرامج تنفذ كما هو مخطط لها .

يمتد نطاق عمل المراجعين الداخليين ليشمل تقديم العمليات الاستشارية للجهات المختلفة داخل الشركة بما يحسن من إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العملية التشغيلية فيها .

من المعروف أن ما يقوم به المراجعون الداخليون هو فحص وتقويم إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة ، وجودة أداء الوظائف المختلفة ، وأداء العاملين فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة بهم ، ولا تعتبر مسؤولية المراجع الداخلي عن تقويم الأداء مسؤولية مطلقة ، إذ يقتصر نطاق الفحص على مسؤوليات محددة يكلف بها أفراد أو وحدات تنظيمية معينة داخل الشركة ، ويقوم قسم المراجعة الداخلية بفحص وتقويم الأداء لمقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وبالمعايير ، والأهداف ، والسياسات الموضوعية ، ويعتبر هذا النوع من مراجعة الأداء هو في واقع الأمر مراجعة للإجراءات الرقابية ، حيث تعتبر كل من السياسات والخطط والمعايير والأهداف أجزاء من نظام الرقابة الداخلية في الشركة ، ومن ناحية أخرى ، تستخدم مراجعة الأداء هذه كجزء من عملية تقويم الأداء الكلي التي تقوم بها الإدارة ، ولكي تحقق المراجعة الداخلية هدفها في مجال تقويم الأداء ، فإنه يجب أن يتسم المسؤولون عنها بالموضوعية والاستقلال عن الإدارات التنفيذية في جميع مراحل عملية المراجعة .

يجب على المراجعين الداخليين فحص وتقويم إجراءات الرقابة على أصول الشركة حيث يساعد هذا التقويم الإدارة في حماية الأصول من الضياع أو من أية خسائر قد تترتب على سوء الاستخدام ، أو الحريق ، أو التعرض للمؤثرات الطبيعية .

يمتد نطاق عمل قسم المراجعة الداخلية إلى تقييم الكيفية التي تتم بها إدارة الموارد المتاحة للشركة ، وفي هذا الصدد ، فإن نطاق المراجعة الداخلية يمتد إلى تقييم أكثر شمولاً للأداء الإداري ذلك وخاصة تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، الذي يؤدي إلى تقييم الإدارة ذاتها نظراً لأنها هي المسؤولة عن استخدام تلك الموارد ، ونظراً لعدم وجود معايير لكفاءة العمليات في بعض الأحيان ، فإن مثل هذا التقييم لا يتضمن عادة مقارنة بين الأداء الفعلي ومعايير موضوعية ، وإنما قد يكون مجرد حكم شخصي للمراجع الداخلي حول تقييمه لأداء الإدارة في استخدام الموارد المتاحة .

يجب أن يلاحظ أن المراجع الداخلي في تقييمه للأداء لا يقتصر فقط على تقييم كفاءة الأداء ، وإنما يهتم أيضاً بفاعلية هذا الأداء .

يتباين نطاق وأهداف المراجعة الداخلية بشكل واسع معتمدة على هيكلية الشركة ومتطلبات إدارتها وتتضمن فعاليات المراجعة الداخلية هدفاً واحداً أو أكثر¹:

1- إعاءة النظر بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية :إن وضع نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية ملائمين هو من مسؤوليات الإدارة وعادة ما تكلف المراجعة الداخلية بمسؤوليات خاصة من قبل الإدارة لغرض إعادة النظر بهذين النظامين ومراقبة تطبيقاتهما وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها .

2- اختبار المعلومات المالية والتشغيلية : وهذا يتضمن إعادة النظر بالوسائل المستعملة لتشخيص وقياس وتصنيف وإعداد التقارير عن تلك المعلومات.

3- فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها ، ومن ضمنها الضوابط غير المالية للشركة .

4- فحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى ، وكذلك الالتزام بالسياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الأخرى .

¹المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة، مرجع سبق ذكره، ص 646

هذا وينبغي أن توفر وظيفة المراجعة الداخلية مايلي¹ :

- ✓ تأكيداً بأن عمليات الإدارة كافية للتعرف على المخاطر الهامة في الشركة .
- ✓ انسجام العمليات المنفذة مع نظم الرقابة الداخلية المقررة .
- ✓ معلومات ذات مصداقية عن إدارة المخاطر ، وتأكيداً بأن مجلس الإدارة يتلقى معلومات صحيحة و موثوقة من الإدارة العليا .

سادساً : المعايير المهنية للمراجعة الداخلية :

لقد شهدت وظيفة المراجعة الداخلية تطوراً ملموساً في السنوات الأخيرة خاصة بعد إنشاء معهد المراجعين الداخليين وذلك في مفهومها وأهدافها وأنشطتها ومعايير ممارستها المهنية حتى يومنا هذا ، ولتحقيق الغايات المرجوة من أنشطة المراجعة الداخلية تتحمل إدارة الشركة مسؤولية تصميم و تشغيل نظام فاعل للرقابة الداخلية لدعم ثقة المساهمين وتوفير تأكيد معقول ومقبول لهم بأن إدارة الشركة تقوم بمراقبة البرامج والأنشطة والمشروعات المختلفة بصورة معقولة ، وعلى الرغم من أن مسؤولية الحكم على مدى كفاية وفعالية عناصر الرقابة الداخلية تقع في المقام الأول على عاتق الإدارة فإنها تقوم بتفويض المراجع الداخلي بالقيام بإجراء اختبارات مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية من الناحية المالية والإدارية .

و لقد حققت مهنة المراجعة الداخلية الاعتراف بها كوظيفة تنظيمية واجتماعية مهمة في عدة نواحي وأشكال ، وعلى كل حال فالاعتراف بالمراجعة كمهنة حدث بعد وقت

¹ king, Report of King, Committe On Corporate Governance, Institute Of Directors in Southern Africa, March, 2002, p:33

طويل من الاعتراف بالمحاسبة العامة كمهنة ، وبالتالي تتحدد مهنية المراجعة الداخلية من خلال توافر المعايير سواء على المستوى التنظيمي أو على المستوى الفردي¹ .

و توجد حالياً معايير مهنية خاصة بالمراجعة الداخلية يعود الفضل في إصدارها إلى منظمة مهنية دولية تدعى المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين الذي تأسس في فلوريدا- أمريكا ، وهو معهد معترف به عبر العالم وينظر إليه بأنه الرائد والمرشد المهني للمراجعين الداخليين في مجالات الأبحاث والأدلة التطبيقية للمراجعة الداخلية .

ولقد صدر المعيار الأول في حزيران 1987 ، وفي تموز 1999 و توصل مجلس إدارة المعهد لوضع إطار مهني عملي جديد وكجزء من هذا الإطار تم تطوير معايير مراجعة داخلية جديدة أصبحت سارية المفعول ابتداء من كانون الثاني 2002 ، وتمت مراجعة المعايير وإدخال التعديلات عليها و أصبحت سارية المفعول ابتداء من كانون الثاني 2007 ، ويمكن تلخيص المعايير المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الأمريكي كما في الجدول التالي²:

الجدول رقم (1) : معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة	2200	التخطيط للمهام
1300	الرقابة النوعية وبرامج التطوير	2300	إنجاز المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	مراقبة مراحل الإنجاز
		2600	قرار قبول الإدارة للمخاطر

¹الصحح. عبد الفتاح، سرايا. محمد السيد، شحاته. السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2006 ، ص2 .

² Institute of internal Auditors ,op cit,2010,p1-15

1. المجموعة الأولى : معايير الخصائص والصفات :

تتعلق هذه المعايير بالمستويات الأساسية لمقومات ومواصفات المراجعة الداخلية وتحدد مجموعة المعايير هذه المستويات المقبولة لإدارة المراجعة الداخلية ككل ومسؤوليات مدير إدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين .

ونستعرض فيما يلي معايير الصفات :

1- الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات :

يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية بشكل رسمي ضمن وثيقة المراجعة الداخلية (دليل المراجعة الداخلية) ، وذلك بما ينسجم مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك ،

وتحدد وثيقة التدقيق موقع قسم التدقيق الداخلي ضمن المنشأة وطبيعة العلاقة بين مدير التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة ، ومسؤوليته في إعداد التقارير الفنية المختلفة ، وضمن صلاحيته في الإطلاع على السجلات والوصول إلى الموظفين ، وتحديد أيضاً نطاق العمل . وعملياً يجب اعتماد هذه الوثيقة أو الدليل بعد تصديق مجلس الإدارة لها .

2- الاستقلال والموضوعية :

ينبغي أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلاً ، وينبغي أيضاً أن يكون المراجعون الداخليون موضوعيين أثناء أداء عملهم .

- الاستقلال التنظيمي :

ويعني استقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها ويتحقق الاستقلال عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله بحرية وبموضوعية ويسمح ذلك

للمراجع الداخلي بإعطاء رأي غير متحيز ويتحقق الاستقلال بناء على الوضع التنظيمي والموضوعية .

حيث يجب أن يكون لإدارة المراجعة الداخلية وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسؤولياتها ويجب أن يحصل المراجعون الداخليون على دعم من مجلس الإدارة وذلك لكي يكون الأفراد الخاضعين للمراجعة الداخلية متعاونين بدون أي تدخل .

هذا ويجب أن يتم تحديد سلطات وأهداف ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية في شكل مكتوب .

- الموضوعية

يجب أن يكون المراجع الداخلي موضوعياً عند أدائه لوظيفة المراجعة الداخلية وتعتبر الموضوعية أمراً ذهنياً يجب أن يتحقق لدى المراجع الداخلي أثناء أدائه لعمله بحيث يجب ألا يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من أمور المراجعة.

3- المهارة والعناية المهنية اللازمة :

وضمن هذا الإطار سيتم عرض مايلي :

- معيار التأهيل المهني :

ومن الممكن تلخيص أهم النقاط التي راعاها هذا المعيار والتي تضمن التأهيل العملي المناسب فيما يلي :

- التأهيل المهني هو مسؤولية تقع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية ككل والمراجع الداخلي كفرد .

- يجب أن تتوفر لدى إدارة المراجعة الداخلية المعرفة ، والمهارات ، والتدريب وما يلزم من عناصر التأهيل اللازمة للقيام بمسؤولياتها .
- يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيداً بأن المهارة الفنية والخلفية التعليمية للمراجعين الداخليين ملائمة لعمليات المراجعة التي سيتم تنفيذها .
- يجب أن تسند مهام المراجعة الداخلية إلى موظفين مؤهلين ، والاستعانة بمستشارين متخصصين .
- يجب أن تكون لدى المراجعة الداخلية معرفة عامة بالجوانب الرقابية والمخاطر الأساسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب مراجعتها .
- يجب أن يكون لدى المراجعون الداخليون المهارة في التعامل والاتصال مع الآخرين بشكل فعال .
- يجب أن يحافظ المراجعون الداخليون على الكفاءة المهنية من خلال التعليم المستمر .

- معيار العناية المهنية اللازمة :

- يقضي هذا المعيار ضرورة بذل المراجعين الداخليين مستوى العناية والمهارة المتوقعة من مراجع داخلي يتحلى بمستوى معقول من الحرص والكفاءة والاعتدال ، بيد أن بذل العناية المهنية اللازمة لا يعني العصمة من الخطأ .
- حيث يجب أن يبذل المراجع الداخلي العناية المهنية اللازمة في أعماله ، مع أخذ النواحي الآتية في اعتباره :
- مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة .
 - الأهمية النسبية للموضوعات التي تنطبق عليها إجراءات التأكيد ودرجة تعقيدها .
 - مدى كفاية وفاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة .

- احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء أو المخالفات أو حالات عدم التقيد .
- تكلفة أعمال التأكيد مقارنة بالمنافع المحتملة .
- وينبغي أن يبذل المراجع الداخلي العناية المهنية اللازمة عند تقديم خدمات استشارية ، ومع أخذ النواحي الآتية في عين الاعتبار :
- احتياجات الإدارة أو المستفيد منها ، بما في ذلك طبيعة وتوقيت وتبليغ نتائج المهمة .
- درجة تعقيد ومدى العمل المطلوب لإنجاز أهداف المهمة .
- التكاليف المترتبة عليها مقارنة بالمنافع المحتملة .

4- معيار الرقابة النوعية وبرامج التطوير :

- ويرى الباحث أن هذا المعيار يمكن اعتباره والنظر إليه من مقومات المراجعة الداخلية الأساسية كونه يهدف جوهرياً إلى ضمان السوية العالية المهنية في أداء مهام المراجعة الداخلية وجودتها ومع ذلك فإن هذا المعيار يتطلب مايلي :
- يجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية التطوير والمحافظة على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط المراجعة الداخلية ، وعليه أن يراقب مدى فعاليته باستمرار .
 - يجب أن يعتمد نشاط المراجعة الداخلية نظاماً شاملاً لمتابعة وتقييم فعالية برنامج الجودة . وأن يشمل هذا النظام أعمال التقييم الداخلي والخارجي على حد سواء .

2. المجموعة الثانية : معايير الأداء :

وتتعلق هذه المجموعة من المعايير بمستويات أداء إدارة المراجعة الداخلية من الناحية العملية ، وتتناول أنشطة إدارة المراجعة الداخلية ، وطبيعة أنشطتها ، ومراحلها من التخطيط ، والتنفيذ ، التقرير ، توصيل النتائج ، والمتابعة .

وفيما يلي يعرض الباحث موجزاً لتلك المعايير :

1. إدارة نشاط المراجعة الداخلية :

وفق هذا المعيار يتعين على مدير إدارة المراجعة الداخلية أن يدير نشاط المراجعة الداخلية بفعالية وبطريقة ملائمة من حيث :

- استيفاء أعمال المراجعة للأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدها الإدارة ووافق عليها مجلس الإدارة .
- استخدام موارد إدارة المراجعة الداخلية بفاعلية وكفاءة .
- انسجام أعمال المراجعة الداخلية وفقاً لمعايير " الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية "

واستناداً على ما ورد فإنه يتوجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية القيام بإدارتها بشكل سليم ، وفيما يلي نستعرض المعايير الفرعية ضمن هذا الإطار :

- التخطيط :

ويقضي هذا المعيار بأنه على مدير المراجعة وضع خطط مرتكزة على المخاطر وذلك لتحديد أولويات نشاط المراجعة الداخلية ، بما يتماشى مع أهداف المشروع وبما يتوافق مع ما ورد في وثيقة المراجعة الداخلية ، وتشمل عملية التخطيط وضع مايلي :

- الأهداف : بحيث تكون أهداف إدارة المراجعة الداخلية قابلة للتحقق من خلال خطط تشغيلية وموازنات تقديرية ، قابلة للقياس إلى المدى الممكن على أن ترفق بها معايير للقياس وتواريخ مستهدفة للإنجاز .
- برامج عمل المراجعة : يعرف برنامج عمل المراجعة الداخلية بأنه الخطة الشاملة التي يزمع المراجع الداخلي إتباعها في محاولة جمع أدلة الإثبات التي تساعد على إبداء رأيه الفني عن الحسابات والأعمال الإدارية والفنية .

2. طبيعة خدمات المراجعة الداخلية :

نصت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية على أن مجالها يجب أن يتضمن فحص وتقييم وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وجودة الأداء في الوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها ، مع الإشارة إلى أن لمجلس الإدارة المنشأة الحق في تحديد نطاق المراجعة الداخلية وفق مقتضيات مصلحة المشروع ،

فيجب أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بالتقييم و الإسهام في تحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة و الحوكمة ، وذلك من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم :

- حول دورها في إدارة المخاطر :

فيجب على نشاط المراجعة الداخلية أن يساعد المؤسسة بأن يقوم بتحديد وتقييم التعرض للمخاطر الهامة والإسهام في تحسين نظم إدارة المخاطر والرقابة وأن يقوم بمراقبة وتقييم فاعلية نظام إدارة المخاطر في المؤسسة .

كما وأنه أثناء أي مهمة استشارية ينبغي أن ينظر المراجعون الداخليون في المخاطر بشكل يتناسب مع الأهداف المنشودة وأن ينتبهوا إلى وجود أي مخاطر هامة .

- حول دورها الرقابي :

ينبغي على نشاط المراجعة الداخلية أن يساعد المؤسسة في المحافظة على ضوابط رقابية فعالة ، وذلك من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها والعمل على التحسين المستمر ، وعلى ضوء نتائج تقييم المخاطر ينبغي على نشاط المراجعة الداخلية تقييم مدى كفاءة وفاعلية الضوابط الرقابية في مختلف نواحي الحوكمة وعمليات التشغيل ونظم المعلومات .

هذا وإنه يتوجب وجود مقاييس وافية لتقييم الضوابط الرقابية ، لذلك ينبغي أن يتأكد المراجعون الداخليون من مدى قيام الإدارة بوضع تلك المقاييس لتحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات قد تم تحقيقها ، وإذا كانت تلك المقاييس وافية ينبغي على المراجعين الداخليين أن يستخدموها في تقييمهم ، أما إذا تبين أنها غير وافية فعلى المراجعين الداخليين العمل مع الإدارة لتطوير مقاييس التقييم المناسبة .

- حول دورها الحوكمي :

ينبغي على نشاط المراجعة الداخلية تقييم عمليات الحوكمة بالمشروع واقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها بما يكفل تحقيق الأهداف التالية :

- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المشروع .
- ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى المشروع ككل .
- فاعلية إبلاغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة
- فاعلية تنسيق الأنشطة بين مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين والإدارة وإبلاغ المعلومات بين تلك الأطراف .

3. تخطيط مهام المراجعة :

ينبغي أن يقوم المراجعون الداخليون بوضع وتسجيل خطة عمل لكل مهمة من مهام المراجعة ، تشمل نطاقها ، أهدافها ، توقيتها والموارد المخصصة لها .

ويندرج ضمن هذا المعيار البنود التالية :

- اعتبارات التخطيط :

عند وضع خطة مهمة المراجعة ينبغي أن يأخذ المراجعون الداخليون النواحي الآتية في اعتبارهم :

- أهداف النشاط الذي تجري مراجعته والوسائل اللازمة لمراقبة أدائه .
- المخاطر الهامة التي يحتمل أن يتعرض لها ذلك النشاط وأهدافه وموارده وعملياته والسبل التي مكن معها إبقاء التأثير الناجم عنها في حدود المستوى المقبول .
- مدى كفاية وفاعلية نظم إدارة المخاطر والرقابة في هذا النشاط بالمقارنة بأحد أطر أو نماذج الرقابة ذات الصلة .
- فرص إدخال تحسينات هامة على نظم إدارة المخاطر والرقابة .

- أهداف مهمة المراجعة :

- ينبغي تحديد الأهداف المنشودة لكل مهمة مراجعة .
- ينبغي على المراجعين الداخليين إجراء تقييم تمهيدي للمخاطر المتعلقة بالنشاط الذي تجري مراجعته ، وينبغي أن تعكس أهداف مهمة المراجعة نتائج ذلك التقييم
- ينبغي أن يأخذ المراجعون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة المراجعة احتمال وجود أخطاء هامة أو مخالفات أو حالات عدم تقيد أو مخاطر أخرى .

- نطاق مهمة المراجعة :

- ينبغي أن يكون نطاق مهمة المراجعة كافياً لتحقيق الأهداف المنشودة منها .

- ينبغي أن يشمل نطاق مهمة المراجعة دراسة الأنظمة والوثائق والسجلات ذات الصلة والأفراد المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها ، بما في ذلك تلك التي تكون تحت سيطرة جهات أخرى .

- تخصيص الموارد اللازمة لمهمة المراجعة :

- ينبغي أن يحدد المراجعون الداخليون الموارد المناسبة اللازمة لتحقيق أهداف مهمة المراجعة .

- وينبغي أن يتم توظيف الأفراد اللازمين لتنفيذ المهمة على أساس تقييم طبيعتها ومدى تعقيداتها وقيود توقيتها والموارد المتاحة لتنفيذها .

- برنامج عمل مهمة المراجعة :

- على المراجعين الداخليين وضع برامج الأعمال اللازمة لتحقيق أهداف مهمة المراجعة وينبغي تسجيل تلك البرامج .

- ينبغي أن تشمل برامج العمل الإجراءات اللازمة لتحديد وتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات في أثناء تنفيذ المهمة . وينبغي المصادقة على برامج العمل قبل البدء بتطبيقها . ويجب المصادقة على أية تعديلات تجري فيها بالسرعة اللازمة .

4. تنفيذ مهام المراجعة الداخلية :

ينبغي أن يقوم المراجعون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات الكافية اللازمة لتحقيق أهداف المهمة . ويغطي هذا المعيار الأمور التالية :

- تحديد المعلومات :

على المراجعين الداخليين تحديد المعلومات الكافية والمفيدة واللازمة والتي يمكن التوصل إليها من خلال تنفيذ مهام المراجعة .

- التحليل والتقييم :

على المراجعين الداخليين وضع استنتاجات ونتائج مهمة المراجعة على أساس أعمال التحليل والتقييم المناسبة .

- تسجيل المعلومات :

على المراجعين الداخليين تسجيل المعلومات اللازمة لتأييد استنتاجات ونتائج مهمة المراجعة وعلى مدير إدارة المراجعة التحكم بإمكانية الحصول أو الاطلاع على سجلات مهمة المراجعة ، وأن يحصل على موافقة الإدارة العليا و/ أو المستشار القانوني قبل السماح للأطراف الخارجية بالحصول على تلك السجلات أو الاطلاع عليها حسب الاقتضاء .

كما ينبغي أن يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بوضع متطلبات الاحتفاظ بسجلات مهمة المراجعة . وينبغي أن تتفق تلك المتطلبات مع توجيهات المنظمة ، ومع أي متطلبات للجهات الإشرافية والرقابية على المنظمة في هذا الشأن .

- الإشراف على مهمة المراجعة :

ينبغي الإشراف على المهام بالشكل المناسب ، بما يكفل تحقيق أهدافها وتأكد جودتها وتطوير كادر العمل فيها .

5. تبليغ النتائج :

ألزم هذا المعيار المراجع الداخلي بتوصيل نتائج عملية المراجعة الداخلية التي قام بإجرائها ، على شكل تقرير موقعاً من قبله ، وذلك بعد الانتهاء من عملية الفحص . وقد أشار هذا المعيار إلى أن هناك حاجة لإعداد ملخصات لتقارير المراجعة الداخلية لكافة المستويات الإدارية المسؤولية عن الوحدات التي يتم مراجعتها ، وقد يتم إعداد هذه الملخصات بشكل منفصل أو تكون مرفقة بالتقارير النهائية لعملية المراجعة .

وأشار هذا المعيار إلى أن الاستنتاجات التي توصل إليها المراجع الداخلي المسؤول عن عملية المراجعة أثناء قيامه بعمله يجب أن يتم مناقشتها مع الإدارة (المستوى الإداري المناسب) وذلك قبل أن يتم إصدار هذا الاستنتاج في شكل تقرير مكتوب . كما أشار هذا المعيار إلى بعض الملامح التي يجب أن يكون عليها تقرير المراجعة الداخلية حيث يكون التقرير موضوعياً ، واضحاً ، بناءً ، ويتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب . ويجب أن يكون التقرير غير متحيز وأن يكون خالي من أي تحريف لأنه إذا احتوى أي تقرير للمراجعة الداخلية على خطأ معين فإن إدارة المراجعة الداخلية يجب أن يصدر تقريراً معدلاً لتوضيح المعلومات السليمة على أن يتم توزيع هذا التقرير المعدل على كافة الأطراف التي تلقت التقرير غير السليم . ويجب أن يكون التقرير مفهوماً ، منطقياً ، وأن يحتوي على معلومات كافية لتدعيم الحقائق والاستنتاجات التي يشتمل عليها التقرير .

كما أوضح المعيار بأنه ينبغي على مدير إدارة المراجعة الداخلية تبليغ نتائج مهمة المراجعة إلى الأطراف المعنية باعتباره المسؤول عن تبليغ النتائج النهائية إلى الأطراف التي يمكن التأكد من أنها ستولي لها اعتباراً مناسباً ،

بحيث أنه قبل الإبلاغ بالنتائج ينبغي أن يراعى مايلي :

- تقييم المخاطر المحتملة بالنسبة للمشروع .
 - التشاور مع الإدارة العليا و / أو المستشار القانوني حسبما يلزم .
 - الرقابة على نشر النتائج من خلال فرض قيود على استخدامها .
- كما أنه عندما تؤثر حالات عدم التقيد بالمعايير المعتمدة في مهمة محددة ، ينبغي أن يفصح التبليغ بنتائج مهمة المراجعة عن :

- المعايير التي لم يتم التقيد بها تقييداً تاماً .
- أسباب عدم التقيد .
- تأثير عدم التقيد على مهمة المراجعة بحد ذاتها .

6. المتابعة " مراقبة سير العمل "

يجب أن يتابع المراجع الداخلي عملية المراجعة الداخلية بعد إعداد تقريره النهائي عنها وذلك للتأكد من أن النتائج والتوصيات التي اقترحها قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة تجاهها ، حيث يجب أن يحدد المراجع الداخلي الإجراءات اللازمة .

وقد فرق هذا المعيار بين مسؤولية الإدارة في تحديد الإجراءات المناسبة التي يتم اتخاذها تجاه تقرير المراجعة الداخلية ، وبين مسؤولية مدير المراجعة الداخلية التي تنحصر في تقييم هذه الإجراءات التي اتخذتها الإدارة .

وقد أشار هذا المعيار إلى عدد من الأساليب لتحقيق متابعة فعالة على سبيل المثال :

الحصول على أو تلقي أي تعديلات بشكل دوري من الإدارة وذلك للتعرف على الجهود المبذولة لتصحيح أي أخطاء كانت موجودة عند إعداد تقارير للإدارة العليا عن مدى الاستجابة لنتائج عملية المراجعة الداخلية .

7. قبول الإدارة للمخاطر :

عندما يعتقد مدير إدارة المراجعة الداخلية أن الإدارة العليا قد قامت بقبول مستوى من المخاطر المتبقية يمكن أن يكون باعتقاده مستوى غير مقبول للمؤسسة ، ينبغي عليه أن يناقش تلك المسألة مع الإدارة العليا . إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر المتبقية ، فينبغي على المراجعة الداخلية والإدارة العليا رفع المسألة إلى مجلس إدارة المؤسسة لحسمها بمعرفته .

سابعاً : قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية:

في عام 2000 وضع معهد المراجعين الداخليين الأمريكي دليلاً جديداً لأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية ، وقد تضمن الدليل أربعة مبادئ أخلاقية وأثنتي عشرة قاعدة سلوكية قسمت وفقاً للمبادئ الأخلاقية الأربعة وذلك استناداً إلى مفهوم المراجعة الداخلية الجديد وأهدافه حيث قسم الميثاق الأخلاقي إلى مكونين أساسيين هما¹:

- ✓ المبادئ المرتبطة بالمهنة وتطبيق معايير المراجعة الداخلية .
 - ✓ قواعد السلوك والتي تصف معيار السلوك المتوقع للمراجعين الداخليين ، وتساعد في تفسير المبادئ في التطبيق العملي والمعدة كدليل للسلوك الأخلاقي للمراجعين
- تعتبر قواعد السلوك المهني ركيزة أساسية لتوفير الثقة في أحكام المراجعين الداخليين حيث تؤكد معايير المراجعة الداخلية على ضرورة التزام المراجعين بقواعد مناسبة للسلوك المهني وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لضرورة وجود إصدار رسمي بقواعد السلوك المهني وهي كما يلي²:

- 1- أن أعضاء معهد المراجعين الداخليين يمثلون مهنة المراجعة الداخلية .
- 2- اعتماد الإدارة على مهنة المراجعة الداخلية .
- 3- يجب أن يحافظ أعضاء المهنة على معايير عالية للسلوك والشرف والشخصية حتى يمكنهم ممارسة المراجعة الداخلية بطريقة سليمة .

وتقتضي قواعد السلوك المهني بأن تقع على المراجعين الداخليين مسؤولية السلوك القويم بحيث لا يكون هناك أي شك في إخلاصهم ونزاهتهم ، ويتطلب وجود بيان بقواعد السلوك المهني ضرورة تحديد المبادئ الأساسية التي تحكم هذا السلوك ثم تترجم هذه المبادئ الأساسية إلى قواعد تحدد ما يجب أن يكون عليه السلوك المهني

¹المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، التدقيق، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2008 ، ص177
²الصحن . عبد الفتاح، سرايا .محمد السيد، السوافيري .فتحي رزق، الرقابة والمراجعة الداخلية ،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص214

للمراجعين الداخليين¹ ، وتتضمن المبادئ التي يتوجب على المراجعين الداخليين الالتزام بها مجموعة القواعد التالية²:

المبدأ الأول- النزاهة : وتتضمن القواعد السلوكية التالية :

- 1- يجب على المراجعين الداخليين أداء عملهم بأمانه وحذر ومسؤولية .
- 2- يجب على المراجعين الداخليين أن يحافظوا على القانون .
- 3- يجب على المراجعين الداخليين أن لا يشتركوا في أنشطة غير قانونية أو معيبة لمهنة المراجعة الداخلية أو الشركة التي يعملون بها .
- 4- يجب على المراجعين الداخليين أن يحترموا ويساهموا في تحقيق الأهداف الأخلاقية للشركة التي يعملون بها .

المبدأ الثاني – الموضوعية : وتتضمن القواعد السلوكية التالية :

- 1- يجب على المراجعين الداخليين أن لا يشاركوا في أية أنشطة أو علاقات قد تضعف تقييماً غير متحيز .
- 2- يجب على المراجعين الداخليين ألا يقبلوا أي شيء قد يضعف حكمهم المهني.
- 3- يجب على المراجعين الداخليين الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم والتي إن لم يفصحوا عنها ربما تؤدي إلى تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي يراجعونها .

المبدأ الثالث – السرية : وتتضمن القواعد السلوكية التالية :

- 1- يجب على المراجعين الداخليين أن يكونوا عقلاء بشأن استخدام وحماية المعلومات المكتسبة أثناء القيام بواجباتهم .

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني ، مرجع سبق ذكره، ص100

² The Institute of internal Auditors, Code of Ethics, 2009 .

2- يجب على المراجعين الداخليين ألا يستخدموا المعلومات لمكسب شخصي أو لأسلوب لا يتفق مع القانون ويضر بالأهداف الأخلاقية للشركة التي يعملون فيها

المبدأ الرابع – الكفاءة المهنية : وتتضمن القواعد السلوكية التالية :

- 1- يجب على المراجعين الداخليين أن يؤدوا فقط الخدمات التي يملكون المعرفة والمهارة الضرورية والخبرة اللازمة لأدائها .
- 2- يجب على المراجعين الداخليين أن يؤدوا خدمات المراجعة الداخلية طبقاً لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية .
- 3- يجب على المراجعين الداخليين أن يحسنوا باستمرار كفاءتهم وفعالية وجودة خدماتهم .

ثامناً : واقع المراجعة الداخلية في البنوك في سورية :

يرى الباحث من خلال تجربته وإطلاعه بالواقع المهني في شركات القطاع الخاص في سورية وخاصة في القطاع المصرفي بأن خدمات المراجعة الداخلية مازالت قاصرة على مجالاتها التقليدية بحيث تركز أداؤها على الرقابة الحسابية و المستندية والوثائقية والقانونية ولم تتطور بالقدر الكافي لتشمل متابعة الأنشطة التشغيلية في الشركات ، ويعزو الباحث ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

- 1- أن المراجع الداخلي لا يتمتع بموقع تنظيمي يمكنه من القيام بدوره هذه المراجعة تشغيلياً وحوكيمياً وغير ذلك من مسؤوليات المراجع الداخلي .
- 2- عدم وجود كوادرات مؤهلة للقيام بأعباء المراجعة الداخلية وحيث تتم إناطة هذه المراجعة بأشخاص لم يحصلوا على المؤهل العلمي والعملية المناسب للقيام بعمله بكفاءة وفعالية .

3- معظم الشركات لا يتوافر لديها لائحة مكتوبة معتمدة تحدد أهداف وسلطات ونطاق ومسؤوليات المراجعة الداخلية .

4- الفهم الخاطئ لأهداف ومهام المراجعة الداخلية من قبل الجهات الخاضعة للمراجعة في تلك الشركات .

لكن مع التطورات الحاصلة في المجالات الاقتصادية في سورية ومع التوسع والانفتاح الاقتصادي والتوسع في القطاع المصرفي من القطاع الحكومي ليشمل القطاع المصرفي الخاص والتطور الكبير الحاصل في الخدمات المصرفية المقدمة ، و مساهمة البنية التشريعية الحديثة للقطاع المصرفي في تنويعه وتعميقه سواء من حيث عدد المؤسسات المالية أو من حيث نوعية الخدمات المقدمة وجودتها وأدائها ، فدخل المصارف الخاصة إلى السوق السورية أدى إلى انتقال مجموعة واسعة من الخبرات التي اكتسبتها هذه المصارف في بلدانها إلى القطاع المصرفي السوري ، بالإضافة إلى تحفيز المنافسة بين المصارف العاملة وهو ما انعكس إيجاباً على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين ، مما ساهم في زيادة حدة المنافسة في السوق المصرفية¹ .

الأمر الذي أدى إلى إدراك العديد من البنوك إلى ضرورة وجود قسم للمراجعة الداخلية ، يناط به مهام مراجعة جميع الأقسام والفروع بالإضافة إلى مراجعة البيانات المالية ، كما وعملت الجهات المسؤولة جاهدة لتطوير هذه المهنة لتواكب هذه التطورات في سورية ، وضمن هذا المجال :

- أصدر مصرف سورية المركزي – التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف – حسب القرار رقم 123/م ن / ب 4 لعام 2002 ، والذي تضمنت مواد (نطاق وأهداف ومهام وظيفة التدقيق الداخلي ، استقلالية دائرة التدقيق الداخلي ، نظام التدقيق الداخلي ، نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي ، الكفاءة المهنية ، مجال

¹ميالة ، أديب ، ملتقى تجارب المصارف التجارية السورية التركية ، 2010 .

وأنواع وإجراءات التدقيق الداخلي ، مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي ، ولجنة التدقيق الداخلي)¹ .

• كما وقد بادرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لتجعل وظيفة المراجعة الداخلية حاضرة في تشريعاتها ، حيث قامت بإصدار قرار رقم 18/م لعام 2008 يتضمن نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات وقواعد حوكمة الشركات المساهمة ، يكون هذا النظام استرشادياً في عام 2008 مع مراعاة تنفيذ الأحكام الواردة في القوانين والأنظمة النافذة ويعتبر إلزامياً اعتباراً من 2009/1/1 يبين هذا النظام القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام كما يطبق على البنوك وشركات التأمين في كل ما لا يتعارض مع قواعد الحوكمة المطبقة لديها .

وبناء على هذا القرار فقد قامت البنوك السورية الخاصة منها وبعض البنوك الحكومية بتحديد قسم خاص بالمراجعة الداخلية وتحديد مراجع داخلي يقوم بأعمال المراجعة ويؤخذ في الاعتبار الأمور التالية² :

- أن يكون موظفاً ومتفرغاً يتمتع بمؤهلات وخبرات مناسبة ولديه القدرة على التعامل مع الأفراد وتحقيق الاتصال الفعال مع الجهات المختلفة .
- لا يجوز لمفتش حسابات الشركة أن يكون مراجعاً داخلياً للشركة .
- يتم تعيين المراجع الداخلي وتحديد راتبه وحوافزه ومكافآته وإنهاء خدماته وقبول استقالته وعزله بقرار من مجلس الإدارة ، وبتوصية من لجنة المراجعة .
- يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بدرجة عالية من الاستقلالية يحظر تكليفه القيام بأية مهام أو وظائف أخرى قد تخضع للمراجعة والتقييم من قبله .

¹ مصرف سورية المركزي ، التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف ، لعام 2002 ، ص 2-9 .
² نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات، قواعد حوكمة الشركات المساهمة، قرار رقم 18 م لعام 2008 ، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

- ينبغي أن يغطي المراجع الداخلي تدقيق جميع الإدارات والأقسام وفروعها بشكل دوري ومستمر خلال العام ، بالإضافة إلى تدقيق البيانات المالية كافة .
- ينبغي أن تتم المراجعة الداخلية وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية مناسبة ، تتوافق ومعايير وأدلة التدقيق الدولية مع توفير التقنيات اللازمة لذلك ، كذلك يتطلب العمل باستمرار على تقييم وتطوير هذه البرامج لتتناسب مع تطوير العمل وتطور الخدمات والمنتجات المقدمة .
- يلتزم المراجع الداخلي بأن يضع تقريراً كتابياً متضمناً نتائج المراجعة ، وأن يناقش التقرير المبدئي مع الوحدات الإدارية التي أجرى عليها التدقيق وذلك لحل وتسوية الاختلافات حول النتائج الواردة في التقرير .
- على المراجع الداخلي بعد الانتهاء من مراجعة ومناقشة التقرير المبدئي مع الوحدة الإدارية المعنية إعداد التقرير النهائي لكامل عملية المراجعة وتقديمه إلى المدير العام للتنفيذي على أن يوجه نسخة منه إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.

الفصل الرابع

الممارسات السليمة لإدارة المخاطر الائتمانية ودور المراجعة الداخلية في دعمها

تمهيد

هدفت المعايير المنصوص عليها وفق مقررات لجنة بازل 2 وخاصة المتعلقة بمعايير الائتمان إلى أن يكون مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن إقرار إستراتيجية الائتمان وسياسة مواجهة المخاطر الائتمانية ، وأن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن تنفيذ إستراتيجية مخاطر الائتمان ، وعلى البنوك أن تحدد وتدير مخاطر الائتمان وأن تضع حدوداً للائتمان للمقترضين باختلاف أنواعهم ودرجات المخاطر التي يتعرضون لها وأن تتم دراسة تحديد التسهيلات الائتمانية القائمة بصورة دقيقة ومدروسة .

ويتعين على البنوك وفقاً للمقررات الجديدة أن تنشئ نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان وإقامة إدارة المخاطر بشكل جيد ، وأن يتمكن البنك من معرفة مكونات نوعية محفظة الائتمان ، وأن يكون لدى البنك نظام للإجراءات التي تتخذ في المراحل المبكرة لأي حالة تعثر ائتماني ، ويجب على المراجعين أن يتأكدوا من أن لدى البنوك نظاماً كفوؤاً وفعالاً لإدارة مخاطر الائتمان ، ويستلزم أن يكون موظفو الائتمان في البنوك على مستوى عالٍ من الكفاءة حتى يقوموا بهذا المهمة التي تعتبر ضرورة لا بد منها خصوصاً مع انفتاح القطاع المصرفي على العالم الخارجي عند تنفيذ اتفاقية الخدمات المالية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية ، والتأكيد على أن موضوع التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان يعتبر أحد المتطلبات الخاصة بملاءة رأس المال حيث أنها تركز على أهمية أن يقوم البنك بعملية تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك خصوصاً مخاطر الائتمان وبالتالي أهمية تطوير البنوك لموظفيها حتى يتمكنوا من إجراء عملية التقييم بكفاءة .

وتتمثل الأسس التي وضعتها اللجنة بمثابة حزمة متكاملة يجب على البنوك أن تطبقها جميعا لضمان أن تكون سياسة الائتمان سياسة جيدة وأن تحد من المخاطر إلى أقصى حد ممكن خاصة أن مخاطر الائتمان هي السبب الرئيسي في معظم حالات تعثر البنوك والأزمات ، وهذا الأساس إنما تم وضعها في ضوء متابعة أداء البنوك على المستوى الدولي والتي اتضح للجنة أن مخاطر الائتمان تمثل أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك على مستوى العالم .

ويمكن القول بأن تقييد وعدم مخالفة البنوك لتلك المعايير سيسهم في تخفيض مخاطر الائتمان إلى أكبر درجة ممكنة وسيكون المسؤولون عن الائتمان في مأمن عند موافقتهم على التسهيلات الائتمانية وخاصة عند استرشادهم بالأسس التالية¹ :

- يجب على البنوك دراسة أسباب تعثر الائتمان الواردة في دراسة لجنة بازل للرقابة على البنوك دراسة متعمقة والاستفادة منها في وضع إستراتيجية وسياسات ائتمانية قوية تضمن سلامة الائتمان وتخفيض درجة المخاطر المرتبطة بالائتمان إلى أقل درجة ممكنة .
- يجب على البنوك ألا تهتم فقط بدراسة الائتمان بل تهتم أيضا بدراسة مخاطر الائتمان التي قد لا توضحها البيانات التاريخية المرتبطة بالماضي ، فهناك مجموعة أخرى من البيانات ترتبط بمخاطر منح الائتمان وهي تتعلق بالدراسات التسويقية ، دراسة المنافسة ، مخاطر السوق ، التحليل الإداري أو الهيكل الإداري لمنشأة العميل ، الدراسات المستقبلية أو المتوقعة بالنسبة للعميل .
- تحري الدقة في الأسباب التي يطلب من أجلها منح الائتمان مثل نوعية المنتج وظروف قابلية السوق له لمعرفة رقم المبيعات وتحققه في المستقبل ، وظروف قدرة المنتج على المنافسة سواء المنتجات المحلية الأخرى أو الأجنبية المستوردة من الخارج وخاصة في ظل تحرير التجارة العالمية والاتفاقيات المرتبطة به مما

¹ سمير ، الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، مصدر سبق ذكره ، ص 141 .

يوفر ذلك مؤشرا عن حجم المبيعات التي يستطيع أن يحققه العميل وبالتالي إمكانية السداد ستتضح من خلال هذه التوقعات .

وبالتالي فإن ظروف السوق والمنافسة والمتغيرات الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل وأسلوب الإدارة ومدى إمكانية استخدامه التكنولوجيا التي تؤثر على المنتج النهائي تصبح الإدارة الذي يجب أن تشملها الدراسة الائتمانية على أساس معرفة المخاطر الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل والتي قد تثر على القرار الائتماني .

- ضرورة إنشاء إدارة لمخاطر الائتمان بالبنوك من داخلها لحماية وظيفة الإقراض ولوضع أساليب أخرى لتقليل المخاطر التي تواجه البنوك في منح الائتمان ، وهذه الإدارة ليست إدارة ائتمان ولكن إدارة أخرى للرقابة على منح الائتمان وهي إدارة مخاطر الائتمان .

هذا وإن إدارة المخاطر في جوهرها هي منحى حوكمي واسع النطاق للمصرف هيكلياً ومنسقا لتحديد المخاطر الائتمانية في الاستجابة إلى الأحداث المحتملة للسعي و للحد من أثارها ولتوفير تأكيد معقول بإمكانية تحقيق المصرف لأهدافه ،

وهنا تجدر الإشارة إلى أن من يرى أن المخاطرة يجب أن تحتضن ويقضى عليها معا بواسطة المنشأة تتعارض مع فكر المراجعة الداخلية التقليدي ، فقد سعى ممارسو المراجعة الداخلية في الماضي إلى القضاء على المخاطرة فقط ، بينما يوضح تعريف المراجعة الداخلية الحديث أننا يجب أن نهتم بإدارة المخاطر ، علاوة على ذلك توجد عدة معايير مهنية أصدرها IIA تعبر عن أهمية انخراط المراجعة في نظام إدارة المخاطر في المنشأة ، حيث يذهب معيار الأداء / 2100 / إلى أن نشاط المراجعة الداخلية ينبغي أن يساعد المنشأة عن طريق التعرف وتقييم التعرضات الهامة للمخاطر والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والنظم الرقابية .

أولاً: الممارسات السليمة الواجب إتباعها لإدارة المخاطر الائتمانية :

وفي هذا الضوء فقد أصدرت لجنة بازل وثيقة (مقررات بازل 2) لتشجيع المراقبين المصرفيين على المستوى العالمي على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان .مشيرة إلى أن الممارسات السليمة تتناول المجالات التالية¹:

- 1- إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان
- 2- العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة
- 3- المحافظة على عملية إدارة وقياس وضبط ائتمان وافية ومناسبة
- 4- التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان.
- 5- دور المراقبين .

موضحة في وثيقتها مبادئ تقييم مخاطر الائتمان لدى البنك في هذه المجالات على الشكل التالي :

1- إنشاء بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية :

- إن لأعضاء مجلس الإدارة كامل المسؤولية والصلاحيات للموافقة على والمراجعة الدورية (على الأقل سنوياً) لإستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان ولسياسات مخاطر الائتمان لدى البنك . هذه الإستراتيجية يجب أن تعكس مدى احتمال البنك لتحمل مخاطر الائتمان ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها في حال التعرض للمخاطر الائتمانية كافة .
- يجب أن يكون لدى الإدارة العليا في البنك المسؤولية في تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة . كما لهذه الإدارة الصلاحية في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتحديد وقياس

¹حشاد ، نبيل ، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية ، موسوعة بازل 2 ، الجزء الثاني ، بيروت ، 2005 . ص 296

ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان ، وذلك للتعامل مع مخاطر الائتمان الناجمة عن أنشطة البنك كلها وعلى مستوى الائتمان الفردي والمحفظي .

- على البنوك أن تحدد وتدير مخاطر الائتمان المتعلقة بجميع الخدمات والعمليات المصرفية . وعلى البنوك أيضا أن تحرص إلى إدارة وافية ومناسبة للمخاطر المتعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو اللجان المختصة .

2- العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة :

- على البنوك أن تعمل في ظل معايير منح ائتمان سليمة ومعرفة جيدا . هذه المعايير تتضمن تحديدا واضحا للأسواق المستهدفة للبنك وتفهما كاملا وجليا للمقترضين أو الأطراف الأخرى ، هذا بالإضافة إلى تحديد أهداف وهيكل الائتمان وموارد إعادة سداده .
- على البنوك أن ترسي حدود ائتمان شاملة على صعيد المقترضين الأفراد والأطراف الأخرى ، وأيضا على صعيد الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم والذين يجب إجمال تعرضاتهم المحتملة للمخاطر المختلفة في الدفاتر المصرفية والتجارية وداخل وخارج الميزانية .
- على البنوك أن ترسي بوضع قواعد وأسس للموافقة على ائتمانات جديدة بالإضافة إلى تعديل وتجديد وإعادة تمويل ائتمانات قائمة .
- كل التمديدات لعقود الائتمان يجب أن تنفذ على قواعد مستقلة . أما فيما يتعلق بتمديد الائتمانات الممنوحة للشركات أو الأفراد ذوي العلاقة بالبنك يجب أن تنفذ على قواعد استثنائية وأن تراقب بعناية وأن تؤخذ كافة الإجراءات المناسبة لضبط أو تخفيض المخاطر لقواعد التسليف غير المستقل .

3- المحافظة على عملية إدارة وقياس وضبط الائتمان وافية ومناسبة :

- على البنوك أن ترسي نظاما للإدارة القائمة للمحفظة التي يترتب عنها مخاطر الائتمان .
- على البنوك أن ترسي وتعمل نظاما لمراقبة وضعية الائتمانات الفردية ومن ضمنها تحديد كفاية المخصصات والاحتياطات .
- حث وتشجيع البنوك على تطوير واستخدام والانتفاع من نظام تصنيف للمخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان . نظام التصنيف يجب أن يكون بتناغم مع طبيعة وحجم وتعقيدات أنشطة البنك .
- على البنوك أن تمتلك أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان المتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل أو خارج الميزانية فنظام إدارة المعلومات يجب أن يقدم معلومات كافية حول هيكل المحفظة الائتمانية والتي تتضمن تحديدا لأي تركيز للمخاطر
- على البنوك أن توظف نظاماً لمراقبة الهيكل والنوعية الإجماليين للمحفظة الائتمانية .
- على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمانات الفردية والمحفظة الائتمانية المتعلقة بها ، ويجب على البنوك أيضا تقييم تعرضها لمخاطر الائتمان في ظل أحلك الظروف .

4- التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان :

- على البنوك إرساء نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات إدارة مخاطر الائتمان ونقل النتائج الناجمة عن هذه المراجعات مباشرة إلى مجلس الإدارة العليا .
- على البنوك التأكد من أن عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم وأن التعرضات لمخاطر الائتمان هي ضمن مستويات منسجمة مع المقاييس

التدبيرية الداخلية للبنوك . وعلى البنوك أيضا إرساء وتدعيم المراقبة الداخلية وغيرها من الممارسات للتأكد من أن التوقعات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والحدود يتم إعلامها دوريا للإدارات المعنية لمعالجتها .

- على البنوك إرساء نظام لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالائتمانات المتدهورة وإدارة الائتمانات غير الثابتة والحالات المماثلة .

5- دور المراقبين :

على المراقبين الطلب من البنوك أن تستحدث نظاماً فعالاً لتحديد ، قياس ، مراقبة وضبط مخاطر الائتمان كجزء من مباشرة العمل الكلي لإدارة المخاطر . وعلى المراقبين أيضا إجراء تقييم مستقل لإستراتيجيات البنك وسياساته وإجراءاته المتبعة وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان والإدارة القائمة للمحفظة . وعلى المراقبين كذلك التفكير في وضع حدود تدبيرية لتقييد تعرض البنك للمخاطر الناجمة عن المقترضين الأفراد أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات الصلات المالية أو غيرها .

ثانياً: المسؤوليات و الأعمال التي تقوم بها إدارة مخاطر الائتمان :

بوجه عام فإن إدارة وقياس المخاطر الائتمانية بالبنك تستلزم بجانب الاختصاصات الموكلة لكل إدارة من إدارات قطاع الائتمان (الإدارة المركزية للائتمان وإدارة متابعة الائتمان وإدارة تسوية الديون المتعثرة الخ) وجود نظام لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية يتم تطبيقه من خلال الإدارات المركزية للائتمان ومتابعة الائتمان كل فيما يخصه أو من خلال توزيع الاختصاصات فيما بين تلك الإدارات أو من خلال إدارة مستقلة تقوم بذلك – إدارة مخاطر الائتمان¹ . تتولى القيام بالإجراءات التالية :

¹ الشواربي ، محمد عبد الحميد ، إدارة المخاطر الائتمانية .

1 : إعداد تقييم دوري للمحفظة البنك الائتمانية :

يتعين إجراء تقييم دوري لمخاطر محفظة البنك الائتمان لديه ، وما تم من إجراءات في شأنها وما سيتم اتخاذه لمواجهة ما يستجد من مخاطر ، ويعرض التقييم على الإدارة العليا للبنك .

وهو الأمر الذي يتطلب وضع نظام تفصيلي يتم بموجبه إعداد التقييم المشار إليه بالسرعة والدقة اللازمة لعرضه على الإدارة العليا للبنك في المواعيد المقررة .

وفي هذا المجال يتعين أن يتم التنسيق بين إدارة المخاطر الائتمان و إدارات الائتمان المختلفة بالبنك وكذلك الإدارات المشرفة على الاستثمارات وإدارة نظم المعلومات أو الحاسب الآلي حسب النظام المتبع بالبنك وذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم في هذا الغرض لسهولة الاستخدام والتقييم بالدقة اللازمة والسرعة المطلوبة .

2 : إعداد تقييم المخاطر الائتمانية :

أ- تهدف عملية تقييم المخاطر إلى إيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط ، والعميل ، وعلى مستوى المحفظة ككل ، ويمثل نظام تقييم المخاطر حجر الزاوية في تقييم الجدارة الائتمانية للعميل ويساعد على الآتي :

- منح الائتمان الجيد على أسس موضوعية ومتابعة استمرارية جودته .
- الرقابة على جودة المحفظة وتحديد إستراتيجية التعامل مع المخاطر المستقبلية للمحفظة .
- تحديد الأنشطة الاقتصادية المستهدف التوسع الائتماني بها وتلك المطلوب تقليص الائتمان الموجه إليها .
- تسعير التمويل تأسيساً على العلاقة بين العائد والمخاطرة .

- وضع أساس هام لتحديد السلطات التقديرية في مجال منح الائتمان .
- ب- يتم التعرف على تقييم المخاطر من خلال محورين أساسيين :
 - يتعلق بمخاطر النشاط الاقتصادي .
 - يتعلق بالمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعميل .
- ج- يتم التقييم للعملاء عند المنح ، وعند أي تغيرات تطرأ خلال عام التسهيل ، وبعد أدنى يتم مراجعة التقييمات مرة كل عام .

3: إعداد تقارير شهرية وربع سنوية وتقارير عن الحالات الخاصة بشأن الأمور التالية

- أ- إعداد تقارير شهرية تعرض على الإدارة العليا تتضمن مايلي :
 - إيضاح التغيرات التي طرأت على حجم المحفظة الائتمانية وأسبابها .
 - حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة
 - حجم التسهيلات الممنوحة مقابل ضمانات عينية مصنفة حسب نوع الضمان والقيمة السوقية للضمانات للوقوف على مدى جودتها وكفايتها .
 - التسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد في تاريخ إعداد البيان .
 - التسهيلات غير المنتظمة التي تم تصنيفها وفقا لتعليمات البنك المركزي .
 - التجاوزات عن الحدود المصرح بها وبيان السلطة الائتمانية التي وافقت عليها والأسباب التي أدت إلى تلك التجاوزات والموعد المنتظر لسدادها وذلك حتى يتسنى متابعتها .
- ب- إعداد تقارير دورية (ربع سنوية) تعرض أوضاع المحفظة الائتمانية وتطورها وعلى وجه الخصوص :
 - تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي .

- توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني ، تسهيلات بدون ضمان عيني ، وبالنسبة للنوع الأول يتم توزيعه حسب نوع الضمان ، مع ذكر قيمة الضمان وفق آخر تقييم .
- بيان مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة للنظر في تقرير حجم الانكشاف القائم وتقرير المخصصات المناسبة .
- أسباب تعثر الديون غير المنتظمة .
- تقارير خاصة عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم الوقوف على وضعها لظروف تتعلق بهذه التسهيلات أو لظروف قد استحدثت على النشاط الخاص بها حتى يمكن وضع الحلول والأساليب المناسبة لحسن سير هذه التسهيلات بما يضمن انتظام سدادها .

وتهدف هذه التقارير إلى استخراج مؤشرات تساعد الإدارة العليا للبنك في اتخاذ ما يلزم للحد من المخاطر وتخفيضها إلى أقل حد ممكن وإدارة المخاطر على أسس سليمة ، فضلاً على رسم السياسات المستقبلية في مجال السياسات الائتمانية .

ج- العمل على الحد من المخاطر الائتمانية من خلال مايلي :

- المساعدة في الكشف عن أي اختلال في جودة القروض الممنوحة للعملاء من خلال مراقبة مدى الالتزام بالسداد ، وقيمة الضمانات ، وعدم كفاية المخصصات ، والتنسيق مع الإدارات الأخرى لاتخاذ ما يلزم في الوقت المناسب للتخلص من الخسائر التي قد تنجم عن عدم السداد أو التقليل منها ومن مستوى المخصصات المطلوبة .
- بالنسبة للديون المتعثرة والمحمولين قضايا، يتم تكريس الجهود بالتنسيق مع الإدارة القانونية والإدارات المختصة الأخرى (إدارات الائتمان المختلفة) لمتابعتها والحصول على أكبر قدر ممكن من مستحقات البنك قبل هؤلاء العملاء ، سواء بالطرق الودية أو بالضغط بالإجراءات القضائية ضدهم ، وعرض تقارير بشأنهم

على الإدارة العليا بصفة دورية تتضمن اقتراحات المتابعة في هذا الشأن وما تم تحصيله من تلك المديونيات نتيجة المتابعة المستمرة .

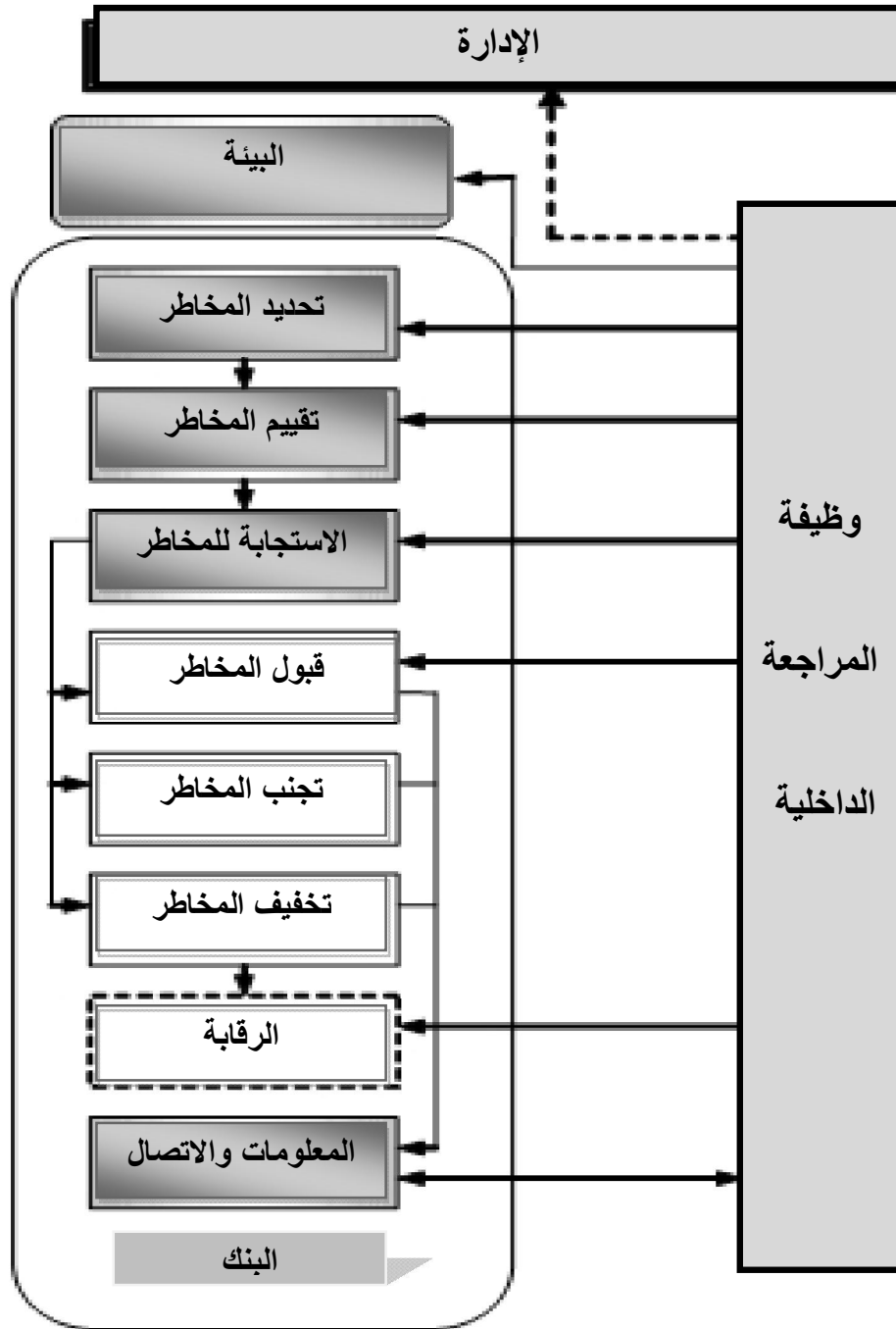
ثالثاً: مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم الممارسات السليمة لإدارة المخاطر الائتمانية :

يجب على المراجعين الداخليين أن يهتموا بالمخاطر الرئيسية المؤثرة على الأهداف أو العمليات أو الموارد وخاصة المخاطر الائتمانية لما لها من تأثير على ربحية البنك وعلى تحقيق أهدافه ، لذلك هم يساهمون في إدارة المخاطر من خلال التأكيد والاستشارة بوسائل متنوعة ويلعبون دوراً أساسياً في تقييم الفعالية والتوصية بالتحسينات ، ولاسيما أنه جاء ضمن المعايير التي حددها معهد المراجعين الداخليين IIA بأن نطاق المراجعة الداخلية يجب أن يشمل تقييم إدارة المخاطر وأنظمة الضبط ، كما وأن مقررات لجنة بازل قد أوضحت دور المراجعين الداخليين في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية ،

هذا وإن المراجعين الداخليين بأدوارهم المتنوعة وبتشددهم في إدارة المخاطر ، هم يعتمدون على نضج عملية إدارة المخاطر في البنك ، وإن وضع الحماية اللازمة في مكانها قبل أن ينفذ المراجعون الداخليون أدوارهم ذات العلاقة بإدارة المخاطر هي أساسية للتأكيد بأن البنك بأكمله يتقهم بشكل كامل مسؤولية الإدارة عن إدارة المخاطر .

إن الدور الرئيسي للمراجعين الداخليين في إدارة المخاطر الائتمانية هو تأمين تأكيد موضوعي لمجلس الإدارة العليا بأنه يتم إدارة المخاطر بشكل ملائم ، وأن نظام الضبط الداخلي الخاص بمنح التسهيلات الائتمانية وإجراءاتها يعمل بفعالية ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التعاون بين الإدارة والمراجعين الداخليين من أجل وضع تقييم وتحسين للضوابط الرقابية لتخفيف التعرض إلى المخاطر ولتخفيف حالات التعثر في السداد ،

الشكل رقم (2) يوضح دور وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر¹



¹ Staciokas, roams, & rolandas, op cit, 2005, p23

ويرى الباحث أن إدارة المراجعة الداخلية تعتبر حلقة اتصال يستطيع القائمون على العمليات الائتمانية من خلالها المشاركة في عملية تحديد المخاطر وتقييم الضوابط الرقابية والتنبيه بحالات التعثر وعدم القدرة على السداد للعملاء ولتقييم المحافظ الائتمانية بشكل فعال مما يؤكد نظام الرقابة الذاتية الخاصة في هذا المجال .

حيث أن دور المراجعين الداخليين الأساسي في التأكيد على القواعد ذات العلاقة في إدارة المخاطر يتضمن :

- توفير تأكيد حول تصميم وفعالية عمليات إدارة المخاطر الائتمانية .
- توفير تأكيد بأن المخاطر الائتمانية قد تم تقييمها بشكل صحيح .
- تقييم عمليات إدارة المخاطر الائتمانية .
- تقييم الإبلاغ حول حالة المخاطر الأساسية بما في ذلك فعالية الضوابط .
- تقييم مدى ملائمة التقارير الصادرة من إدارة المخاطر للإدارة العليا .

بحيث تكون مسؤولية المراجعة الداخلية تتمثل في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تحديد و تقييم المخاطر الائتمانية تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة لذلك ، مع تقديم النصح للإدارة فيما يتعلق بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال ترتيبها وعرضها بأسلوب تستطيع به الإدارة معرفة من سيتم معالجته أولاً ، ومن لن تعالجه تبعاً لمبدأ التكلفة والعائد و كذلك تحديد الخيار اللازم اعتماده لمعالجة هذه المخاطر من خلال تخفيف درجة تأثيره ودرجة احتمال حدوثه إلى أدنى درجة ممكنة .

ويرى الباحث أن المراجعة الداخلية تمارس دورها الاستشاري للإدارة من خلال تقديم النصح والمساعدة حول اعتماد الخيار الأمثل للتعامل مع المخاطر (من قبول المخاطر أو تقليص المخاطر أو تجنب المخاطر) والاستجابة لها في الوقت المناسب ، وتوصيل التقارير إلى لجنة المراجعة حول هذه العملية والإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة المخاطر وإذا ما كان هناك خطأ أو احتيال في هذه الإجراءات .

هذا وقد تم مناقشة مسؤوليات المراجع الداخلي فيما يتعلق بالمخاطر في بيان Position 2002 الصادر عن IIA.UK.Ireland بحيث يعتبر مفهوم المراجعة القائم على المخاطرة¹: " منهجاً أو مدخلاً يركز على استجابة المنظمة للمخاطر التي تواجهها في تحقيق أهدافها ، وبخلاف الأشكال الأخرى للمراجعة يبدأ هذا المفهوم بالمخاطر وليس بالحاجة إلى ضوابط الرقابة وهو يهدف إلى إعطاء تأكيد مستقل حول إدارة المخاطر وتسهيل إدخال تحسينات عند الضرورة ، ويجب أن يتحدد نطاق أعمال المراجعة المؤداة والأولية المعطاة لها في ضوء المخاطرة " .

وبناء على ماسبق يلعب المراجعون الداخليون دوراً هاماً في تقييم إدارة المخاطر حيث أوضحت المعايير الإرشادية لمعهد المراجعين الداخليين الأمريكي هذا الدور ، وفيما يلي أهم ما تم الإشارة إليه ضمن هذه المعايير²:

1- ان دور المراجعين الداخليين في عملية تقييم إدارة المخاطر هو دور استشاري من حيث المساعدة على تحديد وتقييم وتطبيق منهجيات مناسبة لإدارة المخاطر وذلك من خلال فحص وتقييم عمليات إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة هذه العمليات .

2- هناك خمسة عناصر رئيسة يجب أن تحققها عمليات تقييم المخاطر حتى يتم تحقيق الكفاءة وهي :

- قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بتحديد مستوى المخاطر المقبولة .
- تصميم وسائل الحد من المخاطر وتطبيقها لتخفيض المخاطر عند المستوى المقبول من مجلس الإدارة العليا .
- التقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة التمويلية وعمليات منح الائتمان وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في إدارة المخاطر

¹حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات ، ص 340.
²الرمحي ، زاهر عطا ، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية ، دراسة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة ، جامعة عمان العربية ، 2004 ، ص 175

- رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة والإدارة العليا بنتائج عمليات إدارة المخاطر واستراتيجياتها والرقابة عليها .

3- الإجراءات المتبعة من قبل المراجعين الداخليين في جمع الأدلة للحكم وتقييم كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية هي¹:

- دراسة ومراجعة التطورات والاتجاهات الحالية ، والحصول على معلومات عن المحفظة الائتمانية للبنك وأية مصادر معلومات متاحة لتحديد طبيعة المخاطر الائتمانية وإمكانية التعرض لها والإجراءات المستخدمة في عملية إدارة هذه المخاطر إضافة إلى مراقبة هذه المخاطر وتقييمها .
- مراجعة سياسات البنك وقرارات مجلس الإدارة وملاحظات لجنة المراجعة حول التقارير المرفوعة لها لتحديد فلسفة ومنهجية البنك في إدارة المخاطر ومعرفة مستوى تحمل هذا النوع من المخاطر وقبولها للتوافق مع أهداف البنك في تحقيق الربحية .
- تقييم مدى فاعلية الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر والإشراف المستمر عليها .
- القيام بإجراء المقابلات مع المستويات الإدارية المختلفة وذات العلاقة بعمليات منح الائتمان لمعرفة لتحديد طبيعة الإجراءات المتبعة في عمليات منح الائتمان وكيفية إدارة مثل هذا النوع من المخاطر والحد منه
- مراجعة مدى تأثير الكفاءة على نتائج إدارة المخاطر ورفع التقارير في الوقت المناسب .
- مراجعة اكتمال التحليلات الإدارية عن المخاطر والإجراءات المتخذة في ضوء التحليلات المتبعة للمحفظة الائتمانية .

¹الخطيب ، سمير ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، مرجع سبق ذكره .

- تحديد فعالية التقييم الذاتي للمخاطر التي تقوم بها الإدارات المختصة (الإدارات المنفذة للانتمان – الإدارات المتخذة قرارات الانتمان – الإدارات المراقبة على عمليات المنح والتنفيذ – إدارة المخاطر) من خلال الفحوصات المباشرة والمراقبة للإجراءات وفحص دقة البيانات المستخدمة في عملية الإشراف والمراقبة على كافة عمليات المنح للتسهيلات .
- مراجعة أية مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات المخاطر ومناقشة الإدارة ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة إذا وجد المراجع الداخلي ذلك مناسباً .

وهنا يمكن الإشارة إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتدقيق عمليات إدارة المخاطر ومتطلباتها للتأكد من قيامها بأداء المهام المنوطة بها مع الأخذ بالاعتبار مايلي :

- 1- التأكد من وضع الأهداف ووصولها إلى كافة المستويات الإدارية داخل البنك وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط والموازنات .
- 2- مدى دقة الأساليب المتبعة في تحديد وتحليل المخاطر الائتمانية وطرق الحد منها سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية .

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : منهجية الدراسة :

أولاً : تمهيد :

يتناول هذا المبحث شرحاً لمنهجية الدراسة ، والأساليب المستخدمة في جمع بيانات الدراسة وخصائص المستجيبين والاختبارات اللازمة لأدوات الدراسة ، و المحددات التي بنيت عليها الدراسة وأسبابها ، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات .

ثانياً :مجتمع وعينة الدراسة :

إن مجتمع الدراسة هو مجموعة الموظفين في كل من قسم التدقيق الداخلي و قسم الائتمان و قسم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الخاصة فقط دون البنوك العامة في سورية والبالغ عددها / 14 / مصرف خاص تقليدي وإسلامي حيث يبلغ العدد الإجمالي حوالي 163 موظف في كافة الأقسام ، وقد تم توزيع / 84 / استبانته تم استلام / 78 / منها صالحه للدراسة ، مؤلفة من/ 41 / استبانته تعود إلى قسم الائتمان و / 20 / إلى قسم المراجعة الداخلية و / 17 / تعود إلى قسم إدارة المخاطرة الائتمانية .

ثالثاً : أدوات جمع البيانات وتحليلها :

تم تصميم استبانته بالاعتماد على الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وقد قام الباحث بتحكيم الاستبانة من خلال عرضها على عدد من الأساتذة المختصين في كلية الاقتصاد جامعة دمشق للتأكد من قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة ، كما تم عرضها بشكل مسبق على بعض العاملين في البنوك المعنيين بموضوع الدراسة ، وتم أخذ ملاحظاتهم على الاستبانة من خلال إعادة النظر ببعض الفقرات والعبارات المتضمنة في الاستبانة¹ .

وقد قسم الباحث الاستبانة إلى جزأين رئيسيين :

- الجزء الأول : يتضمن مجموعة من الأسئلة حول الخصائص الديموغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة كالمؤهل العلمي والتخصص والمسمى الوظيفي و عدد سنوات الخبرة وشهادات الممارسة المهنية وعدد الدورات في مجال المخاطر
- الجزء الثاني : ويتضمن أسئلة الاستبانة الموجهة إلى أفراد عينة الدراسة حول دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك السورية .

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على أسئلة الاستبانة ، وتكون بدائل الإجابة للأسئلة المطروحة ضمن الاستبانة من خمسة بدائل وفق مقياس ليكرت هي :

موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً
5 درجات	4 درجات	3 درجات	2 درجة	1 درجة

وعليه يكون الوزن النسبي في حالة اختيار الإجابة غير موافق تماماً (1) هو 20% وهو ما يتناسب مع هذه الإجابة .

¹ انظر الملحق رقم 1/ .

وفي ظل غياب توزيع معياري متفق عليه كأساس لما يجب إتباعه ، تم تقسيم المتوسطات الحسابية إلى ثلاثة فئات رئيسية يرى الباحث أنها ملائمة للدراسة ، وذلك بعد الإطلاع على الدراسات السابقة ،

حيث جاء تقسيم المتوسطات على النحو التالي : اعتبار المدى من (1 وأقل من 2.5) بحيث يكون دالاً على عدم التأيد ، والمدى من (2.5 وأقل من 3.5) بحيث يكون دالاً على درجة تأييد متوسطة ، والمدى من (3.5 إلى 5) دالاً على درجة تأييد عالية ، وقد تم اعتماد هذا المدى على اعتبار أن الدراسة تهدف إلى تحديد الدور الفعال للمراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية بحيث يتم اعتماد المتوسط الحسابي / 3.5 / لقبول الفرضيات أو رفضها .

وقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف اختصاراً باسم (SPSS)¹ ، لتحليل البيانات الإحصائية التي تم جمعها من الاستبانة المعدة لهذه الدراسة من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي يوفرها هذا البرنامج وذلك على اعتبار أن هذا البرنامج يعتبر من الأدوات الهامة والمتقدمة لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لتحليل بيانات الأبحاث العلمية في كافة نواحي العلوم الاجتماعية والاقتصادية والهندسية .

واعتمد الباحث الاختبارات والمقاييس الإحصائية الوصفية كمقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي) ، وكذلك تم استخدام مقاييس التشتت (الانحراف المعياري) ، والتكرارات والنسب المئوية ، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الاستدلالية لاختبار الفروق الجوهرية بين آراء أفراد عينة الدراسة ، واختبار درجة المصادقية باستخدام معامل المصادقية (ألفا كرونباخ) .

¹ SPSS Version 19 .IBM

رابعاً : الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة :

• الصدق الظاهري :

وللتأكد من أن المقياس الذي تم استخدامه في الدراسة يقيس ما ينبغي لأن يقيسه فقد أجريت اختبارات الصدق الظاهري وصدق المحتوى . وبهدف التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة تؤدي إلى جمع بيانات دقيقة ، فقد عرضت الاستبانة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة ، كما تم عرضها بشكل مسبق على بعض العاملين في البنوك المعنيين بموضوع الدراسة ، وتم أخذ ملاحظاتهم على الاستبانة من خلال إعادة النظر ببعض الفقرات والعبارات المتضمنة فيها .

• اختبار الثبات (درجة المصداقية ألفا) (Reliability Test- Alpha) :

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى فإن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد مجتمع الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة . وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ في التحقق من ثبات الاستبيان وكانت قيمته 0.911 وهي قيمة مرتفعة قريبة من الواحد الصحيح وحيث أنه كلما اقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الواحد كلما زاد الاعتماد على الاتساق الداخلي للاستبيان وكلما تم التأكد من الاعتماد على البيانات التي جمعت من خلاله ، وبناء على ذلك فإنه يمكن الاعتماد على البيانات التي جمعت بواسطة أداة الدراسة التي تم إعدادها ، وهذا يدل على ثبات الاستبانة وقدرتها وصلاحياتها لتحليل النتائج .

خامساً : عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة :

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسبة المئوية لوصف عينة الدراسة حيث تم تلخيص النتائج في الجداول التالية :

➤ عينة الدراسة (المركز الوظيفي للعينة) :

يوضح الجدول رقم (2) أدناه التوزيع لأفراد العينة وفق المركز الوظيفي ونلاحظ أن 52.6% من إجمالي العينة هم من إدارة الائتمان ضمنها 10.3% من مدراء الإدارة ، كما أنه 25.5% من إجمالي العينة هم من أفراد إدارة المراجعة الداخلية ضمنها 5.1% من مدراء إدارة التدقيق ، في حين أن 21.8% من إجمالي العينة هم من أفراد قسم إدارة المخاطر الائتمانية ، مما يوضح أن أفراد العينة هم من الأشخاص ذوي التماس المباشر مع موضوع البحث .

جدول رقم (2) : توزيع المركز الوظيفي لعينة الدراسة

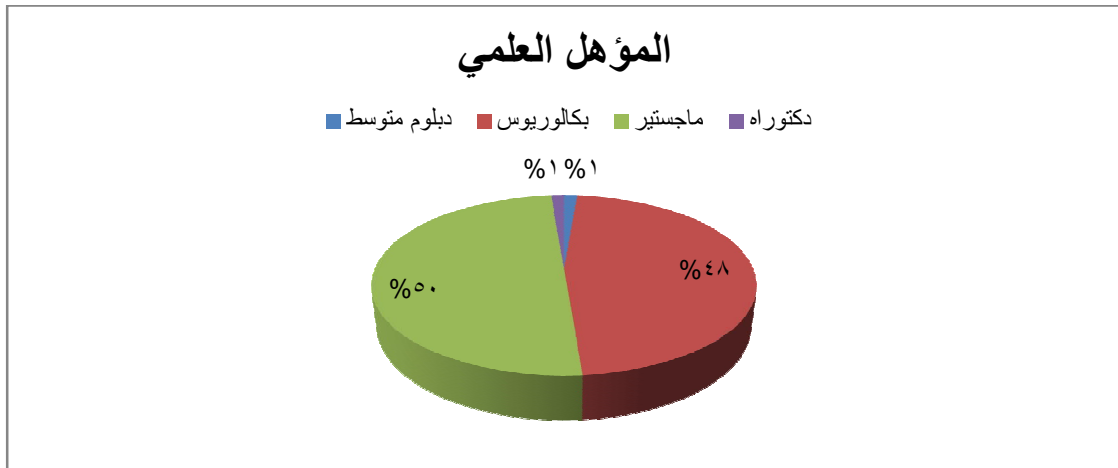
المركز الوظيفي		التكرار	النسبة
إدارة الائتمان	مدير إدارة التمويل (الائتمان)	8	10.3%
	ضابط تمويل (ائتمان)	33	42.3%
إدارة التدقيقي الداخلي	مدير إدارة المراجعة الداخلية	4	5.1%
	مدقق داخلي	16	20.5%
إدارة المخاطر الائتمانية	مدير إدارة المخاطر الائتمانية	5	6.4%
	ضابط إدارة المخاطر الائتمانية	8	10.3%
	غير ذلك ¹	4	5.1%
الإجمالي		78	100.0%

¹ مراقبة تنفيذ الائتمان ، CAC .

➤ المؤهل العلمي لعينة الدراسة :

نلاحظ من الجدول رقم (3) أدناه ، والذي يعرض توزيع المؤهل العلمي لعينة الدراسة، أن نسبة الذين يحملون شهادة الماجستير تشكل 50% من إجمالي أفراد العينة كما وأن نسبة الذين يحملون شهادة البكالوريوس تشكل 48% من إجمالي أفراد العينة ، الذي يدل إلى توجه قطاع البنوك الخاصة إلى أن يكون الكادر حاصل على التأهيل العلمي المناسب وبالتالي يمكن القول أن غالبية الأفراد في عينة الدراسة هم حاصلين على التأهيل العلمي الكافي والمناسب والذي يعطي مؤشراً إلى أن أفراد العينة من ذوي المعرفة والإطلاع على موضوع الدراسة ، مما يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم للقيام باختبار فرضيات الدراسة .

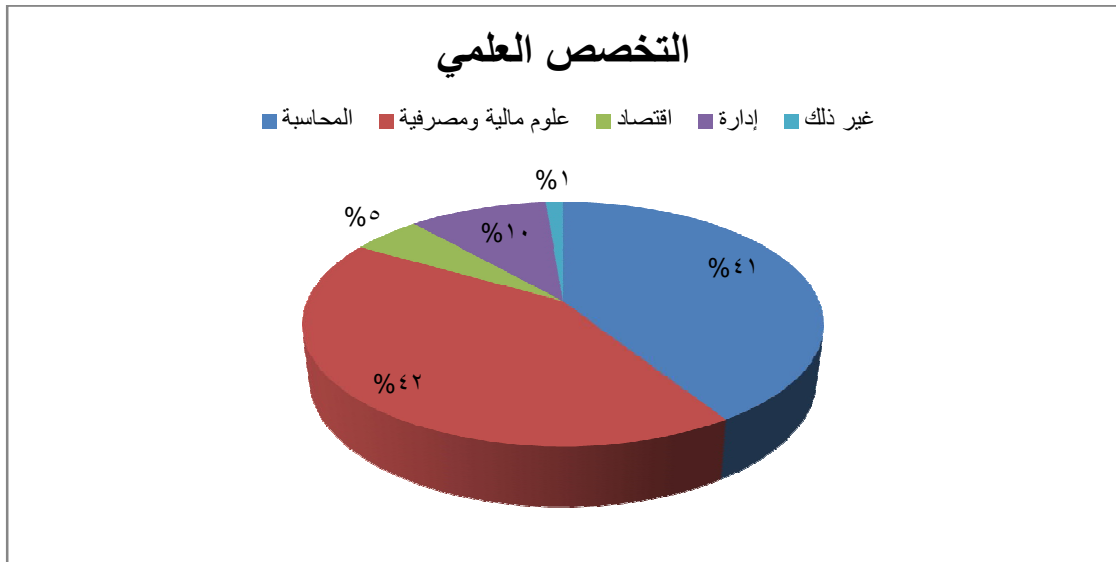
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم متوسط	1	1.3 %
بكالوريوس	37	47.4 %
ماجستير	39	50.0 %
دكتوراه	1	1.3 %
الإجمالي	78	100.0 %



➤ التخصص العلمي لعينة الدراسة:

نلاحظ من الجدول رقم (4) أدناه ، الذي يعرض توزيع التخصص العلمي لعينة الدراسة أن غالبية أفراد العينة هم من اختصاص المحاسبة (41%) و العلوم المالية والمصرفية (42%) الأمر الذي يدل إلى كون أفراد العينة يعملون في مجال اختصاصهم في البنوك الخاصة وبنسب متفاوتة بحسب ما هو موضح أدناه .

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
المحاسبة	32	41.0 %
علوم مالية ومصرفية	33	42.3 %
اقتصاد	4	5.1 %
إدارة	8	10.3 %
غير ذلك ¹	1	1.3 %
الإجمالي	78	100.0 %

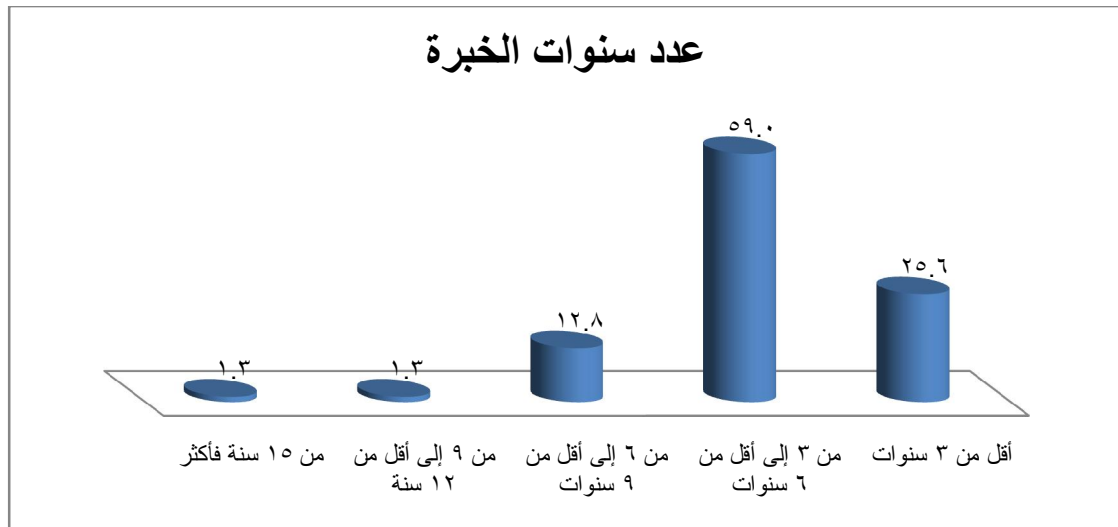


¹ شهادة ال CPA.

➤ عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة :

نلاحظ من الجدول رقم (5) أدناه ، أن غالبية الأفراد في العينة هم ذوو خبرة تتراوح بين 3 إلى أقل من 6 سنوات حيث شكلت نسبتهم حوالي / 59% / في حين أن النسبة الثانية كانت هي للذين لديهم خبرة أقل من 3 سنوات حيث شكلت نسبة / 25.6% / من إجمالي أفراد العينة ، مما يوضح حداثة تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية لدى القطاع المصرفي الذي يعود إلى تأخر دخول القطاع المصرفي الخاص الذي ساهم بزيادة حدة المنافسة ضمن البنوك السورية .

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 3 سنوات	20	% 25.6
من 3 إلى أقل من 6 سنوات	46	% 59.0
من 6 إلى أقل من 9 سنوات	10	% 12.8
من 9 إلى أقل من 12 سنة	1	% 1.3
من 15 سنة فأكثر	1	% 1.3
الإجمالي	78	% 100.0



المبحث الثاني: التحليل الإحصائي:

قام الباحث بتفريغ نتائج التحليل الإحصائي في صورة جدول يوضح فيه آراء العينة بشكل كامل من تكرار ونسب و من ثم قام الباحث باحتساب المتوسط الحسابي لأراء عينة الدراسة والانحرافات المعيارية لها ،

ثم قام بدراسة تحليلية لكل فقرة من فقرات الاستبانة بحيث يتم تحليل هذه النتائج للوصول إلى الصورة الإجمالية لإجابات المبحوثين على كامل عبارات المقياس (الاستبانة) للدلالة على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك السورية .

وفيما يلي الجدول رقم (6) الذي يعرض فقرات الاستبانة بشكل تفصيلي على الشكل التالي :

الجدول رقم (6) يوضح آراء عينة الدراسة بشكل تفصيلي

العبارة		موافق تماما		موافق		غير متأكد		غير موافق		غير موافق تماما	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
1	30	38.5%	40	51.3%	6	7.7%	2	2.6%	0	0.0%	0
2	21	26.9%	44	56.4%	6	7.7%	6	7.7%	1	1.3%	1
3	8	10.3%	48	61.5%	19	24.4%	2	2.6%	1	1.3%	1
4	28	35.9%	37	47.4%	9	11.5%	4	5.1%	0	0.0%	0
5	10	12.8%	49	62.8%	17	21.8%	2	2.6%	0	0.0%	0
6	19	24.4%	44	56.4%	14	17.9%	1	1.3%	0	0.0%	0
7	31	39.7%	37	47.4%	6	7.7%	2	2.6%	2	2.6%	2
8	41	52.6%	26	33.3%	6	7.7%	3	3.8%	2	2.6%	2
9	27	34.6%	41	52.6%	7	9.0%	3	3.8%	0	0.0%	0

للعمل Scoring											
10	تتأكد من وجود سياسة واضحة بخصوص متابعة المحافظ الائتمانية لكل عميل ومدى استغلاله للسقف الممنوحة له	12	%15.4	47	%60.3	8	%10.3	9	%11.5	2	%2.6
11	تتأكد من الأهداف الائتمانية ومدى مطابقتها مع أهداف وإستراتيجية البنك ودرجة المخاطرة المقبولة لدى البنك	13	%16.7	38	%48.7	24	%30.8	3	%3.8	0	%0.0
12	تتأكد من مدى الالتزام بتعليمات البنك المركزي بخصوص عدم قبول البيانات المالية الغير مدققة للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية	34	%43.6	35	%44.9	4	%5.1	5	%6.4	0	%0.0
13	تتأكد من مدى الالتزام بمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بالرقابة على إدارة الالتزام وإدارة المخاطر الائتمانية وإدارة الائتمان	33	%42.3	42	%53.8	3	%3.8	0	%0.0	0	%0.0
14	تتأكد من مدى التزام البنك لمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بضرورة الاستعلام عن العميل والتزاماته من مصرف سورية المركزي وكذلك الاستعلام عن العميل من (القائمة السوداء ، قوائم منع / الحظر / الحجز)	50	%64.1	26	%33.3	2	%2.6	0	%0.0	0	%0.0
15	تتأكد من مدى كفاية الضمانات المقدمة للبنك ومدى قانونيتها و صحة قيمتها السوقية ومخاطر انخفاض قيمتها التي اعتمدت في الدارسة سواء العقارية أو غيرها وبما يضمن حقوق البنك	32	%41.0	34	%43.6	9	%11.5	3	%3.8	0	%0.0
16	تتحقق من مدى قيام إدارة المخاطر باختبار درجة المخاطر التي يتم منحها للعميل وكذلك إبراز نقاط المخاطر المرتبطة بالعمل /التمويل ومخفقاتها وعرضها للإدارة صاحبة القرار وقبل منح الائتمان	13	%16.7	46	%59.0	13	%16.7	4	%5.1	2	%2.6
17	تتأكد من عدم تنفيذ التمويلات إلا بعد استيفاء كافة الشروط التي تضمنتها الموافقة من قبل أصحاب الصلاحية	40	%51.3	28	%35.9	4	%5.1	3	%3.8	3	%3.8
18	تتأكد من مدى جدية وشمولية دراسات إجهاد المحفظة ولكل قطاع اقتصادي بحيث تغطي الدراسات جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك التأكد من الإجراءات المتبعة في حال وجود تركيز في أي قطاع اقتصادي	9	%11.5	28	%35.9	28	%35.9	9	%11.5	4	%5.1

19	تتأكد المراجعة الداخلية من وجود الضوابط المناسبة لمواجهة المخاطر الائتمانية في البنك	8	%10.3	43	%55.1	26	%33.3	1	%1.3	0	%0.0
20	تعمل على تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر الائتمانية في البنك	12	%15.4	33	%42.3	24	%30.8	8	%10.3	1	%1.3
21	تقدم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر الائتمانية في البنك	11	%14.1	31	%39.7	32	%41.0	3	%3.8	1	%1.3
22	تساعد الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر على إجراء تقييم ذاتي للمخاطر الائتمانية	11	%14.1	41	%52.6	23	%29.5	2	%2.6	1	%1.3
23	تعمل على تقييم كفاءة وفعالية الضوابط لمواجهة المخاطر الائتمانية في البنك	14	%17.9	43	%55.1	17	%21.8	4	%5.1	0	%0.0
24	تختبر تطوير وتحسين عمليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنك	11	%14.1	32	%41.0	30	%38.5	5	%6.4	0	%0.0
25	تساعد الجهات الإدارية على تجنب المخاطر الائتمانية في البنك	5	%6.4	46	%59.0	23	%29.5	4	%5.1	0	%0.0
26	تراجع إدارة المخاطر الائتمانية في البنك وترفع التقارير عنها	16	%20.5	41	%52.6	12	%15.4	8	%10.3	1	%1.3
27	توصيل المعلومات عن المخاطر الائتمانية الممكن مواجهتها بأسلوب منظم وإلى المستويات المناسبة في البنك	14	%17.9	44	%56.4	16	%20.5	4	%5.1	0	%0.0
28	تراجع المواضيع المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتي تشير إلى ضعف في تطبيق إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية	21	%26.9	28	%35.9	25	%32.1	4	%5.1	0	%0.0
29	ترفع تقارير للإدارة العليا في البنك عن نتائج تقييم كفاءة وفعالية الضوابط والسياسات والإجراءات المتبعة لمواجهة المخاطر الائتمانية	32	%41.0	32	%41.0	12	%15.4	2	%2.6	0	%0.0
30	تعمل مع الجهات الأخرى في البنك على تحديد مستويات المخاطر الائتمانية المقبولة من مجلس الإدارة وبما يتوافق مع أهداف وإستراتيجية البنك	12	%15.4	47	%60.3	13	%16.7	6	%7.7	0	%0.0
31	تساعد على إيجاد سياسات وعمليات لإدارة المخاطر الائتمانية في حالة الأزمات المحتمل حدوثها وبما يتوافق مع أهداف وإستراتيجية البنك	6	%7.7	37	%47.4	32	%41.0	3	%3.8	0	%0.0
32	تحديد التهديدات المحتملة والمتعلقة بعمليات منح التسهيلات والتي قد تهدد أهداف البنك	12	%15.4	46	%59.0	10	%12.8	9	%11.5	1	%1.3

الجدول رقم (7) يوضح تحليل آراء عينة الدراسة بخصوص دور المراجعة الداخلية في إدارة
المخاطر الائتمانية في المصارف السورية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي
1 تتأكد من مدى الالتزام بالنزاهة والأخلاق لكل من ضباط الائتمان وأصحاب قرار منح التسهيلات في البنك	4.26	0.71	85.13
2 تتأكد من مدى امتلاك ضباط الائتمان وأصحاب قرار منح التسهيلات في البنك للمعرفة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم	4.00	0.88	80.00
3 تتأكد من مدى توافق درجة قبول الخطر الائتماني التي وضعتها الإدارة مع أهداف البنك والخطط الإستراتيجية	3.77	0.72	75.38
4 تقوم بالتأكد من أن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية موثقة وواضحة و التأكد من مدى إدراك ومعرفة جميع ضباط الائتمان وأصحاب القرار في البنك لهذه السياسات لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم في البنك	4.14	0.82	82.82
5 تعمل على التأكد من أن الإدارة تقوم الفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتعديلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغير	3.86	0.66	77.18
6 تعمل على التأكد من وجود إجراءات رقابة ذاتية تمنع حصول أي تجاوزات في صلاحيات أصحاب قرار المنح	4.04	0.69	80.77
7 تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من مدى إتباع كافة الإجراءات الواجبة لإعداد الدراسات المناسبة حول العميل ودراسة مدى قدرته على السداد ودراسة الضمانات المقدمة من قبله والتي تتم قبل منح عملية التمويل	4.19	0.88	83.85
8 تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من الاستعلام عن العميل سواء من البنك المركزي أو من جهات خارجية وقبل منح التمويل للوقوف على مدى مصداقية العميل في تعاملاته مع البنوك الأخرى	4.29	0.95	85.90
9 تتأكد من مدى دراسة أوجه القوة والضعف الخاصة بالعميل وكذلك دراسة درجة تصنيف المخاطر للعميل Scoring	4.18	0.75	83.59
10 تتأكد من وجود سياسة واضحة بخصوص متابعة المحافظ الائتمانية لكل عميل ومدى استغلاله للسقوف الممنوحة له	3.74	0.95	74.87
11 تتأكد من الأهداف الائتمانية ومدى مطابقتها مع أهداف وإستراتيجية البنك ودرجة المخاطرة المقبولة لدى البنك	3.78	0.77	75.64
12 تتأكد من مدى الالتزام بتعليمات البنك المركزي بخصوص عدم قبول البيانات المالية الغير مدققة للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية	4.26	0.83	85.13
13 تتأكد من مدى الالتزام بمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بالرقابة على إدارة الالتزام وإدارة المخاطر الائتمانية وإدارة الائتمان	4.38	0.56	87.69
14 تتأكد من مدى التزام البنك لمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بضرورة الاستعلام عن العميل والتزاماته من مصرف سورية المركزي وكذلك الاستعلام عن العميل من (القائمة السوداء ، قوائم منع / الحظر / الحجز)	4.62	0.54	92.31

15	تتأكد من مدى كفاية الضمانات المقدمة للبنك ومدى قانونيتها و صحة قيمتها السوقية ومخاطر انخفاض قيمتها التي اعتمدت في الدارسة سواء العقارية أو غيرها وبما يضمن حقوق البنك	4.22	0.80	84.36
16	تتحقق من مدى قيام إدارة المخاطر باختبار درجة المخاطر التي يتم منحها للعميل وكذلك إبراز نقاط المخاطر المرتبطة بالعمل/التمويل ومخففاتهما وعرضها للإدارة صاحبة القرار وقبل منح الائتمان	3.82	0.86	76.41
17	تتأكد من عدم تنفيذ التمويلات إلا بعد استيفاء كافة الشروط التي تضمنتها الموافقة من قبل أصحاب الصلاحية	4.27	1.00	85.38
18	تتأكد من مدى جدية وشمولية دراسات إجهاد المحفظة ولكل قطاع اقتصادي بحيث تغطي الدراسات جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك التأكد من الإجراءات المتبعة في حال وجود تركيز في أي قطاع اقتصادي	3.37	1.01	67.44
19	تتأكد المراجعة الداخلية من وجود الضوابط المناسبة لمواجهة المخاطر الائتمانية في البنك	3.74	0.65	74.87
20	تعمل على تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر الائتمانية في البنك	3.60	0.92	72.05
21	تقدم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر الائتمانية في البنك	3.62	0.83	72.31
22	تساعد الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر على إجراء تقييم ذاتي للمخاطر الائتمانية	3.76	0.78	75.13
23	تعمل على تقييم كفاءة وفعالية الضوابط لمواجهة المخاطر الائتمانية في البنك	3.86	0.77	77.18
24	تختبر تطوير وتحسين عمليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنك	3.63	0.81	72.56
25	تساعد الجهات الإدارية على تجنب المخاطر الائتمانية في البنك	3.67	0.68	73.33
26	تراجع إدارة المخاطر الائتمانية في البنك وترفع التقارير عنها	3.81	0.93	76.15
27	توصيل المعلومات عن المخاطر الائتمانية الممكن مواجهتها بأسلوب منظم وإلى المستويات المناسبة في البنك	3.87	0.76	77.44
28	تراجع المواضيع المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتي تشير إلى ضعف في تطبيق إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية	3.85	0.88	76.92
29	ترفع تقارير للإدارة العليا في البنك عن نتائج تقييم كفاءة وفعالية الضوابط والسياسات والإجراءات المتبعة لمواجهة المخاطر الائتمانية	4.21	0.80	84.10
30	تعمل مع الجهات الأخرى في البنك على تحديد مستويات المخاطر الائتمانية المقبولة من مجلس الإدارة وبما يتوافق مع أهداف وإستراتيجية البنك	3.83	0.78	76.67
31	تساعد على إيجاد سياسات وعمليات لإدارة المخاطر الائتمانية في حالة الأزمات المحتمل حدوثها وبما يتوافق مع أهداف وإستراتيجية البنك	3.59	0.69	71.79
32	تحديد التهديدات المحتملة والمتعلقة بعمليات منح التسهيلات والتي قد تهدد أهداف البنك	3.76	0.90	75.13

الجدول رقم (8) يوضح دمج النتائج الوارد في الجدولين السابقين مع ترتيب العبارات بحسب المتوسط الحسابي

العبارة	موافق تماما		موافق		غير متأكد		غير موافق		غير موافق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار			
14	50	%64.1	26	%33.3	2	%2.6	0	%0.0	0	%0.0	4.62	0.54	92.31
13	33	%42.3	42	%53.8	3	%3.8	0	%0.0	0	%0.0	4.38	0.56	87.69
8	41	%52.6	26	%33.3	6	%7.7	3	%3.8	2	%2.6	4.29	0.95	85.90
17	40	%51.3	28	%35.9	4	%5.1	3	%3.8	3	%3.8	4.27	1.00	85.38
1	30	%38.5	40	%51.3	6	%7.7	2	%2.6	0	%0.0	4.26	0.71	85.13
12	34	%43.6	35	%44.9	4	%5.1	5	%6.4	0	%0.0	4.26	0.83	85.13
15	32	%41.0	34	%43.6	9	%11.5	3	%3.8	0	%0.0	4.22	0.80	84.36
29	32	%41.0	32	%41.0	12	%15.4	2	%2.6	0	%0.0	4.21	0.80	84.10
7	31	%39.7	37	%47.4	6	%7.7	2	%2.6	2	%2.6	4.19	0.88	83.85
9	27	%34.6	41	%52.6	7	%9.0	3	%3.8	0	%0.0	4.18	0.75	83.59
4	28	%35.9	37	%47.4	9	%11.5	4	%5.1	0	%0.0	4.14	0.82	82.82
6	19	%24.4	44	%56.4	14	%17.9	1	%1.3	0	%0.0	4.04	0.69	80.77
2	21	%26.9	44	%56.4	6	%7.7	6	%7.7	1	%1.3	4.00	0.88	80.00
27	14	%17.9	44	%56.4	16	%20.5	4	%5.1	0	%0.0	3.87	0.76	77.44
5	10	%12.8	49	%62.8	17	%21.8	2	%2.6	0	%0.0	3.86	0.66	77.18
23	14	%17.9	43	%55.1	17	%21.8	4	%5.1	0	%0.0	3.86	0.77	77.18
28	21	%26.9	28	%35.9	25	%32.1	4	%5.1	0	%0.0	3.85	0.88	76.92
30	12	%15.4	47	%60.3	13	%16.7	6	%7.7	0	%0.0	3.83	0.78	76.67
16	13	%16.7	46	%59.0	13	%16.7	4	%5.1	2	%2.6	3.82	0.86	76.41
26	16	%20.5	41	%52.6	12	%15.4	8	%10.3	1	%1.3	3.81	0.93	76.15
11	13	%16.7	38	%48.7	24	%30.8	3	%3.8	0	%0.0	3.78	0.77	75.64
3	8	%10.3	48	%61.5	19	%24.4	2	%2.6	1	%1.3	3.77	0.72	75.38
22	11	%14.1	41	%52.6	23	%29.5	2	%2.6	1	%1.3	3.76	0.78	75.13
32	12	%15.4	46	%59.0	10	%12.8	9	%11.5	1	%1.3	3.76	0.90	75.13
19	8	%10.3	43	%55.1	26	%33.3	1	%1.3	0	%0.0	3.74	0.65	74.87
10	12	%15.4	47	%60.3	8	%10.3	9	%11.5	2	%2.6	3.74	0.95	74.87
25	5	%6.4	46	%59.0	23	%29.5	4	%5.1	0	%0.0	3.67	0.68	73.33
24	11	%14.1	32	%41.0	30	%38.5	5	%6.4	0	%0.0	3.63	0.81	72.56
21	11	%14.1	31	%39.7	32	%41.0	3	%3.8	1	%1.3	3.62	0.83	72.31
20	12	%15.4	33	%42.3	24	%30.8	8	%10.3	1	%1.3	3.60	0.92	72.05
31	6	%7.7	37	%47.4	32	%41.0	3	%3.8	0	%0.0	3.59	0.69	71.79
18	9	%11.5	28	%35.9	28	%35.9	9	%11.5	4	%5.1	3.37	1.01	67.44

1- يعتبر أفراد العينة أن المراجعة الداخلية تقوم بالتأكد من مدى الالتزام بالنزاهة والأخلاق لكل من ضباط الائتمان وأصحاب قرار منح التسهيلات في البنك وللأشخاص الذين لهم دور مباشر بعميلة منح الائتمان حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة 38.5% ونسبة الموافقين 51.3% من إجمالي إجابات أفراد العينة كما وأن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ 4.26 .

2- ونلاحظ من الجدول أعلاه أنه كانت نسبة التأييد مرتفعة فيما يتعلق بقيام المراجعة الداخلية بالتأكد من مدى امتلاك ضباط الائتمان وأصحاب قرار منح التسهيلات في البنك للمعرفة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم بشكل فعال حيث بلغت نسبة الموافقين و الموافقين بشدة 83.3% من إجمالي إجابات عينة الدراسة وهذا ما يؤكد عليه المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة والبالغ /4.00/ .

3- وكانت إجابات أفراد العينة مؤيدة بخصوص تأكد المراجعة الداخلية من مدى توافق درجة قبول الخطر الائتماني التي وضعتها الإدارة مع أهداف البنك والخطط الإستراتيجية الخاصة به حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 71.8% أما نسبة الغير متأكدين من إجاباتهم 24.4% ، كما وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة 3.77 .

4- كما وكانت إجابات أفراد العينة مؤيدة بشكل كبير بخصوص قيام المراجعة الداخلية بالتأكد من أن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية موثقة وواضحة وأنها تتأكد من مدى إدراك ومعرفة جميع ضباط الائتمان وأصحاب القرار في البنك لهذه السياسات لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم على أكمل وجه في البنك حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 83.3% هذا وبلغ المتوسط الحسابي 4.14 .

5- وحول قيام المراجعة الداخلية من التأكد من أن الإدارة تقوم بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتقوم بتعديلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغيير فقد كان إجابات أفراد العينة تدل على درجة تأييد حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.86 .

6- أما فيما يخص أن المراجعة الداخلية تعمل على التأكد من وجود إجراءات رقابة ذاتية تمنع حصول أي تجاوزات في صلاحيات أصحاب قرار المنح فقد كانت إجابات أفراد العينة مؤيدة بشكل كبير حيث بلغت نسبة أفراد العينة الموافقين والموافقين بشدة 80.8% كما وقد بلغ المتوسط الحسابي 4.05 .

7- ونلاحظ من الجدول أعلاه أنه كانت نسبة التأييد مرتفعة فيما يتعلق بقيام المراجعة الداخلية بالتأكد من مدى إتباع كافة الإجراءات الواجبة لإعداد الدراسات المناسبة حول العميل ودراسة مدى قدرته على السداد ودراسة الضمانات المقدمة من قبله والتي تتم قبل منح عملية التمويل حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة 39.7% في حين نسبة الموافقين بلغت 47.4% الأمر الذي يوضح كون المتوسط الحسابي يبلغ 4.19 .

8- وفيما يتعلق بقيام المراجعة الداخلية بالتأكد من الاستعلام عن العميل سواء من البنك المركزي أو من جهات خارجية وقبل منح التمويل للوقوف على مدى مصداقية العميل في تعاملاته مع البنوك الأخرى كانت نسبة التأييد عالية حيث بلغت إجابات الموافقين بشدة 52.6% ونسبة الموافقين 33.3% من إجابات أفراد العينة في البنوك الخاصة وقد كان المتوسط الحسابي 4.29 .

9- وحول قيام المراجعة الداخلية في التأكد من مدى دراسة أوجه القوة والضعف الخاصة بالعميل وكذلك دراسة درجة تصنيف المخاطر للعميل Scoring كانت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 87.2% كما وأن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة يبلغ 4.18 .

10- ويمكن اعتبار أن هناك تأييد عالي من أفراد العينة في البنوك الخاصة بخصوص قيام المراجعة الداخلية بالتأكد من وجود سياسة واضحة بخصوص متابعة المحافظ الائتمانية لكل عميل ومدى استغلاله للسقوف الممنوحة له حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 75.7% وبلغ المتوسط الحسابي 3.74 .

11- ومن ناحية قيام المراجعة الداخلية بالتأكد من الأهداف الائتمانية ومدى مطابقتها مع أهداف وإستراتيجية البنك ودرجة المخاطر المقبولة لدى البنك نلاحظ أن إجابات أفراد العينة جاءت مؤيدة بشكل ممتاز حيث بلغت نسبة الموافقين و الموافقين بشدة 65.4% وبلغ المتوسط الحسابي 3.78 .

12- وحول قيام المراجعة الداخلية بالتأكد من مدى الالتزام بتعليمات البنك المركزي بخصوص عدم قبول البيانات المالية الغير مدققة للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية والذي من شأنه أن يعطي بعض الموثوقية حول البيانات المالية المقدمة من قبل العملاء لمنحهم التمويل المطلوب فقد كانت نسبة الموافقين و الموافقين بشدة تبلغ 88.5% من إجمالي إجابات أفراد العينة وبلغ المتوسط الحسابي 4.26 .

13- وبالنظر إلى الجدول أعلاه وفيما يتعلق بالفئتين 13 و 14 الخاصتين بقيام المراجعة الداخلية بالتأكد بمدى الالتزام بمتطلبات مصرف سورية المركزي سواء المتطلبات الخاصة بالرقابة على إدارة الالتزام وإدارة المخاطر الائتمانية وإدارة الائتمان أو بضرورة الاستعلام عن العميل والتزاماته من مصرف سورية المركزي أو تضمينه في القائمة السوداء من عدمه نلاحظ تأييد آراء العينة حيث بلغ المتوسط الحسابي للفئتين أعلاه (4.38 – 4.62) على التوالي .

14- وبالإشارة إلى قيام المراجعة الداخلية بالتأكد من مدى كفاية الضمانات المقدمة للبنك ومدى قانونيتها وصحة قيمتها السوقية ومخاطر انخفاض قيمتها التي اعتمدت في دراسة المنح سواء العقارية أو غيرها وبما يضمن حقوق البنك فقد بلغت نسبة الإجابات الموافقة والموافقة بشدة 84.6% وقد بلغ المتوسط الحسابي 4.22 .

15- أما فيما يتعلق بقيام المراجعة الداخلية في التحقق من مدى قيام إدارة المخاطر باختبار درجة المخاطر التي يتم منحها للعميل وكذلك إبراز نقاط المخاطر المرتبطة بالعميل / التمويل ومخففاتها وعرضها للإدارة صاحبة القرار وقبل منح الائتمان فقد بلغت نسبة الإجابات الموافقة 59.0 % من آراء عينة الدراسة و نسبة

الإجابات الموافقة بشدة 16.7 % من إجابات عينة الدراسة وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.82 .

16- وكذلك فيما يتعلق بقيام المراجعة الداخلية بالتأكد من عدم تنفيذ التمويلات إلا بعد استيفاء كافة الشروط التي تضمنتها الموافقة من قبل أصحاب الصلاحية حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة 51.3% و نسبة الموافقين 35.9% من إجابات عينة الدراسة وقد بلغ المتوسط الحسابي 4.27 .

17- هذا وكانت إجابات أفراد العينة في البنوك الخاصة متباينة حول قيام المراجعة الداخلية بالتأكد من مدى جدية وشمولية دراسات إجهاد المحفظة ولكل قطاع اقتصادي بحيث تغطي الدراسات جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك التأكد من الإجراءات المتبعة في حال وجود تركيز في أي قطاع اقتصادي حيث كانت درجة الموافقة بشدة 11.5% ودرجة الموافقة 35.9% و عدم التأكد 35.9% وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة قيمته 3.37 الذي يدل على درجة تأييد متوسطة بحسب ما حددها الباحث لهذه الدراسة .

18- وحول قيام المراجعة الداخلية بالتأكد من وجود الضوابط المناسبة لمواجهة المخاطر الائتمانية في البنك فقد بلغت نسبة آراء أفراد العينة الموافقين والموافقين بشدة 65.4% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة وبلغ المتوسط الحسابي 3.74 .

19- أما من ناحية قيام المراجعة الداخلي بتقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر الائتمانية في البنك فقد كانت إجابات عينة الدراسة مؤيدة بشكل جيد حيث بلغ قيم المتوسط الحسابي 3.60 .

20- أما فيما يخص تقديم المراجعة الداخلية النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر الائتمانية في البنك فقد أوضحت إجابات عينة الدراسة تأييد أفراد العينة وبشكل ممتاز حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.62 .

21- وقد كانت إجابات أفراد العينة مؤيدة بشكل كبير بخصوص قيام المراجعة الداخلية في مساعدة الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر على إجراء التقييم الذاتي للمخاطر الائتمانية حيث بلغت نسبة إجابات الموافقين والموافقين بشدة 66.7% وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.76% وهي أعلى من المتوسط الحسابي المعياري المعتمد مسبقا .

22- وبالإشارة إلى قيام المراجعة الداخلية بتقييم كفاءة وفاعلية الضوابط لمواجهة المخاطر الائتمانية في البنك فقد كانت درجة التأييد كبيرة حيث بلغت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقة والموافقة بشدة 73% وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.86

23- وكذلك بخصوص قيام المراجعة الداخلية باختبار تطوير وتحسين عمليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنك فقد كانت درجة التأييد كبيرة حيث بلغت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقة والموافقة بشدة 55.1% و بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.63

24- أما بالنسبة لإجابات أفراد العينة بخصوص قيام المراجعة الداخلية لمساعدة الجهات الإدارية على تجنب المخاطر الائتمانية فقد كانت متباينة حيث بلغت نسبة الإجابات الموافقة 59.0% في حين نسبة الإجابات الموافقة بشدة 6.4% ونسبة الإجابات الغير متأكدة 29.5% ولكن بالرغم من ذلك فإن قيمة المتوسط الحسابي تبلغ 3.67 .

25- وبالنظر إلى الجدول أعلاه وفيما يتعلق بالبندين (26- 27) الخاصين بقيام المراجعة الداخلية في مراجعة إدارة المخاطر الائتمانية في البنك ورفع التقارير عنها وتوصيل كافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية الممكن مواجهتها بأسلوب منظم وإلى المستويات الإدارية المناسبة في البنك فقد كانت إجابات أفراد العينة مؤيدة بشكل ممتاز حيث بلغت نسبة الإجابات الموافقة والموافقة بشدة (73.1% - 74.3%) على التوالي وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي كلا الفقرتين (3.81- 3.87) على التوالي .

26- وحول قيام المراجعة الداخلي في مراجعة المواضيع المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتي تشير إلى ضعف في تطبيق إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية للقيام بالمساعدة على اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها فقد بلغت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقة والموافقة بشدة 62.8% وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.85 .

27- وكذلك فيما يخص قيام المراجعة الداخلية في رفع التقارير عن نتائج كفاءة وفاعلية الضوابط والسياسات والإجراءات المتبعة لمواجهة المخاطر الائتمانية إلى الإدارة العليا في البنك فقد كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقة والموافقة بشدة 82.0% وقد بلغ المتوسط الحسابي 4.21 الأمر .

28- وكذلك فيما يخص قيام المراجعة الداخلية بالعمل مع الجهات الأخرى في البنك على تحديد مستويات المخاطر الائتمانية المقبولة من مجلس الإدارة وبما يتوافق مع أهداف وإستراتيجية البنك فقد كانت نسبة إجابات أفراد العينة الموافقة والموافقة بشدة 75.7% وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.83 .

29- وبالنظر إلى الجدول أعلاه فيما يتعلق بالبندين (31 - 32) الخاصتين بقيام المراجعة الداخلية في المساعدة على إيجاد سياسات وعمليات لإدارة المخاطر الائتمانية في حالة الأزمات المحتمل حدوثها وبما يتوافق مع أهداف وإستراتيجية البنك وكذلك في تحديد التهديدات المحتملة والمتعلقة بعمليات منح التسهيلات والتي قد تهدد أهداف البنك فقد كانت نسبة إجابات أفراد عينة الدراسة الموافقة والموافقة بشدة (55.1% - 74.4%) على التوالي وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.59 - 3.76) على التوالي .

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات:

أولاً : اختبار الفرضية الأولى :

استخدم الباحث اختبار T لاختبار الفرضيات ولمعرفة فيما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للمستوى الكلي للمجال الذي يقيس قيم إجابات أفراد العينة لكل فرضية يزيد عن الوسطي المعياري المعتمد لقبول الفرضية أو رفضها والبالغ (3.5) والذي يمثل أيضاً درجة الموافقة على المقياس الخماسي المستخدم في هذه الدراسة ، ويعبر عن المتوسط الذي يتم اتخاذه للتعبير عن قيمة الاختبار الإحصائي (اختبار T للعينة الواحدة) بحيث يتم قبول الفرضية إذا كانت دلالة T أكبر من أو تساوي مستوى الدلالة المعتمد لغاية هذه الدراسة ($\alpha = 0.05$) ، وسيتم اعتماد القاعدة القائلة بقبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة الوسط الحسابي المحسوب أقل من قيمة الوسط المعياري المعتمد / 3.5 / وإذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية ، وعلى العكس بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة الوسط الحسابي المحسوب أكبر من قيمة الوسط الحسابي المعياري وكانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية .

الفرضية العدمية والتي تنص " لا تساهم المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة " .

وبالتالي فإن **الفرضية البديلة** تنص " تساهم المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة " .

وبالنظر إلى الجدول / 9 / أدناه يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لأفراد العينة تبلغ 3.94 وهي قيمة أكبر من قيمة الوسط الحسابي المعياري كما وأن قيمة T تبلغ 9.287 وهي قيمة أكبر من قيمة T الجدولية والبالغة 1.664 .

مما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة " تساهم المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة " .

اختبار T لمجموعة واحدة one - Sample Statistics T-Test
المقارنة عند درجة 3.5

مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
0.000	77	9.287	0.42	3.94	78	دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الائتمانية

وبالنظر إلى الجدول / 10 / أدناه والخاص باختبار T للمجموعة عند درجة أعلى من 3.5 ولنفرض أنها 4 وهي درجة الجيد جدا نلاحظ بأن قيمة مستوى الدلالة (المعنوية) يبلغ 0.182 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 أي أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية أي أن المتوسط الحسابي لأفراد العينة أعلى من درجة المتوسط وأقرب إلى الجيد جدا وهذا ما يؤكد أيضا على دور المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية

اختبار T لمجموعة واحدة one - Sample Statistics T-Test
المقارنة عند درجة 4

مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار	
0.182	77	-1.346	0.42	3.94	78	دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الائتمانية

ومما ورد سابقا نستنتج " تساهم المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة " .

ثانياً : اختبار الفرضية الثانية :

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق بين آراء عينة الدراسة (قسم الائتمان و قسم إدارة المخاطر الائتمانية وقسم المراجعين الداخليين) فيما يتعلق بدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الائتمانية فقد تم اعتماد تحليل التباين أحادي الاتجاه one-way Anova وبالنظر إلى الجدول / 11 / أدناه نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية Sig. يساوي 0.000 وقيمتها أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 الأمر الذي يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة .

تحليل التباين أحادي الاتجاه oneway Anova

المقارنة على أساس المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف	درجة الحرية df	قيمة F	مستوى المعنوية Sig.
1 إدارة الائتمان	41	3.76	0.41	2	10.559	0.000
2 إدارة المخاطر الائتمانية	17	4.05	0.38			
3 المراجعة الداخلية	20	4.20	0.26			
الإجمالي	78	3.94	0.42	75		

ولتحديد المجموعتين التي يوجد بينهما الفروقات ذات الدلالة الإحصائية سوف يتم القيام بالاختبارات البعدية (التتبعية) Post Hoc Tests .

ومن الجدول / 12 / أدناه ومن خلال المقارنة بين آراء قسم إدارة الائتمان و آراء قسم إدارة المخاطر الائتمانية نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية Sig. يبلغ 0.009 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 أي أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين المقارنتين .

كما وأنه وبالرجوع إلى الجدول / 12 / أدناه ومن خلال المقارنة بين آراء قسم إدارة الائتمان و آراء قسم المراجعة الداخلية نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية Sig. يبلغ 0.000 مما يدل أيضا على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي المقارنة .

أما من خلال المقارنة بين آراء قسم إدارة المخاطر الائتمانية وقسم المراجعة الداخلية وبالرجوع إلى الجدول / 12 / أدناه نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية Sig. يبلغ 0.215 وهي قيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمد 0.05 أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء عيني المقارنة .

الاختبارات البعدية (التتبعية) Post Hoc Tests

المقارنة على أساس المركز الوظيفي

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	الفرق بين المتوسطين	مستوى المعنوية Sig.	الفروقات
1 إدارة الائتمان	2 إدارة المخاطر الائتمانية	-0.29	0.009	دالة إحصائية
	3 المراجعة الداخلية	-0.44	0.000	دالة إحصائية
2 إدارة المخاطر الائتمانية	3 المراجعة الداخلية	-0.15	0.215	غير دالة إحصائية

ومما ورد سابقا نلاحظ بأن آراء قسم إدارة الائتمان هي التي قامت بإحداث هذه الفروقات ذات الدلالة الإحصائية الأمر الذي يعود سببه في عدم خبرة أفراد إدارة المخاطر الائتمانية في عينة الدراسة في كافة الأمور التي تقوم بها المراجعة الداخلية وذلك نظرا لقلة خبرة أفراد المجموعة الناتج عن عدم توجه البنوك في الفترة الحالية

إلى زيادة خبرة موظفي قسم الائتمان في الإلمام بكافة النواحي التي تتعلق بعمل المراجعة الداخلية ودورها وأهميتها في النظام المصرفي .

ولتأكيد النتيجة المسبقة تم إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه على أساس المقارنة بين سنوات الخبرة المصرفية .

ومن خلال الجدول / 13 / أدناه نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية Sig. يساوي 0.002 وقيمته أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 الأمر الذي يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة .

تحليل التباين أحادي الاتجاه one-way Anova	
المقارنة على أساس عدد سنوات الخبرة	

سنوات الخبرة	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف	درجة الحرية df	قيمة F	مستوى المعنوية Sig.
1 أقل من 3 سنوات	20	3.80	0.44	2 75	6.520	0.002
2 من 3 إلى 6 سنوات	46	3.90	0.39			
3 أكثر من 6 سنوات	12	4.29	0.27			
الإجمالي	78	3.94	0.42			

ولتحديد المجموعتين التي يوجد بينهما الفروقات ذات الدلالة الإحصائية سوف يتم القيام بالاختبارات البعدية (التتبعية) Post Hoc Tests .

فبالعودة إلى الجدول / 14 / أدناه ومن خلال المقارنة بين آراء الأفراد ذات سنوات الخبرة أقل من 3 سنوات و بين آراء الأفراد ذات سنوات الخبرة من 3 و أقل من 6 سنوات نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية Sig. يبلغ 0.316 مما يدل على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي المقارنة .

في حين المقارنة بين آراء الأفراد ذات سنوات الخبرة أقل من 3 سنوات و بين آراء الأفراد ذات سنوات الخبرة الأكثر من 6 سنوات وبالرجوع إلى الجدول / 14 / أدناه نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية Sig. يبلغ 0.001 وهي قيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة المعتمد 0.05 أي أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء عينتي المقارنة .

كما وأنه من خلال المقارنة بين آراء الأفراد ذات سنوات الخبرة من 3 سنوات إلى 6 سنوات و بين آراء الأفراد ذات سنوات الخبرة الأكثر من 6 سنوات وبالرجوع إلى الجدول / 14 / أدناه نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية Sig. يبلغ 0.003 وهي قيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة المعتمد 0.05 أي أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء عينتي المقارنة .

الاختبارات البعدية (التتبعية) Post Hoc Tests
المقارنة على أساس سنوات الخبرة

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	الفرق بين المتوسطين	مستوى المعنوية Sig.	للفروقات
1 أقل من 3 سنوات	2 من 3 إلى 6 سنوات	-0.11	0.316	غير دال إحصائياً
	3 أكثر من 6 سنوات	-0.50	0.001	دال إحصائياً
2 من 3 إلى 6 سنوات	3 أكثر من 6 سنوات	-0.39	0.003	دال إحصائياً

مما سبق نلاحظ أنه كلما زادت عدد سنوات الخبرة كلما ازداد مستوى التأكيد حول مساهمة المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية .

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات :

أولا : نتائج الدراسة :

بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب ، واختبار الفرضيات ، إضافة إلى ما تم عرضه في الجانب النظري للدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- 1- تساهم المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة .
- 2- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء أفراد قسم المراجعة الداخلية وبين آراء قسم إدارة المخاطر الائتمانية في عينة الدراسة .
- 3- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء أفراد قسم المراجعة الداخلية وبين آراء أفراد قسم الائتمان ومنح التسهيلات في عينة الدراسة .
- 4- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من آراء أفراد قسم إدارة المخاطر الائتمانية وآراء أفراد قسم الائتمان ومنح التسهيلات في عينة الدراسة .
- 5- كلما زادت عدد سنوات الخبرة في عينة الدراسة كلما ازداد مستوى التأكيد حول مساهمة المراجعة الداخلية بشكل فعال في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية .

ثانياً : التوصيات :

بناء على النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة ، يقدم التوصيات التالية :

1- ضرورة قيام البنوك العامة والخاصة بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية ومستمرة في مجال المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر الائتمانية لبقاء عاملها على إطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات وأية مجالات أخرى ذات صلة بالمراجعة الداخلية .

2- لفت انتباه البنوك العامة والخاصة لأهمية الشهادات المهنية الدولية كشهادة المدقق الداخلي المعتمد من معهد المدققين الداخليين الأمريكي في زيادة كفاءة عاملها في قسم المراجعة الداخلية ، حيث ممكن أن تتكفل بتكاليف حصول موظفيها عليها مقابل إلزامهم بالعمل لديها لفترة معينة .

3- ضرورة اهتمام البنوك الخاصة وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها وخاصة الائتمانية ، ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة أنواع المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها ، والعمل على إنشاء أقسام خاصة لإدارة مثل هذا النوع من المخاطر والفصل بينه وبين قسم إدارة المخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى التي تواجه البنك .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

1- الكتب :

- عبد الله شاهين، علي ، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الاول المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في فلسطين 2005 .
- الرشيد ، عبد المعطي رضا ، إدارة الائتمان ، رئيس قسمي العلوم المالية والمصرفية والمحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الجامعة الهاشمية .
- القاضي ، حسين يوسف ، دحدوح ، حسين أحمد ، قريط ، عصام نعمة ، تدقيق الحسابات 2 ، جامعة دمشق ، 2010 .
- القاضي ، حسين يوسف ، دحدوح ، حسين أحمد ، قريط ، عصام نعمة ، التدقيق الداخلي ، جامعة دمشق ، 2008 .
- عبد الحميد، عبد الطيف. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 .
- صبح ، داوود يوسف ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2007 .
- الدهراوي . مصطفى كمال الدين ، سرايا ، محمد السيد ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2006 .
- إبراهيم ، إيهاب نظمي ، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الأردن ، 2009 .
- الاتحاد الدولي للمحاسبين ، إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة ، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، طبعة عام 2009 .
- أرينز ، ألفين ، لوبك ، جميس ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد الديسبي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2002 .
- آل شبيب ، دريد كامل ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، دار المسيرة ، عمّان ، الأردن ، 2007 .
- جمعة ، أحمد حلمي ، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ، 2009 .

- حشاد ، نبيل ، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية ، موسوعة بازل 2 ، الجزء الثاني ، إتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، 2005 .
- حماد ، طارق عبد العال ، تقييم أداء المصارف التجارية ، تحليل العائد والمخاطرة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، الجزء الثالث ، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2001 .
- الخطيب ، سمير ، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .
- الراوي ، خالد وهيب ، إدارة المخاطر المالية ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2009 .
- رضوان ، رأفت علي ، معايير وإجراءات المراجعة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، مصر ، 1999 .
- شحاته ، شحاته السيد ، نصر علي ، عبد الوهاب ، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، 2008 .
- الصحن ، عبد الفتاح ، سرايا ، محمد السيد ، السوافيري ، محمد رزق ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2006
- عبد الله ، خالد أمين ، التدقيق والرقابة في المصارف ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 1998 .
- عقل ، مفلح ، وجهات نظر مصرفية ، الجزء الثاني ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الأردن ، 2006 .
- القباني ، ثناء علي ، السواح ، نادر شعبان إبراهيم ، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 .
- لطفي ، أمين السيد أحمد ، التطورات الحديثة في المراجعة ، مصر ، 2007 .
- الوردات ، خلف عبد الله ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية ، مؤسسة الوراق ، عمان ، الأردن ، 2006 .
- عبد الله . خالد أمين ، إطار إدارة المخاطر الائتمانية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، 2002 .
- رمضان ، زياد . جود ، محفوظ ، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، 2006 .

2- المؤتمرات والدورات التدريبية والمقالات والمجلات العلمية المحكمة :

- عبد الفتاح ، محمد عبد الفتاح محمد ، إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الفكر المحاسبي ، مجلة علمية محكمة متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس السنة الثانية عشر ، أيلول 2008 ، العدد 2 .
- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006 .
- ابو كرش ، شريف مصباح ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في فلسطين 2005.
- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ،دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية ، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية – سنابل ، 2003 ، www.sanabelnetwork.org .
- أبو السعود ، ممدوح ، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات ، بحث منشور في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة ، أيلول 2005 .
- جمعة ، أحمد حلمي ، البرغوثي ، سمير ، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية ، دراسة ميدانية ، بحث مقدم المؤتمر العلمي السنوي السابع ، كلية الاقتصاد ، جامعة الزيتونة الأردنية ، 2007 .
- الجبالي ، محمود ، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني ، المجلة العربية للإدارة ، مجلة عملية محكمة تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، مجلد 27 ، عدد 2 ، كانون الأول 2007 .
- حبش ، محمد ، إدارة المخاطر ، برنامج التدريب المصرفي بالتعاون بين مصرف سورية المركزي والاتحاد الأوروبي ، 2008 .
- شاهين علي عبد الله ، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين) ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، أيار 2005 .
- ميالة ، أديب ، ملتقى تجارب المصارف السورية التركية ، 2010 .

3- الرسائل العلمية :

- مراد ، درويش فيصل ، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير غير منشورة في المراجعة ، جامعة دمشق ، 2008 .
- كيرزان ، فاتن حنا ، مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها ، رسالة ماجستير غير منشورة في المراجعة، جامعة دمشق ، 2010 .
- خطيب، منال. *تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية*، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلب، 2004.
- أحمد محمد مخلوف ، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم علوم التدبير في جامعة الجزائر .
- الرمحي ، زاهر عطا ، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة عمان العربية ، 2004 .
- شناق ، باسل خالد مفلح ، تقويم مدقق الحسابات الخارجي لوظيفة المدقق الداخلي في ظل تطبي معيار التدقيق الدولي رقم 610 دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، 2005 .

4- القوانين والأنظمة :

- وزارة المالية السورية ، قرار وزير المالية رقم (93) تاريخ 2010/3/17 ، إحداث مديرية إدارة المخاطر في المصرف العقاري .
- وزارة المالية السورية ، قرار وزير المالية رقم (94) تاريخ 2010/3/17 ، إحداث مديرية التدقيق الداخلي في المصرف العقاري .
- مصرف سورية المركزي ، اعتماد التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف ، قرار مجلس النقد والتسليف رقم (123/من/ب/4) تاريخ 2005/3/30 .
- مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، دليل حوكمة الشركات لدى المصارف التقليدية في سورية ، نيسان 2009 .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Anderson, Urton , Assurance and Consulting Services , The Professional Practices Framework For Internal Auditing (PPF) , Chapter 4 , IIA , 2003 .
- Basel Committee on Banking Supervision , Internal Audit in Banks And The Supervisor's relationship with auditors: A survey , August 2002 .
- Basel Committee on Banking Supervision , Risk Management For Electronic Banking and Research Electronic Money Activates , March 1998 , www.BIS.org .
- Bassis , Joel . Risk Management in Banking , 3rd Edition , John Wiley & Sons , UK , December 2009 .
- Cooper , Stephen Grey . Geoffrey Raymond And Phil Walker , Project Risk Management Guidance , London : Acid- free paper , 2005 .
- Dobler , Michael , Auditing Corporate Risk Management – A Critical Analysis of a German Particularity , Ludwig-Maximilians – University , Munich (LMU) www.rwp.bwl.uni-muenchen.de , November 2003 .
- Dorfman , mark S , Introduction to Risk Management and Insurance , 6th ED . Prentice Hall , 1998 .
- Financial Services Roundtable , Guiding Principles in Risk Management For U.S Commercial Banks Report of the Subcommittee and Working Group on Management Principles , June 1999 .
- Hock , Brian , & , Burch , Carl , The Internal Audit Activity's Role In Governance , Risk and Control , Hock International , LLC , Third Edition , CIA Program , 2009 .
- Ismail , Tariq Hassaneen , Internal Auditor's Perception About Their Role in Risk Management Audit in Egyptian

Banking sector , International journal of Economic and Accounting , ISS 4 , 2010 .

- International Federation of Accountants , Handbook of International Quality Control , Auditing , Review , Other Assurance and Related Services Pronouncements , Part 2 , 2010 Edition , USA .
- Mc Connell , Patrik , & , Keith , Blacker , An Approach to Modeling Operational Risk in Banks , Working paper series , Henley Management College , Greenland , 2000 .
- Pickett , K , H, Spencer , The Internal Auditing Handbook , Second Edition , John Wiley & Sons , UK, 2003 .
- Powers Resources Corporation, Powers CIA Review, 2004.
- Ratliff , R.L , Redding , K.F , Introduction to Auditing ; logic , Principles , and – Techinques , IIA, 2002 .
- Saens , Gerrit ,& , De Beelde , Ignace, Internal Auditor's Preception about Their Role in Risk Management ; A comparison between US and Belgian Companies , Managerial Auditing Journal , Vol 21, Iss 1 , 2006 .
- Spira , laura F, & , Page, Michael , Risk Management The Reinvention of Internal Control and The Changing Role of internal Audit , Accounting auditing & Accountability Journal , vol 16, No 4, 2003 .
- Staciokas , Romas ,& , Rupsys , Rolandas , Application of internal Audit in Enterprise Risk Management , Engineering Economics Scientific , Journal , Kaunas University of Technology , vol 42, No 2, 2005 .
- Stanciu , Victoria , Internal Audit Approach in Banks , Economic Sciences Series , University of Lasi , Romania , 2008 .

- The Institute of Internal Auditors , Applying COSO's Enterprise Risk Management – Integrated Framework , September 2004 .
- The Institute of Internal Auditors , Code Of Ethics , 2009 .
- The Institute of Internal Auditors , International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards) , October 2010 .
- The Institute of Internal Auditors , International Professional Practices Framework (IPPE) , 2009 .
- The Institute Of Internal Auditors , The Role of Internal Auditing in Enterprise – Wide Risk Management , January 2009 , www.theiia.org .
- The Institute Of Internal Auditors . The Role Of Internal Auditing in Enterprise – Wide Risk Management , September 2004 .
- The Institute of Internal Auditors , Standards For the Professional Practice of Internal Auditing 1999, www.theiia.org .
- The International Auditing Practice Statement (IAPS) , 1013 – Electronic Commerce; Effect on the Audit Of Financial Statements , March 2002 .
- The Institute Of Risk Management , A Risk Management Standard , 2002
www.theirm.org/publications/Pustandard.html .
- Treasury , H.K Management Of Risk – Principals and Concepts , the Orange book , UK , October 2004 .
- William , R , & , Kinney , Jr , Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes , The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF) , IIA , US , 2003 , chapter 5 .

الملاحق

الملحق الأول :

استبيان بحث رسالة ماجستير بعنوان

دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية

حضرة السيد المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية حول دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم المراجعة في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق وذلك بإشراف الدكتور عصام قريط .

وقد تم تصميم هذا الاستبيان ، لتحقيق هدف الباحث في بيان فيما إذا كانت المراجعة الداخلية تساهم في تقييم إدارة المخاطر في البنوك السورية ومدى مساهمتها في السعي للحد من المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك السورية في العصر الحالي .

إن تقديمكم للمعلومات المطلوبة سوف يؤدي إلى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة والحصول على نتائج أفضل وأكثر فائدة ، وإننا نقدر لكم تعاونكم في سبيل إنجاح هذه المهمة من خلال الإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة ، ونؤكد لكم أن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ، ستعامل بسرية تامة ولن نستخدم إلا لغايات البحث العلمي ، راجياً عدم التردد في الاتصال بي للاستيضاح عن أي بند ضمن الاستبانة .

مع جزیل الشکر لتعاونکم وحسن اہتمامکم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

خالد نصر الميداني

□ الجزء الأول من الاستبيان :

الرجاء الإجابة عن الأسئلة التالية والتي تتضمن معلومات عامة عن البنك وعن المجيب :

معلومات عن البنك :

- 1 اسم البنك
- 2 تاريخ تأسيس البنك
- 3 رأس مال البنك
- 4 عدد العاملين في البنك

2 معلومات عن المجيب :

1 المركز الوظيفي :

- 1 مدير إدارة التمويل (الائتمان)
- 2 ضابط إدارة المخاطر الائتمانية
- 3 مدير إدارة المخاطر الائتمانية
- 4 مدقق داخلي (مراقب داخلي)
- 5 مدير إدارة التدقيق الداخلي
- 6 ضابط تمويل (الائتمان)
- 7 غير ذلك (يرجى تحديدها

2 العمر :

- 1 أقل من 25 سنة
- 2 من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة
- 3 من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة
- 4 من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة
- 5 من 55 سنة فأكثر

3 المؤهل العلمي :

2 بكالوريوس

1 معهد متوسط

4 دكتوراه

3 ماجستير

5 غير ذلك (يرجى تحديدها)

4 التخصص العلمي :

2 علوم مالية ومصرفية

1 محاسبة

4 إدارة أعمال

3 اقتصاد

5 غير ذلك (يرجى تحديدها)

5 عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي :

2 من 3 سنوات إلى أقل من 6 سنوات

1 أقل من 3 سنوات

4 من 9 سنوات إلى أقل من 12 سنة

3 من 6 سنوات إلى أقل من 9 سنوات

6 من 15 سنة فأكثر

5 من 12 سنة إلى أقل من 15 سنة

غير موافق تماماً	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق تماماً	العبارة
					1. تتأكد من مدى الالتزام بالنزاهة والأخلاق لكل من ضباط الائتمان وأصحاب قرار منح التسهيلات في البنك .
					2. تتأكد من مدى امتلاك ضباط الائتمان وأصحاب قرار منح التسهيلات في البنك للمعرفة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم
					3. تتأكد من مدى توافق درجة قبول الخطر الائتماني التي وضعتها الإدارة مع أهداف البنك والخطط الإستراتيجية
					4. تقوم بالتأكد من أن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية موثقة وواضحة و التأكد من مدى إدراك ومعرفة جميع ضباط الائتمان وأصحاب القرار في البنك لهذه السياسات لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم في البنك
					5. تعمل على التأكد من أن الإدارة تقوم الفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتعديلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغير .
					6. تعمل على التأكد من وجود إجراءات رقابة ذاتية تمنع حصول أي تجاوزات في صلاحيات أصحاب قرار المنح .
					7. تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من مدى إتباع كافة الإجراءات الواجبة لإعداد الدراسات المناسبة حول العميل ودراسة مدى قدرته على السداد ودراسة الضمانات المقدمة من قبله والتي تتم قبل منح عملية التمويل
					8. تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من الاستعلام عن العميل سواء من البنك المركزي أو من جهات خارجية وقبل منح التمويل للوقوف على مدى مصداقية العميل في تعاملاته مع البنوك الأخرى
					9. تتأكد من مدى دراسة أوجه القوة والضعف الخاصة بالعميل وكذلك دراسة درجة تصنيف المخاطر للعميل Scoring .
					10. تتأكد من وجود سياسة واضحة بخصوص متابعة المحافظ الائتمانية لكل عميل ومدى استغلاله للسقوف الممنوحة له .

					11. تتأكد من الأهداف الائتمانية ومدى مطابقتها مع أهداف وإستراتيجية البنك ودرجة المخاطرة المقبولة لدى البنك
					12. تتأكد من مدى الالتزام بتعليمات البنك المركزي بخصوص عدم قبول البيانات المالية الغير مدققة للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية
					13. تتأكد من مدى الالتزام بمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بالرقابة على إدارة الالتزام وإدارة المخاطر الائتمانية وإدارة الائتمان
					14. تتأكد من مدى التزام البنك لمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بضرورة الاستعلام عن العميل والتزاماته من مصرف سورية المركزي وكذلك الاستعلام عن العميل من (القائمة السوداء ، قوائم منع / الحظر / الحجز)
					15. تتأكد من مدى كفاية الضمانات المقدمة للبنك ومدى قانونيتها و صحة قيمتها السوقية ومخاطر انخفاض قيمتها التي اعتمدت في الدارسة سواء العقارية أو غيرها وبما يضمن حقوق البنك .
					16. تتحقق من مدى قيام إدارة المخاطر باختبار درجة المخاطر التي يتم منحها للعميل وكذلك إبراز نقاط المخاطر المرتبطة بالعميل /التمويل ومخفقاتها وعرضها للإدارة صاحبة القرار وقبل منح الائتمان
					17. تتأكد من عدم تنفيذ التمويلات إلا بعد استيفاء كافة الشروط التي تضمنتها الموافقة من قبل أصحاب الصلاحية
					18. تتأكد من مدى جدية وشمولية دراسات إجهاد المحفظة ولكل قطاع اقتصادي بحيث تغطي الدراسات جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك التأكد من الإجراءات المتبعة في حال وجود تركيز في أي قطاع اقتصادي
					19. تتأكد المراجعة الداخلية من وجود الضوابط المناسبة لمواجهة المخاطر الائتمانية في البنك
					20. تعمل على تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر الائتمانية في البنك
					21. تقدم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر الائتمانية في البنك

					22. تساعد الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر على إجراء تقييم ذاتي للمخاطر الائتمانية
					23. تعمل على تقييم كفاءة وفاعلية الضوابط لمواجهة المخاطر الائتمانية في البنك
					24. تختبر تطوير وتحسين عمليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنك
					25. تساعد الجهات الإدارية على تجنب المخاطر الائتمانية في البنك
					26. تراجع إدارة المخاطر الائتمانية في البنك وترفع التقارير عنها
					27. توصيل المعلومات عن المخاطر الائتمانية الممكن مواجهتها بأسلوب منظم وإلى المستويات المناسبة في البنك
					28. تراجع المواضيع المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتي تشير إلى ضعف في تطبيق إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية
					29. ترفع تقارير للإدارة العليا في البنك عن نتائج تقييم كفاءة وفاعلية الضوابط والسياسات والإجراءات المتبعة لمواجهة المخاطر الائتمانية
					30. تعمل مع الجهات الأخرى في البنك على تحديد مستويات المخاطر الائتمانية المقبولة من مجلس الإدارة وبما يتوافق مع أهداف وإستراتيجية البنك
					31. تساعد على إيجاد سياسات وعمليات لإدارة المخاطر الائتمانية في حالة الأزمات المحتمل حدوثها وبما يتوافق مع أهداف وإستراتيجية البنك
					32. تحديد التهديدات المحتملة والمتعلقة بعمليات منح التسهيلات والتي قد تهدد أهداف البنك

t Table

cum. prob	$t_{.50}$	$t_{.75}$	$t_{.80}$	$t_{.85}$	$t_{.90}$	$t_{.95}$	$t_{.975}$	$t_{.99}$	$t_{.995}$	$t_{.999}$	$t_{.9995}$
one-tail	0.50	0.25	0.20	0.15	0.10	0.05	0.025	0.01	0.005	0.001	0.0005
two-tails	1.00	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01	0.002	0.001
df											
1	0.000	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.71	31.82	63.66	318.31	636.62
2	0.000	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	22.327	31.599
3	0.000	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	10.215	12.924
4	0.000	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	7.173	8.610
5	0.000	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	5.893	6.869
6	0.000	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	5.208	5.959
7	0.000	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.785	5.408
8	0.000	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	4.501	5.041
9	0.000	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	4.297	4.781
10	0.000	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	4.144	4.587
11	0.000	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	4.025	4.437
12	0.000	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.930	4.318
13	0.000	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.852	4.221
14	0.000	0.692	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.787	4.140
15	0.000	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.733	4.073
16	0.000	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.686	4.015
17	0.000	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.646	3.965
18	0.000	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.610	3.922
19	0.000	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.579	3.883
20	0.000	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.552	3.850
21	0.000	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.527	3.819
22	0.000	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.505	3.792
23	0.000	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.485	3.768
24	0.000	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.467	3.745
25	0.000	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.450	3.725
26	0.000	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.435	3.707
27	0.000	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.421	3.690
28	0.000	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.408	3.674
29	0.000	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.396	3.659
30	0.000	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.385	3.646
40	0.000	0.681	0.851	1.050	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	3.307	3.551
60	0.000	0.679	0.848	1.045	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	3.232	3.460
80	0.000	0.678	0.846	1.043	1.292	1.664	1.990	2.374	2.639	3.195	3.416
100	0.000	0.677	0.845	1.042	1.290	1.660	1.984	2.364	2.626	3.174	3.390
1000	0.000	0.675	0.842	1.037	1.282	1.646	1.962	2.330	2.581	3.098	3.300
Z	0.000	0.674	0.842	1.036	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	3.090	3.291
	0%	50%	60%	70%	80%	90%	95%	98%	99%	99.8%	99.9%
	Confidence Level										

الملحق الثالث : معايير المراجعة الداخلية باللغة الإنكليزية

INTERNATIONAL STANDARDS FOR THE PROFESSIONAL PRACTICE OF INTERNAL AUDITING (STANDARDS)

Attribute Standards

1000 – Purpose, Authority, and Responsibility

The purpose, authority, and responsibility of the internal audit activity must be formally defined in an internal audit charter, consistent with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the *Standards*. The chief audit executive must periodically review the internal audit charter and present it to senior management and the board for approval.

Interpretation:

The internal audit charter is a formal document that defines the internal audit activity's purpose, authority, and responsibility. The internal audit charter establishes the internal audit activity's position within the organization, including the nature of the chief audit executive's functional reporting relationship with the board; authorizes access to records, personnel, and physical properties relevant to the performance of engagements; and defines the scope of internal audit activities. Final approval of the internal audit charter resides with the board.

1000.A1 – The nature of assurance services provided to the organization must be defined in the internal audit charter. If assurances are to be provided to parties outside the organization, the nature of these assurances must also be defined in the internal audit charter.

1000.C1 – The nature of consulting services must be defined in the internal audit charter.

1010 – Recognition of the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the *Standards* in the Internal Audit Charter

The mandatory nature of the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the *Standards* must be recognized in the internal audit charter. The chief audit executive should discuss the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the *Standards* with senior management and the board.

1100 – Independence and Objectivity

The internal audit activity must be independent, and internal auditors must be objective in performing their work.

Interpretation:

Independence is the freedom from conditions that threaten the ability of the internal audit activity to carry out internal audit responsibilities in an unbiased manner. To achieve the degree of independence necessary to effectively carry out the responsibilities of the internal audit activity, the chief audit executive has direct and unrestricted access to senior management and the board. This can be achieved through a dual-reporting relationship. Threats to independence must be managed at the individual auditor, engagement, functional, and organizational levels.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)

Objectivity is an unbiased mental attitude that allows internal auditors to perform engagements in such a manner that they believe in their work product and that no quality compromises are made. Objectivity requires that internal auditors do not subordinate their judgment on audit matters to others. Threats to objectivity must be managed at the individual auditor, engagement, functional, and organizational levels.

1110 – Organizational Independence

The chief audit executive must report to a level within the organization that allows the internal audit activity to fulfill its responsibilities. The chief audit executive must confirm to the board, at least annually, the organizational independence of the internal audit activity.

Interpretation:

Organizational independence is effectively achieved when the chief audit executive reports functionally to the board. Examples of functional reporting to the board involve the board:

- *Approving the internal audit charter;*
- *Approving the risk based internal audit plan;*
- *Receiving communications from the chief audit executive on the internal audit activity's performance relative to its plan and other matters;*
- *Approving decisions regarding the appointment and removal of the chief audit executive; and*
- *Making appropriate inquiries of management and the chief audit executive to determine whether there are inappropriate scope or resource limitations.*

1110.A1 – The internal audit activity must be free from interference in determining the scope of internal auditing, performing work, and communicating results.

1111 – Direct Interaction with the Board

The chief audit executive must communicate and interact directly with the board.

1120 – Individual Objectivity

Internal auditors must have an impartial, unbiased attitude and avoid any conflict of interest.

Interpretation:

Conflict of interest is a situation in which an internal auditor, who is in a position of trust, has a competing professional or personal interest. Such competing interests can make it difficult to fulfill his or her duties impartially. A conflict of interest exists even if no unethical or improper act results. A conflict of interest can create an appearance of impropriety that can undermine confidence in the internal auditor, the internal audit activity, and the profession. A conflict of interest could impair an individual's ability to perform his or her duties and responsibilities objectively.

1130 – Impairment to Independence or Objectivity

If independence or objectivity is impaired in fact or appearance, the details of the impairment must be disclosed to appropriate parties. The nature of the disclosure will depend upon the impairment.

Interpretation:

Impairment to organizational independence and individual objectivity may include, but is not limited to, personal conflict of interest, scope limitations, restrictions on access to records, personnel, and properties, and resource limitations, such as funding.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)

The determination of appropriate parties to which the details of an impairment to independence or objectivity must be disclosed is dependent upon the expectations of the internal audit activity's and the chief audit executive's responsibilities to senior management and the board as described in the internal audit charter, as well as the nature of the impairment.

1130.A1 – Internal auditors must refrain from assessing specific operations for which they were previously responsible. Objectivity is presumed to be impaired if an internal auditor provides assurance services for an activity for which the internal auditor had responsibility within the previous year.

1130.A2 – Assurance engagements for functions over which the chief audit executive has responsibility must be overseen by a party outside the internal audit activity.

1130.C1 – Internal auditors may provide consulting services relating to operations for which they had previous responsibilities.

1130.C2 – If internal auditors have potential impairments to independence or objectivity relating to proposed consulting services, disclosure must be made to the engagement client prior to accepting the engagement.

1200 – Proficiency and Due Professional Care

Engagements must be performed with proficiency and due professional care.

1210 – Proficiency

Internal auditors must possess the knowledge, skills, and other competencies needed to perform their individual responsibilities. The internal audit activity collectively must possess or obtain the knowledge, skills, and other competencies needed to perform its responsibilities.

Interpretation:

Knowledge, skills, and other competencies is a collective term that refers to the professional proficiency required of internal auditors to effectively carry out their professional responsibilities. Internal auditors are encouraged to demonstrate their proficiency by obtaining appropriate professional certifications and qualifications, such as the Certified Internal Auditor designation and other designations offered by The Institute of Internal Auditors and other appropriate professional organizations.

1210.A1 – The chief audit executive must obtain competent advice and assistance if the internal auditors lack the knowledge, skills, or other competencies needed to perform all or part of the engagement.

1210.A2 – Internal auditors must have sufficient knowledge to evaluate the risk of fraud and the manner in which it is managed by the organization, but are not expected to have the expertise of a person whose primary responsibility is detecting and investigating fraud.

1210.A3 – Internal auditors must have sufficient knowledge of key information technology risks and controls and available technology-based audit techniques to perform their assigned work. However, not all internal auditors are expected to have the expertise of an internal auditor whose primary responsibility is information technology auditing.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)

1210.C1 – The chief audit executive must decline the consulting engagement or obtain competent advice and assistance if the internal auditors lack the knowledge, skills, or other competencies needed to perform all or part of the engagement.

1220 – Due Professional Care

Internal auditors must apply the care and skill expected of a reasonably prudent and competent internal auditor. Due professional care does not imply infallibility.

1220.A1 – Internal auditors must exercise due professional care by considering the:

- Extent of work needed to achieve the engagement's objectives;
- Relative complexity, materiality, or significance of matters to which assurance procedures are applied;
- Adequacy and effectiveness of governance, risk management, and control processes;
- Probability of significant errors, fraud, or noncompliance; and
- Cost of assurance in relation to potential benefits.

1220.A2 – In exercising due professional care internal auditors must consider the use of technology-based audit and other data analysis techniques.

1220.A3 – Internal auditors must be alert to the significant risks that might affect objectives, operations, or resources. However, assurance procedures alone, even when performed with due professional care, do not guarantee that all significant risks will be identified.

1220.C1 – Internal auditors must exercise due professional care during a consulting engagement by considering the:

- Needs and expectations of clients, including the nature, timing, and communication of engagement results;
- Relative complexity and extent of work needed to achieve the engagement's objectives; and
- Cost of the consulting engagement in relation to potential benefits.

1230 – Continuing Professional Development

Internal auditors must enhance their knowledge, skills, and other competencies through continuing professional development.

1300 – Quality Assurance and Improvement Program

The chief audit executive must develop and maintain a quality assurance and improvement program that covers all aspects of the internal audit activity.

Interpretation:

A quality assurance and improvement program is designed to enable an evaluation of the internal audit activity's conformance with the Definition of Internal Auditing and the Standards and an evaluation of whether internal auditors apply the Code of Ethics. The program also assesses the efficiency and effectiveness of the internal audit activity and identifies opportunities for improvement.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)

1310 – Requirements of the Quality Assurance and Improvement Program

The quality assurance and improvement program must include both internal and external assessments.

1311 – Internal Assessments

Internal assessments must include:

- Ongoing monitoring of the performance of the internal audit activity; and
- Periodic reviews performed through self-assessment or by other persons within the organization with sufficient knowledge of internal audit practices.

Interpretation:

Ongoing monitoring is an integral part of the day-to-day supervision, review, and measurement of the internal audit activity. Ongoing monitoring is incorporated into the routine policies and practices used to manage the internal audit activity and uses processes, tools, and information considered necessary to evaluate conformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the Standards.

Periodic reviews are assessments conducted to evaluate conformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the Standards.

Sufficient knowledge of internal audit practices requires at least an understanding of all elements of the International Professional Practices Framework.

1312 – External Assessments

External assessments must be conducted at least once every five years by a qualified, independent reviewer or review team from outside the organization. The chief audit executive must discuss with the board:

- The need for more frequent external assessments; and
- The qualifications and independence of the external reviewer or review team, including any potential conflict of interest.

Interpretation:

A qualified reviewer or review team demonstrates competence in two areas: the professional practice of internal auditing and the external assessment process. Competence can be demonstrated through a mixture of experience and theoretical learning. Experience gained in organizations of similar size, complexity, sector or industry, and technical issues is more valuable than less relevant experience. In the case of a review team, not all members of the team need to have all the competencies; it is the team as a whole that is qualified. The chief audit executive uses professional judgment when assessing whether a reviewer or review team demonstrates sufficient competence to be qualified.

An independent reviewer or review team means not having either a real or an apparent conflict of interest and not being a part of, or under the control of, the organization to which the internal audit activity belongs.

1320 – Reporting on the Quality Assurance and Improvement Program

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)

The chief audit executive must communicate the results of the quality assurance and improvement program to senior management and the board.

Interpretation:

The form, content, and frequency of communicating the results of the quality assurance and improvement program is established through discussions with senior management and the board and considers the responsibilities of the internal audit activity and chief audit executive as contained in the internal audit charter. To demonstrate conformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the Standards, the results of external and periodic internal assessments are communicated upon completion of such assessments and the results of ongoing monitoring are communicated at least annually. The results include the reviewer's or review team's assessment with respect to the degree of conformance.

1321 – Use of “Conforms with the International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing”

The chief audit executive may state that the internal audit activity conforms with the *International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing* only if the results of the quality assurance and improvement program support this statement.

Interpretation:

The internal audit activity conforms with the Standards when it achieves the outcomes described in the Definition of Internal Auditing, Code of Ethics, and Standards. The results of the quality assurance and improvement program include the results of both internal and external assessments. All internal audit activities will have the results of internal assessments. Internal audit activities in existence for at least five years will also have the results of external assessments.

1322 – Disclosure of Nonconformance

When nonconformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, or the *Standards* impacts the overall scope or operation of the internal audit activity, the chief audit executive must disclose the nonconformance and the impact to senior management and the board.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (*Standards*)

Performance Standards

2000 – Managing the Internal Audit Activity

The chief audit executive must effectively manage the internal audit activity to ensure it adds value to the organization.

Interpretation:

The internal audit activity is effectively managed when:

- *The results of the internal audit activity's work achieve the purpose and responsibility included in the internal audit charter;*
- *The internal audit activity conforms with the Definition of Internal Auditing and the Standards; and*
- *The individuals who are part of the internal audit activity demonstrate conformance with the Code of Ethics and the Standards.*

The internal audit activity adds value to the organization (and its stakeholders) when it provides objective and relevant assurance, and contributes to the effectiveness and efficiency of governance, risk management, and control processes.

2010 – Planning

The chief audit executive must establish risk-based plans to determine the priorities of the internal audit activity, consistent with the organization's goals.

Interpretation:

The chief audit executive is responsible for developing a risk-based plan. The chief audit executive takes into account the organization's risk management framework, including using risk appetite levels set by management for the different activities or parts of the organization. If a framework does not exist, the chief audit executive uses his/her own judgment of risks after consultation with senior management and the board.

2010.A1 – The internal audit activity's plan of engagements must be based on a documented risk assessment, undertaken at least annually. The input of senior management and the board must be considered in this process.

2010.A2 – The chief audit executive must identify and consider the expectations of senior management, the board, and other stakeholders for internal audit opinions and other conclusions.

2010.C1 – The chief audit executive should consider accepting proposed consulting engagements based on the engagement's potential to improve management of risks, add value, and improve the organization's operations. Accepted engagements must be included in the plan.

2020 – Communication and Approval

The chief audit executive must communicate the internal audit activity's plans and resource requirements, including significant interim changes, to senior management and the board for review and approval. The chief audit executive must also communicate the impact of resource limitations.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)

2030 – Resource Management

The chief audit executive must ensure that internal audit resources are appropriate, sufficient, and effectively deployed to achieve the approved plan.

Interpretation:

Appropriate refers to the mix of knowledge, skills, and other competencies needed to perform the plan. Sufficient refers to the quantity of resources needed to accomplish the plan. Resources are effectively deployed when they are used in a way that optimizes the achievement of the approved plan.

2040 – Policies and Procedures

The chief audit executive must establish policies and procedures to guide the internal audit activity.

Interpretation:

The form and content of policies and procedures are dependent upon the size and structure of the internal audit activity and the complexity of its work.

2050 – Coordination

The chief audit executive should share information and coordinate activities with other internal and external providers of assurance and consulting services to ensure proper coverage and minimize duplication of efforts.

2060 – Reporting to Senior Management and the Board

The chief audit executive must report periodically to senior management and the board on the internal audit activity's purpose, authority, responsibility, and performance relative to its plan. Reporting must also include significant risk exposures and control issues, including fraud risks, governance issues, and other matters needed or requested by senior management and the board.

Interpretation:

The frequency and content of reporting are determined in discussion with senior management and the board and depend on the importance of the information to be communicated and the urgency of the related actions to be taken by senior management or the board.

2070 – External Service Provider and Organizational Responsibility for Internal Auditing

When an external service provider serves as the internal audit activity, the provider must make the organization aware that the organization has the responsibility for maintaining an effective internal audit activity.

Interpretation

This responsibility is demonstrated through the quality assurance and improvement program which assesses conformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the Standards.

2100 – Nature of Work

The internal audit activity must evaluate and contribute to the improvement of governance, risk management, and control processes using a systematic and disciplined approach.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)

2110 – Governance

The internal audit activity must assess and make appropriate recommendations for improving the governance process in its accomplishment of the following objectives:

- Promoting appropriate ethics and values within the organization;
- Ensuring effective organizational performance management and accountability;
- Communicating risk and control information to appropriate areas of the organization; and
- Coordinating the activities of and communicating information among the board, external and internal auditors, and management.

2110.A1 – The internal audit activity must evaluate the design, implementation, and effectiveness of the organization's ethics-related objectives, programs, and activities.

2110.A2 – The internal audit activity must assess whether the information technology governance of the organization supports the organization's strategies and objectives.

2120 – Risk Management

The internal audit activity must evaluate the effectiveness and contribute to the improvement of risk management processes.

Interpretation:

Determining whether risk management processes are effective is a judgment resulting from the internal auditor's assessment that:

- *Organizational objectives support and align with the organization's mission;*
- *Significant risks are identified and assessed;*
- *Appropriate risk responses are selected that align risks with the organization's risk appetite; and*
- *Relevant risk information is captured and communicated in a timely manner across the organization, enabling staff, management, and the board to carry out their responsibilities.*

The internal audit activity may gather the information to support this assessment during multiple engagements. The results of these engagements, when viewed together, provide an understanding of the organization's risk management processes and their effectiveness.

Risk management processes are monitored through ongoing management activities, separate evaluations, or both.

2120.A1 – The internal audit activity must evaluate risk exposures relating to the organization's governance, operations, and information systems regarding the:

- Reliability and integrity of financial and operational information;
- Effectiveness and efficiency of operations and programs;
- Safeguarding of assets; and
- Compliance with laws, regulations, policies, procedures, and contracts.

2120.A2 – The internal audit activity must evaluate the potential for the occurrence of fraud and how the organization manages fraud risk.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (*Standards*)

2120.C1 – During consulting engagements, internal auditors must address risk consistent with the engagement's objectives and be alert to the existence of other significant risks.

2120.C2 – Internal auditors must incorporate knowledge of risks gained from consulting engagements into their evaluation of the organization's risk management processes.

2120.C3 – When assisting management in establishing or improving risk management processes, internal auditors must refrain from assuming any management responsibility by actually managing risks.

2130 – Control

The internal audit activity must assist the organization in maintaining effective controls by evaluating their effectiveness and efficiency and by promoting continuous improvement.

2130.A1 – The internal audit activity must evaluate the adequacy and effectiveness of controls in responding to risks within the organization's governance, operations, and information systems regarding the:

- Reliability and integrity of financial and operational information;
- Effectiveness and efficiency of operations and programs;
- Safeguarding of assets; and
- Compliance with laws, regulations, policies, procedures, and contracts.

2130.C1 – Internal auditors must incorporate knowledge of controls gained from consulting engagements into evaluation of the organization's control processes.

2200 – Engagement Planning

Internal auditors must develop and document a plan for each engagement, including the engagement's objectives, scope, timing, and resource allocations.

2201 – Planning Considerations

In planning the engagement, internal auditors must consider:

- The objectives of the activity being reviewed and the means by which the activity controls its performance;
- The significant risks to the activity, its objectives, resources, and operations and the means by which the potential impact of risk is kept to an acceptable level;
- The adequacy and effectiveness of the activity's risk management and control processes compared to a relevant control framework or model; and
- The opportunities for making significant improvements to the activity's risk management and control processes.

2201.A1 – When planning an engagement for parties outside the organization, internal auditors must establish a written understanding with them about objectives, scope, respective responsibilities, and other expectations, including restrictions on distribution of the results of the engagement and access to engagement records.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (*Standards*)

2201.C1 – Internal auditors must establish an understanding with consulting engagement clients about objectives, scope, respective responsibilities, and other client expectations. For significant engagements, this understanding must be documented.

2210 – Engagement Objectives

Objectives must be established for each engagement.

2210.A1 – Internal auditors must conduct a preliminary assessment of the risks relevant to the activity under review. Engagement objectives must reflect the results of this assessment.

2210.A2 – Internal auditors must consider the probability of significant errors, fraud, noncompliance, and other exposures when developing the engagement objectives.

2210.A3 – Adequate criteria are needed to evaluate controls. Internal auditors must ascertain the extent to which management has established adequate criteria to determine whether objectives and goals have been accomplished. If adequate, internal auditors must use such criteria in their evaluation. If inadequate, internal auditors must work with management to develop appropriate evaluation criteria.

2210.C1 – Consulting engagement objectives must address governance, risk management, and control processes to the extent agreed upon with the client.

2210.C2 – Consulting engagement objectives must be consistent with the organization's values, strategies, and objectives.

2220 – Engagement Scope

The established scope must be sufficient to satisfy the objectives of the engagement.

2220.A1 – The scope of the engagement must include consideration of relevant systems, records, personnel, and physical properties, including those under the control of third parties.

2220.A2 – If significant consulting opportunities arise during an assurance engagement, a specific written understanding as to the objectives, scope, respective responsibilities, and other expectations should be reached and the results of the consulting engagement communicated in accordance with consulting standards.

2220.C1 – In performing consulting engagements, internal auditors must ensure that the scope of the engagement is sufficient to address the agreed-upon objectives. If internal auditors develop reservations about the scope during the engagement, these reservations must be discussed with the client to determine whether to continue with the engagement.

2220.C2 – During consulting engagements, internal auditors must address controls consistent with the engagement's objectives and be alert to significant control issues.

2230 – Engagement Resource Allocation

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (*Standards*)

Internal auditors must determine appropriate and sufficient resources to achieve engagement objectives based on an evaluation of the nature and complexity of each engagement, time constraints, and available resources.

2240 – Engagement Work Program

Internal auditors must develop and document work programs that achieve the engagement objectives.

2240.A1 – Work programs must include the procedures for identifying, analyzing, evaluating, and documenting information during the engagement. The work program must be approved prior to its implementation, and any adjustments approved promptly.

2240.C1 – Work programs for consulting engagements may vary in form and content depending upon the nature of the engagement.

2300 – Performing the Engagement

Internal auditors must identify, analyze, evaluate, and document sufficient information to achieve the engagement's objectives.

2310 – Identifying Information

Internal auditors must identify sufficient, reliable, relevant, and useful information to achieve the engagement's objectives.

Interpretation:

Sufficient information is factual, adequate, and convincing so that a prudent, informed person would reach the same conclusions as the auditor. Reliable information is the best attainable information through the use of appropriate engagement techniques. Relevant information supports engagement observations and recommendations and is consistent with the objectives for the engagement. Useful information helps the organization meet its goals.

2320 – Analysis and Evaluation

Internal auditors must base conclusions and engagement results on appropriate analyses and evaluations.

2330 – Documenting Information

Internal auditors must document relevant information to support the conclusions and engagement results.

2330.A1 – The chief audit executive must control access to engagement records. The chief audit executive must obtain the approval of senior management and/or legal counsel prior to releasing such records to external parties, as appropriate.

2330.A2 – The chief audit executive must develop retention requirements for engagement records, regardless of the medium in which each record is stored. These retention requirements must be consistent with the organization's guidelines and any pertinent regulatory or other requirements.

2330.C1 – The chief audit executive must develop policies governing the custody and retention of consulting engagement records, as well as their release to internal and

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)

external parties. These policies must be consistent with the organization's guidelines and any pertinent regulatory or other requirements.

2340 – Engagement Supervision

Engagements must be properly supervised to ensure objectives are achieved, quality is assured, and staff is developed.

Interpretation:

The extent of supervision required will depend on the proficiency and experience of internal auditors and the complexity of the engagement. The chief audit executive has overall responsibility for supervising the engagement, whether performed by or for the internal audit activity, but may designate appropriately experienced members of the internal audit activity to perform the review. Appropriate evidence of supervision is documented and retained.

2400 – Communicating Results

Internal auditors must communicate the results of engagements.

2410 – Criteria for Communicating

Communications must include the engagement's objectives and scope as well as applicable conclusions, recommendations, and action plans.

2410.A1 - Final communication of engagement results must, where appropriate, contain the internal auditors' opinion and/or conclusions. When issued, an opinion or conclusion must take account of the expectations of senior management, the board, and other stakeholders and must be supported by sufficient, reliable, relevant, and useful information.

Interpretation:

Opinions at the engagement level may be ratings, conclusions, or other descriptions of the results. Such an engagement may be in relation to controls around a specific process, risk, or business unit. The formulation of such opinions requires consideration of the engagement results and their significance.

2410.A2 – Internal auditors are encouraged to acknowledge satisfactory performance in engagement communications.

2410.A3 – When releasing engagement results to parties outside the organization, the communication must include limitations on distribution and use of the results.

2410.C1 – Communication of the progress and results of consulting engagements will vary in form and content depending upon the nature of the engagement and the needs of the client.

2420 – Quality of Communications

Communications must be accurate, objective, clear, concise, constructive, complete, and timely.

Interpretation:

Accurate communications are free from errors and distortions and are faithful to the underlying facts. Objective communications are fair, impartial, and unbiased and are the result of a fair-minded and balanced assessment of all relevant facts and circumstances. Clear

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (*Standards*)

communications are easily understood and logical, avoiding unnecessary technical language and providing all significant and relevant information. Concise communications are to the point and avoid unnecessary elaboration, superfluous detail, redundancy, and wordiness. Constructive communications are helpful to the engagement client and the organization and lead to improvements where needed. Complete communications lack nothing that is essential to the target audience and include all significant and relevant information and observations to support recommendations and conclusions. Timely communications are opportune and expedient, depending on the significance of the issue, allowing management to take appropriate corrective action.

2421 – Errors and Omissions

If a final communication contains a significant error or omission, the chief audit executive must communicate corrected information to all parties who received the original communication.

2430 – Use of “Conducted in Conformance with the *International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing*”

Internal auditors may report that their engagements are “conducted in conformance with the *International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing*”, only if the results of the quality assurance and improvement program support the statement.

2431 – Engagement Disclosure of Nonconformance

When nonconformance with the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics or the *Standards* impacts a specific engagement, communication of the results must disclose the:

- Principle or rule of conduct of the Code of Ethics or *Standard(s)* with which full conformance was not achieved;
- Reason(s) for nonconformance; and
- Impact of nonconformance on the engagement and the communicated engagement results.

2440 – Disseminating Results

The chief audit executive must communicate results to the appropriate parties.

Interpretation:

The chief audit executive or designee reviews and approves the final engagement communication before issuance and decides to whom and how it will be disseminated.

2440.A1 – The chief audit executive is responsible for communicating the final results to parties who can ensure that the results are given due consideration.

2440.A2 – If not otherwise mandated by legal, statutory, or regulatory requirements, prior to releasing results to parties outside the organization the chief audit executive must:

- Assess the potential risk to the organization;
- Consult with senior management and/or legal counsel as appropriate; and
- Control dissemination by restricting the use of the results.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (*Standards*)

2440.C1 – The chief audit executive is responsible for communicating the final results of consulting engagements to clients.

2440.C2 – During consulting engagements, governance, risk management, and control issues may be identified. Whenever these issues are significant to the organization, they must be communicated to senior management and the board.

2450 – Overall Opinions

When an overall opinion is issued, it must take into account the expectations of senior management, the board, and other stakeholders and must be supported by sufficient, reliable, relevant, and useful information.

Interpretation:

The communication will identify:

- *The scope, including the time period to which the opinion pertains;*
- *Scope limitations;*
- *Consideration of all related projects including the reliance on other assurance providers;*
- *The risk or control framework or other criteria used as a basis for the overall opinion;*
and
- *The overall opinion, judgment, or conclusion reached.*

The reasons for an unfavorable overall opinion must be stated.

2500 – Monitoring Progress

The chief audit executive must establish and maintain a system to monitor the disposition of results communicated to management.

2500.A1 – The chief audit executive must establish a follow-up process to monitor and ensure that management actions have been effectively implemented or that senior management has accepted the risk of not taking action.

2500.C1 – The internal audit activity must monitor the disposition of results of consulting engagements to the extent agreed upon with the client.

2600 – Resolution of Senior Management's Acceptance of Risks

When the chief audit executive believes that senior management has accepted a level of residual risk that may be unacceptable to the organization, the chief audit executive must discuss the matter with senior management. If the decision regarding residual risk is not resolved, the chief audit executive must report the matter to the board for resolution.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (*Standards*)

Glossary

Add Value

The internal audit activity adds value to the organization (and its stakeholders) when it provides objective and relevant assurance, and contributes to the effectiveness and efficiency of governance, risk management, and control processes.

Adequate Control

Present if management has planned and organized (designed) in a manner that provides reasonable assurance that the organization's risks have been managed effectively and that the organization's goals and objectives will be achieved efficiently and economically.

Assurance Services

An objective examination of evidence for the purpose of providing an independent assessment on governance, risk management, and control processes for the organization. Examples may include financial, performance, compliance, system security, and due diligence engagements.

Board

A board is an organization's governing body, such as a board of directors, supervisory board, head of an agency or legislative body, board of governors or trustees of a nonprofit organization, or any other designated body of the organization, including the audit committee to whom the chief audit executive may functionally report.

Charter

The internal audit charter is a formal document that defines the internal audit activity's purpose, authority, and responsibility. The internal audit charter establishes the internal audit activity's position within the organization; authorizes access to records, personnel, and physical properties relevant to the performance of engagements; and defines the scope of internal audit activities.

Chief Audit Executive

Chief audit executive describes a person in a senior position responsible for effectively managing the internal audit activity in accordance with the internal audit charter and the Definition of Internal Auditing, the Code of Ethics, and the *Standards*. The chief audit executive or others reporting to the chief audit executive will have appropriate professional certifications and qualifications. The specific job title of the chief audit executive may vary across organizations.

Code of Ethics

The Code of Ethics of The Institute of Internal Auditors (IIA) are Principles relevant to the profession and practice of internal auditing, and Rules of Conduct that describe behavior expected of internal auditors. The Code of Ethics applies to both parties and entities that provide internal audit services. The purpose of the Code of Ethics is to promote an ethical culture in the global profession of internal auditing.

Compliance

Adherence to policies, plans, procedures, laws, regulations, contracts, or other requirements.

Conflict of Interest

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (*Standards*)

Any relationship that is, or appears to be, not in the best interest of the organization. A conflict of interest would prejudice an individual's ability to perform his or her duties and responsibilities objectively.

Consulting Services

Advisory and related client service activities, the nature and scope of which are agreed with the client, are intended to add value and improve an organization's governance, risk management, and control processes without the internal auditor assuming management responsibility. Examples include counsel, advice, facilitation, and training.

Control

Any action taken by management, the board, and other parties to manage risk and increase the likelihood that established objectives and goals will be achieved. Management plans, organizes, and directs the performance of sufficient actions to provide reasonable assurance that objectives and goals will be achieved.

Control Environment

The attitude and actions of the board and management regarding the importance of control within the organization. The control environment provides the discipline and structure for the achievement of the primary objectives of the system of internal control. The control environment includes the following elements:

- Integrity and ethical values.
- Management's philosophy and operating style.
- Organizational structure.
- Assignment of authority and responsibility.
- Human resource policies and practices.
- Competence of personnel.

Control Processes

The policies, procedures, and activities that are part of a control framework, designed to ensure that risks are contained within the risk tolerances established by the risk management process.

Engagement

A specific internal audit assignment, task, or review activity, such as an internal audit, control self-assessment review, fraud examination, or consultancy. An engagement may include multiple tasks or activities designed to accomplish a specific set of related objectives.

Engagement Objectives

Broad statements developed by internal auditors that define intended engagement accomplishments.

Engagement Work Program

A document that lists the procedures to be followed during an engagement, designed to achieve the engagement plan.

External Service Provider

A person or firm outside of the organization that has special knowledge, skill, and experience in a particular discipline.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (*Standards*)

Fraud

Any illegal act characterized by deceit, concealment, or violation of trust. These acts are not dependent upon the threat of violence or physical force. Frauds are perpetrated by parties and organizations to obtain money, property, or services; to avoid payment or loss of services; or to secure personal or business advantage.

Governance

The combination of processes and structures implemented by the board to inform, direct, manage, and monitor the activities of the organization toward the achievement of its objectives.

Impairment

Impairment to organizational independence and individual objectivity may include personal conflict of interest, scope limitations, restrictions on access to records, personnel, and properties, and resource limitations (funding).

Independence

The freedom from conditions that threaten the ability of the internal audit activity to carry out internal audit responsibilities in an unbiased manner.

Information Technology Controls

Controls that support business management and governance as well as provide general and technical controls over information technology infrastructures such as applications, information, infrastructure, and people.

Information Technology Governance

Consists of the leadership, organizational structures, and processes that ensure that the enterprise's information technology supports the organization's strategies and objectives.

Internal Audit Activity

A department, division, team of consultants, or other practitioner(s) that provides independent, objective assurance and consulting services designed to add value and improve an organization's operations. The internal audit activity helps an organization accomplish its objectives by bringing a systematic, disciplined approach to evaluate and improve the effectiveness of governance, risk management and control processes.

International Professional Practices Framework

The conceptual framework that organizes the authoritative guidance promulgated by The IIA. Authoritative Guidance is comprised of two categories – (1) mandatory and (2) strongly recommended.

Must

The *Standards* use the word "must" to specify an unconditional requirement.

Objectivity

An unbiased mental attitude that allows internal auditors to perform engagements in such a manner that they believe in their work product and that no quality compromises are made. Objectivity requires that internal auditors do not subordinate their judgment on audit matters to others.

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (*Standards*)

Residual Risk

The risk remaining after management takes action to reduce the impact and likelihood of an adverse event, including control activities in responding to a risk.

Risk

The possibility of an event occurring that will have an impact on the achievement of objectives. Risk is measured in terms of impact and likelihood.

Risk Appetite

The level of risk that an organization is willing to accept.

Risk Management

A process to identify, assess, manage, and control potential events or situations to provide reasonable assurance regarding the achievement of the organization's objectives.

Should

The *Standards* use the word "should" where conformance is expected unless, when applying professional judgment, circumstances justify deviation.

Significance

The relative importance of a matter within the context in which it is being considered, including quantitative and qualitative factors, such as magnitude, nature, effect, relevance, and impact. Professional judgment assists internal auditors when evaluating the significance of matters within the context of the relevant objectives.

Standard

A professional pronouncement promulgated by the Internal Audit Standards Board that delineates the requirements for performing a broad range of internal audit activities, and for evaluating internal audit performance.

Technology-based Audit Techniques

Any automated audit tool, such as generalized audit software, test data generators, computerized audit programs, specialized audit utilities, and computer-assisted audit techniques (CAATs).

Abstract

This study aimed to recognize the role of internal audit in credit risk management at the banking sector , internal audit function helps the senior management and board of directors in the process of identifying and assessing credit risks and response to it , through the provision of consulting and assurance services during the implementation of credit risk management process .

The study results can be presented briefly as follow :

- 1- The internal audit function contribute effectively in the process of credit risk management in the Syrian private banks .
- 2- There are no statistically significant differences between the view of staff in the department of Internal Audit and the view of staff in the department of credit risk management .
- 3- There are statistically significant differences between the view of staff in the department of Internal Audit and the view of staff in the credit department .
- 4- There are statistically significant differences between the view of staff in the department of credit risk management and the view of staff in the credit department .

Damascus University
Faculty of Economics
Accounting Department



The Role of Internal Audit in Credit Risk Management (Survey Study in Syrian Banks)

Presented to Obtain the Master Degree in Accounting

Supervised By

Dr. Issam Krit

Prepared By

Khaled Waleed Nader Almidany

2010-2011